تقرير حالة
حول أوضاع فلسطينيي سورية

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى ـ شباط فبراير ٢٠١٤م

مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية ـ لندن

مركز العودة الفلسطيني ـ لندن

الجمعية التركية للتضامن مع فلسطين ـ استنبول

تقرير حالة

حول أوضاع فلسطينيي سورية

إعــداد مجموعة من الباحثين

إبراهيم العلي
أحمد الباش
أحمد حسين
د. أحمد سكينة
أيمن أبو هاشم
بلال سلايمة
بولند يلدرم
ثامر مشينش
سامي حمود
طارق حمود
عبد الجبار الشلبي
عرفات بوجمعة
علاء البرغوثي
علي هويدي
كاظم عايش
ماجد الزير
ماهر شاويش
محمد أبو الهيجاء
د. محمد حنون
محمد مشينش
د. نزار حرباوي

تقرير حالة حول أوضاع فلسطينيي سورية

مدخـل

أولاً ـ عرض عام.

- اللاجئون الفلسطينيون في سورية.
- اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان.
- اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الأردن.
- اللاجئون الفلسطينيون ـ السوريون في مصر.
- اللاجئون الفلسطينيون السوريون في ليبيا.
- اللاجئون الفلسطينيون في تركيا.
- اللاجئون الفلسطينيون من سورية في السويد.

ثانياً ـ الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين السوريين داخل سورية وخارجها.

- الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية.
- الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان.
- الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن.
- الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في ليبيا.
- الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في مصر.
- الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في تركيا.
- الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في السويد.

ثالثاً ـ الواقع الإنساني لفلسطينيي سورية.. نكبة جديدة.

- الواقع الإنساني والمعيشي للاجئين الفلسطينيين داخل سورية.
- الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان.
- الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن.
- الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى مصر.
- الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى ليبيا.
- الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا.

رابعاً ـ مسؤولية الأونروا تجاه فلسطينيي سورية «تحديات وآفاق».

خامساً ـ الورقة السياسية.

سادساً ـ الضحايا والجرحى والمعتقلون الفلسطينيون في سورية.

سابعاً ـ قوارب الموت ورحلة اللجوء إلى أوروبا.

ثامناً ـ النتائج والتوصيات العامة.

مدخـــل

تشير معطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم قُدِّر نهاية عام ٢٠١٢ بنحو ١١.٦ ملايين نسمة، وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف ٨.٥ مرات منذ أحداث نكبة ١٩٤٨، كذلك بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث منتصف عام ٢٠١٣، نحو ٥.٣ ملايين لاجئ فلسطيني، يشكلون ما نسبته ٤٥.٧٪ من مجمل السكان الفلسطينيين في العالم، يتوزعون بواقع ٥٩.٠٪ في كل من الأردن وسورية ولبنان، و١٧.٠٪ في الضفة الغربية، و٢٤.٠٪ في قطاع غزة.

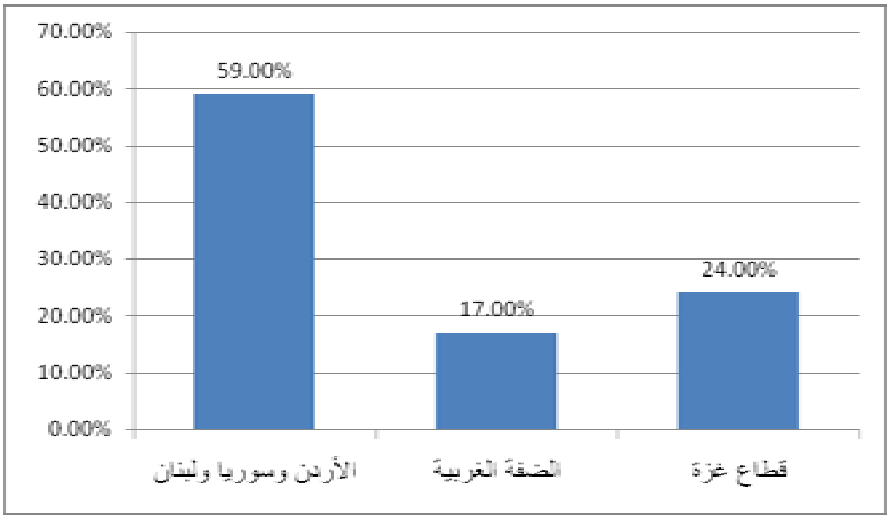

توزع اللاجئين الفلسطينيين

ويعيش نحو ٢٩.٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين في ٥٨ مخيماً تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن، و٩ مخيمات في سورية، و١٢ مخيماً في لبنان، و١٩ مخيماً في الضفة الغربية، و٨ مخيمات في قطاع غزة.

وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين، باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين؛ إذ لا يشمل هذا العدد من شُرِّد من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧، «حسب تعريف وكالة الغوث للاجئين»، ولا يشمل أيضاً الفلسطينيين الذين رحلوا أو رُحِّلوا عام ١٩٦٧ على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلاً.

ويسلط التقرير الضوء على واقع اللاجئين الفلسطينيين في سورية وما آلت إليه أوضاعهم الجديدة في ظل الأزمة التي تشهدها سورية منذ انطلاق شرارة الثورة في سورية في ١٥/ ٣/ ٢٠١١م، سواء في الداخل السوري أو في الدول التي أصبحوا لاجئين فيها كالأردن ولبنان ومصر وليبيا والسويد وتركيا.

ويُعَدّ هذا التقرير خلاصة أوراق العمل التي قدمت في ورشة عمل إستانبول الدولية المنعقدة بتاريخ ١١/ ١١/ ٢٠١٣، التي خُصصت لمناقشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، والتي شاركت فيها ثلة من الباحثين المهتمين من عدة دول عربية وأجنبية.

أولاً ـ عرض عام

اللاجئون الفلسطينيون في سورية:

قُدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى سورية عام ١٩٤٨ بما بين (٧٥٠٠٠ و٨٥٠٠٠) لاجئ، يرجع معظمهم إلى سكان الجزء الشمالي من فلسطين، وخاصة صفد وحيفا ويافا. وفي آخر إحصائية للأونروا بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠١٣، بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها ٥٦٤.٦٩١ لاجئاً، يعيش نحو ٢٧٪ منهم في المخيمات[١].

ويضاف إليهم الفلسطينيون الذين لجؤوا بعد أحداث أيلول الأسود، غير المسجلين لدى الأونروا، واستمر أبناؤهم وأحفادهم بالعيش في سورية بلا مشاكل تذكر، رغم عدم امتلاك كثير منهم جوازات سفر أردنية أو فلسطينية.

خصائص المجتمع الفلسطيني في سورية:

تميز مجتمع اللاجئين الفلسطينيين بعدة خصائص امتاز بها عن غيره من ساحات اللجوء منها:

- يتمتع الفلسطينيون منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي بكافة الحقوق المدنية للمواطن السوري، باستثناء الحقوق السياسية المتمثلة بالترشح والانتخاب، كما لا يسمح للفلسطيني الحصول على المواطنة السورية نظراً لخصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة، لكنه يستطيع ممارسة جميع الأعمال الحكومية والخاصة دون أي تمييز، كما يسمح للاجئ الفلسطيني بتملك عقار واحد فقط لأغراض السكن.

---

(١) هذه النسبة بعد تطور الأحداث، وهي بتناقص مستمر ومتزايد، إذ بلغت نسبة من يسكنون المخيمات قبل الأحداث حوالي نصف اللاجئين الفلسطينيين في سورية، فيما يعيش الباقي ضمن تجمعات فلسطينية، والقرى والمدن السورية، خاصة العاصمة دمشق.

- يدرس أبناء المخيمات والتجمعات الكبيرة في مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) في مدارس وكالة الغوث الدولية (أنروا)، ويحق لهم إتمام هذه المراحل بالمدارس الحكومية السورية، فيما يتابعون تعليمهم الثانوي بفروعه المختلفة في المدارس الحكومية حصراً نظراً لعدم تبني الأنروا لأية برامج تعليمية في هذه المرحلة باستثناء التدريب المهني من خلال مركز تدريب دمشق (DTC)، ويستطيع الفلسطينيون متابعة تعليمهم الجامعي أو المهني مجاناً وفق ذات القواعد المطبَّقة على نظرائهم السوريين، وفي السنوات الأخيرة في عام ٢٠١٠ تم فرض رسوم جامعية على الفلسطيني اللاجئ وغير المسجل في سجلات الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية مثل الفلسطينيين المهاجرين من الأردن ولبنان على خلفية الأحداث الدامية هناك، فقد تم اعتبارهم طلبة عرب ينبغي أن يلتزموا بالرسوم الجامعية المحددة لهذه الفئة.
- سياسياً شهدت السنوات الأخيرة ضعف تأثير الفصائل والمنظمات الفلسطينية في تشكيل وعي وسلوك اللاجئين الفلسطينيين، مع انعدام أي بديل من شأنه توجيه هذا السلوك، ولذلك كان الفلسطينيون شديدو التأثر بأي مشهد محيط في بيئتهم المحلية، خاصة في سورية التي تعتبر أحدا أهم الأطراف الإقليمية التي توجه سلوك بعض المنظمات الفلسطينية التي تهيمن عليها منذ عقود.
- وفي الحياة الاجتماعية، سجلت ألوف حالات الزواج المختلط بين لاجئين ولاجئات ومواطنات ومواطنين سوريين، وتُلاحظ زيادة هذه الحالات في العقدين الأخيرين.
- وتشغل القضية الفلسطينية حيّزاً واسعاً في عقل السوريين وضميرهم، الذين يرَون أنّ جرحهم سيبقى مفتوحاً حتى تحرير الجزء الجنوبي من بلاد

الشام. ومنذ الثلاثينيات من القرن الماضي، هبّ كثير من السوريين من الساحل ومختلف المدن للدفاع عن فلسطين، وحاربوا ضمن جيش الإنقاذ، رغم الإمكانات المتواضعة لسورية التي كانت قد نالت استقلالها حديثاً من الاستعمار الفرنسي. وقضى مئات الشهداء السوريين في صفوف الثورة الفلسطينية المعاصرة في لبنان أو على أرض فلسطين، وانخرط ألوف السوريين في النضال ضمن الفصائل الفلسطينية على اختلاف طوائفهم وقوميتهم؛ ففي معسكرات جميع التنظيمات الفلسطينية ومكاتبها، ليس مستغرباً أن ترى سوريين من المدن المختلفة.

خريطة توزُّع المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية:

يتمركز نحو ٧٥٪ من مجموع الفلسطينيين في سورية في إطار مدينة دمشق وضواحيها، وتعترف الأونروا بوجود تسعة مخيمات[١] تقدم لها الخدمات المتنوعة والمكملة للخدمات التي تقدمها الحكومة السورية، بالإضافة إلى خمسة تجمعات رئيسة لا تعترف بها الأونروا[٢].

---

(١) المخيمات المعترف فيها من قبل الأنروا عملياً هي عشرة، ولكن نظراً لاندماج مخيمي درعا سكانياً وعمرانياً، فقد تعاملت معهما الأنروا على أنهما مخيم واحد، علماً أن الأول تأسس عام ١٩٥٠، والثاني على خلفية حرب حزيران ١٩٦٧.

(٢) يعتبر مخيم اليرموك في قلب العاصمة دمشق أكبر مخيمات الشتات مخيماً غير معترف به من قبل الأنروا، علماً أن الأنروا تقدم كافة الخدمات الرئيسية له، يضاف إليه مخيمات الرمل في اللاذقية، وحندرات (عين التل) في حلب، ومخيم الرمدان شرق العاصمة دمشق، ومخيم الحسينية جنوب دمشق، وتعود أسباب عدم الاعتراف إلى قرار تأسيس المخيم، فالمخيمات غير المعترف فيها تأسست بقرار من الحكومة السورية.

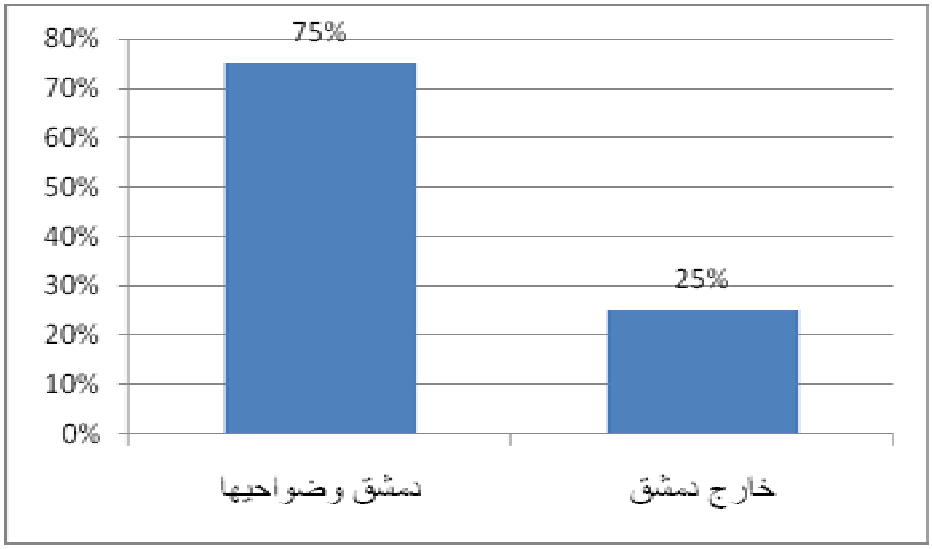

توزع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

جدول يبين توزع اللاجئين الفلسطينيين في سورية

اسم المنطقة	دمشق	الشمال	الجنوب	حمص وحماه واللاذقية
عدد اللاجئين	٤١٧.٠١٦	٣٧.٦٩٣	٣٠.٣٤٣	٤٥.٠٠٢

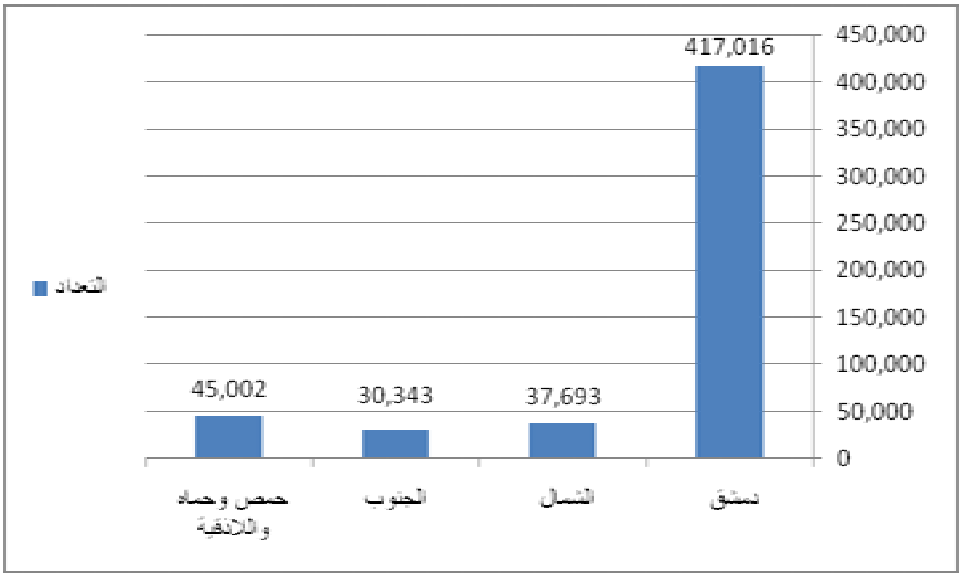

بداية، أُنشئت في سورية عام ١٩٤٨ ستة مخيمات فلسطينية، هي على التوالي: خان الشيح (قرب مدينة دمشق)، النيرب (قرب مدينة حلب)، العائدين (قرب مدينة حمص)، وقد أنشئت هذه المخيمات الثلاثة في عام ١٩٤٨. أما الثلاثة الأخرى، وهي مخيم العائدين (قرب مدينة حماه)، ومخيم درعا (في مدينة درعا)، ومخيم خان دنون (قرب مدينة دمشق)، فأُنشئت في عام ١٩٥٠.

في عام ١٩٥٤، ضمن محاولة توطين اللاجئين الفلسطينيين في سورية، أنشئ مخيم آخر، هو مخيم الرمدان شرق العاصمة دمشق بحوالي ٥٠ كم.

ونتيجة لنكسة حزيران عام ١٩٦٧، أنشأت الأونروا أربعة مخيمات جديدة، أطلقت عليها مخيمات الطوارئ، هي: مخيم السيدة زينب، مخيم جرمانا (في دمشق)، مخيم درعا الطوارئ (في مدينة درعا) في عام ١٩٦٧، أي بعد حرب حزيران مباشرة، بينما أُنشئ المخيم الرابع، وهو مخيم السبينة في عام ١٩٦٨.

يضاف إلى هذه المخيمات مخيمات أخرى أنشأتها الحكومة السورية ممثلة بالهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، لم تعترف بها وكالة الغوث، مثل مخيم اليرموك الذي أُقيم عام ١٩٥٤، وهو أكبر المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج على حد سواء، ومخيم الرمل في اللاذقية، الذي أُنشئ عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ومخيم عين التل ـ حندرات قرب حلب الذي أُنشئ عام ١٩٦٢، وأخيراً مخيم (تجمع الحسينية) الذي أُنشئ عام ١٩٨٢.

الواقع الحالي لفلسطينيي سورية
ونتائجه وتحدياته الحالية والمتوقعة

١) مخيم اليرموك:

أنشئ مخيم اليرموك بين عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٤ إلى الجنوب من مدينة دمشق، على بعد ٧ كم عن مركزها، وهو أكبر المخيمات الفلسطينية في الداخل والخارج على حدٍّ سواء، ورغم ذلك فهو غير معترف به من الأونروا، رغم أن الوكالة تقدم فيه الخدمات في جميع النواحي، ما عدا النظافة والخدمات العامة. أسس المخيم على مساحة تقدر بـ ٢.١ كم مربع، واتسعت هذه المساحة عاماً. وتقدر الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠١٣ عدد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم اليرموك بـ(١٧١.٨٨٠) لاجئاً مسجلاً، مكونين من ٤٤.٢٧٩ عائلة. وهذا الرقم أقل من الواقع نظراً لتركز أعداد كبيرة من غير المسجلين في المخيم؛ فالإحصاءات غير الرسمية تقدر عددهم بـ ٢٢٠ ألف لاجئ تقريباً.

يعاني مخيم اليرموك من حصار مطبق منذ ٢٠٥ يوماً (حتى ٢٦ نهاية يناير كانون الثاني ٢٠١٤)، يفرضه عليه الجيش النظامي وعناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، وعناصر من فتح الانتفاضة، أدى إلى نفاد المواد الأساسية منه. ويقدر عدد سكانه حالياً بقرابة ٢٥ ألف نسمة. وسجل مخيم اليرموك وحده أكثر من ٦٧١ ضحية منذ بداية الأحداث السورية حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

ويشار إلى أن معظم سكان مخيم اليرموك قد نزحوا إلى المناطق المجاورة الهادئة نسبياً في مدينة دمشق، مثل صحنايا وجرمانا وقدسيا وضاحية قدسيا ودمر البلد ومشروع دمر والهامة وركن الدين وحارات دمشق القديمة.

وتشير إحصائيات الأونروا إلى أن ٪٥٩.١ من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان البالغ عددهم أكثر من ٥١ ألفاً هم من مخيم اليرموك.

حالياً يعتبر المخيم مهدداً بأكبر كارثة إنسانية في المخيمات الفلسطينية في

سورية؛ فالحصار الخانق الذي فرضه النظام وعناصر القيادة العامة على مخيم اليرموك تحول منذ الأسبوع الأول لشهر تموز/ يوليو ٢٠١٣ من حصار جزئي إلى حصار كامل ومحكم، ومنع باتّ للدخول والخروج، ومنع إدخال أية مواد غذائية وطبية، حتى أن الأهالي اضطروا إلى طحن العدس والبرغل لصنع الخبز والاكتفاء بوجبة غذائية واحدة مع بداية الحصار، مع انقطاع شبه كامل للتيار الكهربائي. وسُجِّل أيضاً الكثير من حالات الجفاف وسوء التغذية وفقر الدم لدى الأطفال بسبب عدم توافر الحليب، ثم وصل الحال بأهل المخيم لأكل لحوم القطط والكلاب والحشائش وأوراق الشجر، فيما سجلت حتى اللحظة وفاة ٦٢ شخصاً نتيجة الجوع الذي تسبب بالجفاف وخاصة بين الأطفال الشيوخ، فيما فشلت كافة النداءات الإنسانية المحلية والدولية لفك الحصار وإدخال الطعام للمدنيين في أول مشهد من نوعه على الساحة الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨.

وتوقف التعليم داخل المخيم لفترة طويلة بعد أن أغلقت الأونروا المدارس التي تشرف عليها بحجة الأوضاع الأمنية المتردية، فانتشرت ظاهرة المدارس الأهلية البديلة، ولو بإمكانات بسيطة، ووفرت التعليم لأكثر من ألفي طالب وطالبة بجهد من ناشطين ومعلمين، وبدعم من مؤسسات اجتماعية وإغاثية. واستطاعت هذه المدارس الحصول على اعتراف من دائرة التربية في الأونروا بالامتحانات التي تجريها، إلا أن المشكلة لا تزال في الطالب الذي يتهدده الموت جوعاً.

صدرت مبادرات عديدة لحل أزمة حصار مخيم اليرموك، بدأ بها عدد من الناشطين الفلسطينيين داخل المخيم وخارجه، من خلال إطلاق الدعوات لتجمع الأهالي على مدخل مخيم اليرموك للدخول إليه بنحو جماعي بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠١٣ في ذكرى نكبة فلسطين، إلا أن تلك المحاولة باءت بالفشل

بعد إطلاق النار على الأهالي. أما على صعيد حراك منظمة التحرير الفلسطينية، فقد زار وفد المنظمة برئاسة د. زكريا آغا سورية لأول مرة يوم ١٠/ ٢/ ٢٠١٣ للتفاوض مع النظام السوري لتحييد اليرموك وجعله منطقة آمنة، إلا أنه خرج خالي الوفاض. وفي يوم ٢٥/ ٥/ ٢٠١٣ أعاد الكرّة والتقى عدداً من المسؤولين السوريين، ولم يصل إلى نتائج تذكر، فغادر على أثرها العاصمة السورية دمشق. وفي ٩/ ١١/ ٢٠١٣ قام الوفد بزيارة ثالثة لسورية، إلا أنه غادر دمشق مع عدم التوصل إلى أي اتفاق يذكر، رغم تصريح رئيس الوفد بأنه لن يغادر سورية دون التوصل إلى حل لأزمة مخيم اليرموك، وبعد ذلك أطلقت مؤسسات المجتمع المحلي في مخيم اليرموك مبادرة تتضمن خروج كافة المسلحين من المخيم وعودة سكانه إليه وفك الحصار عنه. وعلى أثرها طرحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة مبادرتها ورؤيتها، وبناءً عليه شُكلت في مخيم اليرموك لجنة شعبية للتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق لفك الحصار عن اليرموك. وبالفعل، بعد اجتماعات عديدة جرى التوصل إلى اتفاق يقضي بالآتي:

أولاً: انسحاب المجموعات المسلحة غير الفلسطينية من قاطع مخيم اليرموك المتمثل بامتداد شارع اليرموك إلى شارع الـ ١٥، في مقابل آخر المخيم إلى شارع الثلاثين الذي يفصل نهاية اليرموك عن منطقة الجزيرة التابع للحجر الأسود.

ثانياً: انسحاب المجموعات المسلحة غير الفلسطينية ـ بعد عدة أيام ـ من باقي مخيم اليرموك الممتد من شارع فلسطين إلى الدوار (دوار فلسطين).

ثالثاً: تسوية أوضاع المسلحين من الفلسطينيين أبناء المخيم الذين غُرِّر بهم ليعودوا إلى حياتهم الطبيعية.

رابعاً: تقوم جهات متخصصة وخبراء بإزالة الألغام والمتاريس وكل العوائق، تمهيداً لعودة الأهالي إلى المخيم بنحو آمن.

وبالفعل، ظهرت مؤشرات نحو تفعيل بنود المبادرة على الأرض في مخيم اليرموك، ودخلت من طريق لجنة المصالحة كمية رمزية من حليب الأطفال والأدوية، على أمل أن تُنفَّذ بنود الاتفاقية خلال الأيام القليلة القادمة، بعد أن تنسحب الكتائب المسلحة إلى خارج حدود المخيم وتدخل فرق الهندسة لتفكيك الألغام الموجودة داخل المخيم وإعادة تأهيل البُنى التحتية، إلا أن الاتفاق فشكل كغيره من الاتفاقات، وتبادل الطرفان التهم بالمسؤولية عن إفشاله، إلا أن المسؤولية الرئيسية عن المأساة الإنسانية تبقى على عاتق من يحاصر المخيم ويفرض عقاباً جماعياً على الأطفال والنساء والشيوخ بحجة وجود مسلحين، فيما كانت زيارات وفد منظمة التحرير الفلسطينية الأخيرة لسورية عبارة عن غطاء سياسي لحصار المخيم بعد أن تبنت المنظمة رسمياً رواية النظام وتبريراته لحصار المخيم، وهو ما فاقم المأساة ورسخ وجودها، وسط احتقان وسخط كبيرين من الرأي العام الفلسطيني في الداخل والخارج، وصلت معه الأمور إلى التهجم على رئيس الوفد أحمد مجدلاني في جامعة بيرزيت، ما دفعه لقطع محاضرته والخروج بعد سيل من الشتائم بخصوص موقف المنظمة حيال مخيم اليرموك من طلاب وطالبات الجامعة. فيما تمثل موقف حركة حماس ببيانها التي أصدرته بتاريخ ١٥ يناير كانون الثاني ٢٠١٤ دعت فيه إلى فك الحصار من قبل النظام، فيما دعت المجموعات المسلحة داخل المخيم للانسحاب والإبقاء على حياد المخيم.

خلال هذه الفترة شهدت مناطق عديدة داخل فلسطين وخارجها خاصة في دول اللجوء وأوروبا العديد من الفعاليات الشعبية تنديداً بحصار مخيم اليرموك الذي تحول إلى قضية رأي عام.

٢) مخيم الحسينية:

تجمع الحسينية هو التجمع الثاني للاجئين الفلسطينيين بعد اليرموك من حيث عدد اللاجئين الموجودين فيه؛ فقد بلغ عدد اللاجئين فيه ـ حسب إحصائية الأونروا ـ (٣٢.٥٣٣) لاجئاً يؤلفون ٧.٦٨٧ عائلة. إلا أن العدد الحقيقي قد يكون أكبر من هذا الرقم نظراً لانتقال إعداد من اللاجئين إليه مع بقاء سجلاتهم في مخيماتهم السابقة؛ فمعظم سكان مخيم جرمانا قد توجهوا للسكن في الحسينية بعد إعادة تخطيط منطقة جرمانا من قبل محافظة دمشق وفتح طريق دولي باتجاه المطار من منتصف المخيم هناك، كذلك توجه فقراء اللاجئين من مخيم اليرموك للسكن هناك، رغبة منهم في التوسع بعد أن ضاقت عليهم منازلهم هناك.

شهد المخيم دماراً واسعاً ومعارك كرّ وفرّ بين قوات النظام السورية وقوات المعارضة المسلحة، إلى أن تمكنت قوات النظام والمجموعات التابعة للقيادة العامة وفتح الانتفاضة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني من إعادة السيطرة عليه بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠١٣.

والجدير بالذكر أنه لم يسمح حتى لحظة إعداد هذا التقرير لسكان المخيم النازحين إلى المناطق المجاورة من العودة إلى منازلهم رغم خلوّ المنطقة من المسلحين واستقرارها بيد النظام، وسط تساؤلات عن الهدف من أهالي المخيم من العودة. ويقدر عدد ضحايا مخيم الحسينية بـ ٩٥.

٣) مخيم جرمانا:

يقع المخيم على مسافة ٨ كيلومترات من العاصمة إلى الجنوب الشرقي على طريق مطار دمشق الدولي، ويبلغ عدد سكانه (٥.٥٧٠) عائلة مؤلفة من (٢٠.٨٧٩) لاجئاً. وقد كان المخيم ثاني أكبر المخيمات في سورية، إلا أن

الانخفاض الكبير بعدد سكانه تعود إلى التغيرات العمرانية التي طرأت على المنطقة، حيث جرى شق وتوسيع الطرق المؤدية إلى المطار التي كان بعضها على حساب أرض المخيم، فانتقل اللاجئون إلى بلدة الحسينية، حيث تم إسكان العائلات بمساكن هناك بدلاً عن مساكنهم السابقة في جرمانا على شكل قرض طويل الأمد.

يستقبل مخيم جرمانا قرابة ٥٠٠٠ عائلة نازحة من أبناء المخيمات المشتعلة حالياً، وخاصة من أبناء مخيم اليرموك والحسينية والسيدة زينب وسبينة والذيابية، نظراً إلى بقائه بعيد نسبياً عن الأحداث الدائرة في البلاد نتيجة وجوده في منطقة أقليات (دروز ومسيحيون)، دون أن تستثني قذائف الهاون محيط المخيم في الآونة الأخيرة نتيجة قربه من طريق المطار الدولي.

يعتبر الوضع الاقتصادي متردياً أصلاً في المخيم، وزاد من ترديه الأعداد الوافدة إليه وارتفاع نسبة البطالة خلال الأحداث الحالية.

٤) مخيم السبينة:

يقع مخيم السبينة بالقرب من مدينة سبينة على مسافة ١٤ كيلومتراً جنوب مدينة دمشق على مساحة ٢٧٠٠٠ متر مربع في منطقة صناعية نشطة. ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين الفلسطينيين ٦.٤٣١ عائلة تؤلف ما يعادل (٢٦.٤٨٧) لاجئاً. ويتميز هذا المخيم بالمحافظة على الطبيعة العشائرية والقبلية لسكانه، رغم ما بدأ يشهده من توسع سكاني وعمراني ملحوظ.

ظلَّ المخيم يشكل هو وبلدة السبينة السورية ملاذاً آمناً حتى حدث تفجير مبنى الأمن القومي في ١٨ تموز يوليو ٢٠١٢ الذي تأثرت به البلدة مباشرة دون المخيم، لدرجة أن الكثير من سكان البلدة لجؤوا إلى المخيم، سواء كانوا سوريين أو فلسطينيين من المقيمين خارج نطاق المخيم الإداري حتى نهاية عام ٢٠١٢ تقريباً.

مع بداية عام ٢٠١٣ رزح المخيم تحت حصار خانق ضمن الحصار الذي فرضته السلطات الحكومية على المنطقة الجنوبية لدمشق، ما اضطر العديد من سكانه إلى النزوح إلى المناطق المجاورة، كصحنايا والكسوة، فضلاً عن النزوح إلى مخيمي خان الشيح وخان دنون. واستمرت حالات النزوح مع اشتداد الحصار، حتى أصبح المخيم شبه فارغ، ولاسيما بعد أن تعرض لقصف مباشر مرات عدة.

وتشير تقديرات الأونروا إلى أنّ نسبة اللاجئين من مخيم السبينة إلى لبنان بلغت ٨. ٢١٪ من إجمالي اللاجئين هناك البالغ عددهم أكثر من ٥١ ألفاً.

بعد أن سيطر الجيش النظامي على البلدة والمخيم بتاريخ ٧/ ١١/ ٢٠١٣، ووفق مشاهدات من سمح له بالدخول من موظفي شركة الكهرباء والهاتف وبعض عمال الصيانة، وهي مشاهدات تُعَدّ حديثة حصلت في أواخر العام ٢٠١٣، أفادوا بأن أكثر من ٨٠٪ من المخيم مدمر تدميراً جزئياً أو شبه كامل، وتحديداً المنطقة من جامع معاذ بن جبل، وهو ما يشكل المدخل الغربي للمخيم، وحتى فرن المخيم المعروف بفرن الأكراد، وبقية المنطقة حتى مدارس الأونروا آخر حدود المخيم من جهة الشرق التي تحتاج إلى ترميم، إلا أن وضعها أفضل نوعاً ما من مناطق أخرى.

سُمح يوم ١١/ ١١/ ٢٠١٣ للمجموعات التابعة للقيادة العامة الموالية للنظام فقط بدخول المخيم، وباقي البلدة تحت سيطرة النظام. وهناك حديث يجري عن السماح للسكان ربما بالدخول لتفقد البيوت، وحديث آخر عن إمكانية تشغيل المنطقة الصناعية، ما قد يتيح عودة قريبة للسكان، نظراً إلى أن غالبية العاملين فيها من السبينة، وهي مجرد أحاديث مرتبطة بالواقع الأمني والقدرة على الصيانة السريعة لبعض المرافق، ولا سيما الكهرباء والماء والاتصالات، والعمل

جارٍ على تنظيف الشارع الرئيسي للبلدة والمخيم، إلا أن منع الأهالي من العودة لا يزال يطرح ذات التساؤلات عن الهدف من منع عودة الأهالي إلى مخيم الحسينية.

ويقدَّر عدد الضحايا الفلسطينيين من أبناء مخيم سبينة بـ ٥٨.

٥) مخيم السيدة زينب:

هذا المخيم تسكنه غالبية من عشائر الشمالنة (قضاء صفد)، ويقع ضمن نفوذ تنظيمي للجبهة الشعبية القيادة العامة وفتح الانتفاضة، ولذلك تعرض لهجوم متكرر من مجموعات المعارضة المسلحة، ولا سيما أنه يقع بجوار «مقام السيدة زينب» أحد أبرز مزارات الشيعة، ومنطقة تدعى حجيرة، وهي من المناطق الساخنة التي تسيطر عليها المعارضة، والتي انتهت إلى سيطرة شبه كاملة من قبل المليشيات الطائفية العراقية واللبنانية إلى جانب قوات النظام.

لقد شهدت منطقة السيدة زينب اشتباكات عنيفة بين المجموعات المسلحة التابعة للمعارضة، والقوات النظامية للجيش السوري واللجان الأمنية التابعة والمليشيات الطائفية، إلا أن أكثر ما ميز المعارك في هذه المنطقة هو البعد الطائفي الذي اتَّسم به الصراع هناك.

وسرعان ما امتدت المعارك إلى داخل المخيم، نظراً إلى اشتعال المناطق المحيطة به، كالذيابية وحجيرة والحسينية.

وجرى توثيق سقوط ٣٩ ضحيةً من أبناء المخيم إثر ذلك، وتشريد الغالبية العظمى من السكان باتجاه مخيم جرمانا وخان دنون وخان الشيح، وإلى لبنان، حيث تشير تقديرات الأونروا إلى أنّ نسبة اللاجئين من مخيم السيدة زينب إلى لبنان بلغت ٥.٣٩٪ من إجمالي اللاجئين هناك.

٦) مخيم خان الشيح:

يقع مخيم خان الشيح على مسافة ٢٧ كيلومتراً غرب دمشق، وعُرف على مدار التاريخ بأنه استراحة ليلية للقوافل التجارية المارة على الطريق بين دمشق والجنوب الغربي. ووفر الخان القديم مأوى للاجئين الأوائل من فلسطين عام ١٩٤٨. وأنشئ المخيم عام ١٩٤٩ على مساحة ٦٧ دونماً، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين (٥.٧٨٢) عائلة، ما يعادل (٢٣.٨٢٦) نسمة.

تأثر مخيم خان الشيح، حاله كحال المخيمات الفلسطينية، نتيجة الأحداث التي تتعرض لها سورية تأثراً كبيراً؛ ولكن في وقت متأخر من الأحداث، فمنذ منتصف العام ٢٠١٣ يتعرض المخيم للقصف المستمر بالمدفعية وراجمات الصواريخ وتحليق للطيران الحربي على أطرافه يومياً؛ حيث تتمركز مجموعات للمعارضة المسلحة في المناطق المحيطة به، وهي عبارة عن بساتين ومزارع (مزارع العباسية والقصور والإسكان والفيلات وبستان الزيتون القريب من الخان الأثري وبلدة زاكية)، وبالتالي فإن المخيم يعتبر نقطة تمارس بين قوات النظام وقوات المعارضة، وتدور اشتباكات بين الطرفين على عدة محاور في محيط خان الشيح (تل الكابوسية دروشا ـ أوتوستراد السلام ـ الفوج ١٣٧ حسينية خان الشيح).

ويسبب هذا القصف في غالب الأحيان سقوط عدد من القذائف وشظايا هذه القذائف في أجزاء متفرقة من المخيم كمحيط محطة الوقود الوحيدة (الكازية) وسوق الخضار الجديد والحارة الشرقية والحارة الغربية، مسبباً أضراراً مادية كبيرة وسقوط عدد من أهالي المخيم؛ فقد وُثِّقت ٥٧ ضحيةً من أبناء المخيم.

ويتسم المخيم بحالة انعدام الأمن والأمان، حيث تكررت أحداث الاعتقال والخطف لأبناء المخيم، والسطو على منازلهم وممتلكاتهم فقد قامت جهات

مسلحة مجهولة الهوية وأخرى محسوبة على مجموعات المعارضة بنهب عدد من البيوت والمحال التجارية، وخطفت عدداً من أبناء المخيم من بيوتهم، حتى وصل أن قتلوا أحد أبناء المخيم أمام الأهالي، بحجة أنه عميل للنظام السوري.

ونتيجة الحصار المستمر، ونتيجة هذا الوضع السيئ الذي يعاني منه اللاجئون في مخيم خان الشيح، غادر المخيم عدد كبير من أهله خوفاً على أرواحهم، وهرباً بعائلاتهم؛ حيث نجد أن قسماً منهم توجه إلى مناطق قريبة من المخيم في ريف دمشق، ولكنها بشكل عام هادئة تبعد عن المخيم مسافة ١٠ـ ١٥، وتوجه جزءٌ إلى بلدة عرطوز وجدَيْدة عرطوز، وفضّل قسم منهم التوجه إلى العاصمة السورية دمشق التي تبعد عن المخيم ٢٧ كم، وسكنوا في مناطق مثل المزة والفيلات الغربية، وقصد قسم آخر منهم منطقة قدسيا وضاحيتها ودمر ومشروعها. كذلك غادر جزء إلى لبنان؛ فقد أشارت إحصائيات الأونروا إلى أنّ ٧.٠٥٪ من إجمالي اللاجئين إلى لبنان كانوا من مخيم خان الشيح، وتوجه قسم إلى مصر، ومن هناك إلى ليبيا وأوروبا.

معيشياً، يعاني المخيم من أزمات عديدة، أهمها عدم توافر مادة الدقيق، والنقص الحاد في المواد الغذائية والأدوية وحليب الأطفال، واستمرار انقطاع التيار الكهربائي والاتصالات عن المخيم، شأنه في ذلك شأن بقية المخيمات، في ظل استضافته لنحو ٣٨ عائلة من مناطق أخرى في مركز إيواء دير عمرو.

٧) مخيم خان دنون:

أنشئ مخيم خان دنون عام ١٩٤٨ إلى الجنوب من مدينة دمشق، حيث يبعد عن مركزها ٢٣ كم، ويقع على الطريق العام القديم الواصل بين دمشق ودرعا. بُني المخيم عام ١٩٥١ بعد أن سكن أبناؤه قرابة سنتين في الخان على مساحة ١٢٠٠٠٠ متر مربع. وتطورت هذه البقعة بعد عام ١٩٦٦ بتوسع عمراني

شرقي المخيم لتصل إلى الشارع الرئيس درعا ـ دمشق. ويبلغ عدد سكان المخيم من اللاجئين الفلسطينيين (١١.٩٩٦) لاجئاً، هم عبارة عن ٣.٠٤٤ عائلة.

يستضيف مخيم خان دنون الآلاف من أبناء المخيمات التي تشهد تدهوراً أمنياً، وخاصة من أبناء مخيم اليرموك والحسينية والسيدة زينب والسبينة، نظراً إلى عدم انخراطه مباشرة بالأحداث الدائرة في سورية، إلا أنه سجل حدوث بعض الاشتباكات في داخله بين مجموعات من المعارضة المسلحة من المناطق السورية المجاورة والجيش النظامي، أدت إلى إصابة عدد من أبناء المخيم. وفي سياق متصل، قدم المخيم ست ضحايا، ثلاثة منهم قضوا تحت التعذيب في سجون النظام السوري.

٨) مخيم العائدين ـ حماه:

يقع مخيم حماه داخل مدينة حماه ويبعد بضع مئات من الأمتار عن مركز المدينة، التي يفصلها ٢٠٠ كيلومتر شمالاً عن العاصمة دمشق. وأنشئ المخيم عام ١٩٥٠ على مساحة ٦٠٠٠٠ متر مربع مطلة على نهر العاصي، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين (٢.٣٧٣) عائلة، أي ما يعادل ٩.٥٠٩ نسمة.

يستقبل مخيم العائدين في حماه المئات من العائلات الوافدة إليه من مختلف المحافظات السورية؛ فقد بلغ عدد العائلات الوافدة قرابة ٦٢٤ عائلة من مختلف المخيمات ومدن دمشق وحلب وإدلب وريف حماه ودير الزور والرقة ودرعا واللاذقية.

ويشهد المخيم اشتباكات بين الفينة والأخرى على أطرافه بين مجموعات الجيش الحر والجيش النظامي، وتعرض لسقوط عدد من القذائف بداخله. كذلك يفرض الجيش النظامي طوقاً أمنياً على مداخل المخيم ومخارجه، وشنّ عدة حملات اعتقال ومداهمات فيه، وفي ذات السياق بلغ عدد ضحايا مخيم حماه ١٦.

٩) مخيم النيرب:

أنشئ مخيم النيرب ما بين عام ١٩٤٨ وعام ١٩٥٠ على بعد ١٣ كم جنوب شرق مدينة حلب، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى القرية المقام على أراضيها، وتقدر مساحته بـ ١٤٨٠٠٠متر مربع، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين الفلسطينيين (٢٠.٩٣٣) لاجئاً يشكلون ٥.٠٢٩ عائلة. ويذكر أن المخيم قام على مخلفات ثكنة عسكرية من ثكنات الجيش الفرنسي وقوات التحالف أثناء الحرب العالمية الثانية.

يقع مخيم النيرب في مناطق نفوذ النظام، وفيه عدد من اللجان التابعة له من أفراد وتنظيمات القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

يتصل المخيم من الجهة الشرقية مباشرة بقرية النيرب، وقد غادره عدد كبير من أبنائه إثر الصراع الدائر في سورية إلى تركيا من طريق المعابر التي سيطرت عليها قوات المعارضة المسلحة، وبالتالي قد لا يتعدى سكان المخيم حالياً ١٠٠٠٠ شخص، بالإضافة إلى ما يقرب من ثلاثين أسرة دخلت مخيم النيرب من مخيم حندرات شمال حلب إثر سيطرة المعارضة عليه.

وتفيد الإشارة هنا إلى أن مخيم النيرب، بسبب محاذاته لمطار حلب الدولي (مطار النيرب)، فهو بمثابة موقع عسكري مرشح لتلقى ضربات من هنا وهناك، ويقدر عدد الضحايا من أبنائه بـ ٣٥.

١٠) مخيم حندرات (عين التل):

يقع مخيم عين التل على مسافة ١٣ كيلومتراً شمالي شرقي مدينة حلب. وأنشئ المخيم الذي يعرف أيضاً باسم «حندرات» عام ١٩٦٢ على مساحة ١٦٠٠٠٠ متر مربع. ولا تعترف الأونروا به مخيماً رسمياً، بل تعدّه تجمعاً للاجئين الفلسطينيين، ولقد عمدت إلى تطويره وإقامة الوحدات السكنية فيه

لنقل سكان مخيم النيرب إليه. وبالفعل فقد بُنيت ٤٧ وحدة سكنية فيه، وهناك ٣٥ وحدة سكنية جديدة كانت قيد الإنشاء قبل تفجر الصراع، ويقدر عدد اللاجئين فيه بـ(٦٣٨٥) لاجئاً، ما يعادل ١٤٨٠ عائلة.

قصف النظام السوري المخيم بالطائرات والصواريخ والراجمات والمدفعية أكثر من مرة، حيث يقع في مناطق سيطرة المعارضة المسلحة، ويبعد مشفى الكندي ذو الأهمية الإستراتيجية لطرفي الصراع عن المخيم من جهة الشمال نحو كيلومتر واحد فقط، وهذا المستشفى هو أحد مناطق التماس الخطيرة بين الطرفين إلى أن سيطرت عليه المعارضة مطلع العام ٢٠١٤. ويبعد السجن المركزي في حلب عن المخيم من جهة الجنوب نحو ٣ كيلومترات، ونتيجة كل تلك التطورات، خاصة مع بداية دخول قوات المعارضة للمخيم، نزح أبناؤه عنه، حيث توزعوا في المسكن التاسع في السكن الجامعي لجامعة حلب، والجزء اليسير منهم غادر باتجاه مخيم النيرب. ونذكر هنا أن نحو ١٠٠ عائلة من أبنائه عادت إلى بيوتها هناك، ويبلغ عدد ضحايا المخيم بحدود ٢٨.

١١) مخيم الرمل:

يقع مخيم الرمل بالقرب من مدينة اللاذقية على شاطئ البحر المتوسط، ولا تعترف الأونروا به مخيماً رسمياً للاجئين. تشرف على تقديم الخدمات للمخيم مباشرة الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية، بالإضافة إلى الأونروا، ويبلغ عدد سكانه من اللاجئين الفلسطينيين (٨.٦٥٢) نسمة مكونة من (٢.٤٠٢) عائلة، ويقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين عموماً في الساحل السوري بقرابة ٣٣٣٩ لاجئاً فلسطينياً موزعين على مدينة اللاذقية وجبلة وبانياس وطرطوس وجزيرة أرواد.

ذاع صيت هذا المخيم مع بداية الأحداث في سورية خاصة الاتهام الرسمي على لسان بثينة شعبان بمسؤولية مجموعات فلسطينية عن الأحداث في جنوب اللاذقية هناك، وهو ما ثبت زيفه فيما بعد، وتعرض المخيم لموجة تهجير حين نفذ النظام عملية عسكرية ضد حي السنكتوري الملاصق للمخيم بالمدفعية والزوارق الحربية.

حالياً يتميز المخيم بحالة من الهدوء النسبي يعيشها أبناء مخيم الرمل في اللاذقية الذين يستقبلون عدداً كبيراً من الوافدين إليهم من المخيمات الفلسطينية والمناطق المجاورة جراء تدهور الأوضاع الأمنية فيها. أما على الصعيد الإنساني، فيشكو سكانه من شحّ المواد الغذائية والأدوية والمحروقات وغلاء الأسعار. مع ذلك، لم يَسْلَم المخيم من حملات الدهم والاعتقالات المتكررة التي طالت العديد من نشطاء العمل الإغاثي، وقدم ثمانية ضحايا من أبنائه بعضهم قضى تحت التعذيب في السجون السورية.

١٢) مخيم درعا ودرعا الطوارئ:

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون في مدينة درعا الواقعة أقصى جنوب سورية نظرياً على مخيمين: الأول يسمى: مخيم درعا أنشئ عام ١٩٥٠، والآخر: درعا الطوارئ أنشئ عام ١٩٦٧ إثر حرب حزيران/ يوينو، ولكن من الناحية العملية فهما مخيم واحد مندمج عمرانياً وسكانياً، ولهذا تتعامل معهما الأنروا على أنهما مخيم واحد، ويبلغ عدد سكان مخيم درعا من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا (٦.٢٠٤) نسمة تؤلف ١.٥٢٥عائلة. أما مخيم درعا الطوارئ، فيبلغ عدد سكانه (٥.٧٨٧) نسمة، تشكل (١.٤١٥) عائلة، ويسكن في خارج هذين المخيمين في محافظة درعا نحو (٢٠٢٦١) لاجئاً فلسطينياً موزعين في مدينة درعا والمزيريب وزيزون وجلين وتل شهاب واليادودة وطفس والعجمي.

مخيم درعا هو من أوائل المخيمات الفلسطينية التي دخلت في الأحداث الدائرة في سورية، نظراً لكون المدينة كانت مركز انطلاق أعمال الاحتجاج ضد السلطات، ونتيجة وجود المخيم في قلب المحافظة، إذ لا يبعد المخيم أكثر من ٣٠٠ متراً عن مركز المدينة، فقد كان المخيم في قلب الأحداث منذ اللحظات الأولى، وخاصة بعد اتهام شبه رسمي من خلال صحيفة الوطن السورية المقربة من السلطات للمخيم بالمسؤولية عن «أعمال الشغب والحرق» التي لحقت بالمقار الحكومية يوم ٢١ آذار مارس ٢٠١١، ثم مارس المخيم دوراً إغاثياً مشهوداً في المحافظة، خاصة ما يتعلق بالخدمات الطبية، وهو ما وضع المخيم أمام استحقاق الاختلاطات الميدانية هناك، خاصة مع تشكيل أو مجموعة مسلحة للمعارضة هناك، فلحق المخيم دمار كبير نتيجة تعرضه لغارات جوية عديدة وسقوط قذائف الهاون على معظم مناطقه، ما أدى إلى تشريد الغالبية العظمى من السكان.

يعيش الباقون من أهالي المخيم حالة من الخوف والهلع بسبب الانتشار الكثيف للقناصة في المناطق المطلة على حاراته وشوارعه، ما أدى إلى حصاره وعدم القدرة على التحرك بحرية خوفاً من استهداف القناصة الذين يطلقون النار على أي شيء متحرك في الشوارع، ويعتبر المخيم مدمراً بنسبة ٧٥٪.

توجه جزء من سكان المخيم إلى الأردن واستطاعوا الدخول عبر الشريط الحدودي الشائك، إلا أن هؤلاء واجهوا مصيراً مأساوياً بحصرهم في معسكرات اعتقال كبيرة في معسكر «سايبر سيتي» نظراً لتعامل السلطات الأردنية معهم وفقاً لتصور أمني وسياسي.

لقد عانى اللاجئون الفلسطينيون معاناةً كبيرة في درعا، فاضطروا إلى تزوير أوراق رسمية تظهر أنهم سوريون حتى يتمكنوا من دخول المخيمات السورية

في الأردن مثل: «الزعتري» على كل ما احتمله هذا المخيم من سوء السمعة. وتقدر الأونروا عددهم بنحو عشرة آلاف.

وتوجه جزء منهم إلى لبنان، لكن العدد الأكبر موجود في قرى درعا كالمزيريب، والقرى الشرقية: عتمان النعيمه، أم المآذن (أم الميادن) ونوى، والقرى الغربية مثل: اليادودة، تل شهاب، الطبريات، زيزون، العجمي، جلين، سحم الجولان، حِيْط، الشجرة، عابدين. وحتى ريف القنيطرة مثل عين ذكر، البصاله، صيدا والمعلقة.

ويقدر عدد ضحايا الفلسطينيين في درعا بـ ١٣٤.

التجمعات الفلسطينية:

يتوزع الفلسطينيون في كل أحياء مدينة دمشق وريفها، لكنّ هناك تمركزاً في بعض المناطق أكثر كثافة مما هو في مناطق أخرى؛ فعدد الفلسطينيين في بعضها أكثر بكثير من عدد المقيمين في المخيمات المعترف بها. ويمكن تصنيف هذه المناطق كالآتي:

١ـ **ركن الدين**: يضم أكبر التجمعات الفلسطينية، ويُقدَّر عددهم فيه بـ ٢٥ ألف لاجئ، تقوم الأونروا بخدمته من الناحيتين الصحية والتعليمية.

٢ ـ **حيّ الأمين**: الواقع في حيّ الشاغور القديم، بالقرب من باب المصلّى، وكان يوجد فيه في الخمسينيات من القرن الماضي مخيم الأليانس، أو ما كان يطلق عليه مخيم الجورة. الأونروا تخدم هذا التجمع تعليمياً وصحياً، وتشمل الخدمات فيه اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في مناطق المليحة، شبعا والغوطة الشرقية.

٣ ـ **القابون**: تجمّع كبير، أغلبية سكانه من قريتي الطنطورة وغوير أبو شوشة. والتجمع متداخل مع مساكن السوريين، ويقع بعيداً عن ساحة العباسيين

مسافة ٣ كم، وتخدمه الأونروا تعليمياً وصحياً.

٤ ـ **برزة**: أو ما يطلق عليه مخيم حطين، وهو تجمع يبعد عن ساحة العباسيين أيضاً ٣ كم. تخدمه الأونروا.

٥ ـ **جوبر وزملكا**: تجمّع ليس مقصوراً على الفلسطينيين، وغالبية اللاجئين في هذه المنطقة من عشيرة الزنغرية، ومن قرية المجيدل.

٦ ـ **دوما**: تجمّع كبير للاجئين الفلسطينيين، متداخل من حيث السكن مع السوريين في تلك المدينة. سكان هذا التجمع من صفد والطيرة ومن غيرهما من القرى والمدن الفلسطينية.

٧ ـ **دمّر**: تجمّع كبير للاجئين الفلسطينيين، تقوم الأونروا بخدمته صحياً وتعليمياً.

٨ ـ **المزة**: تجمّع صغير وقديم يسكنه لاجئون من أهالي مدينة صفد وقراها وعشائرها.

٩ ـ **سعسع**: تجمّع صغير يقع بالقرب من مدينة القنيطرة.

ربما كانت هذه التجمعات قد دفعت الفاتورة الأكبر خلال الأزمة، ولكنها لم تذكر كحالة فلسطينية، نظراً إلى حالة الاندماج مع المناطق السورية. وهنا نذكر على سبيل المثال منطقة القابون والحجر الأسود ودمر البلد وركن الدين والمزيريب وجوبر وزملكا وبرزة وغيرها من المناطق التي اختلط، ولا يزال يختلط، الدم الفلسطيني مع الدم السوري، وامتزجت المعاناة بامتزاج النسيج الجغرافي والاجتماعي بين الطرفين.

إن التفصيل السابق لتوزع اللاجئين الفلسطينيين يفيد بأنّ هناك تداخلاً في التوزع الجغرافي للمخيمات الفلسطينية مع الأماكن الساخنة في مناطق سورية، فضلاً عن التداخل الاجتماعي الفلسطيني مع الشعب السوري.

تسلسل الأحداث المؤثرة في تطورات أوضاع فلسطينيي سورية ـ «أبرز المحطات»:

إن طبيعة العمق الأخوي ومداه بين الشعبين الفلسطيني والسوري، يشيران إلى أن الشعب السوري، رغم أنه ليس من الشعوب الغنية في المنطقة، إلا أنه كان من أكثر الشعوب دعماً للشعب الفلسطيني في مختلف ظروف القضية الفلسطينية.

ومن هنا فإن الدور الفلسطيني خلال الفترات السابقة منذ بداية الأزمة السورية اقتصر على الدور الإنساني، الذي قدمت فيه المخيمات للشعب السوري الكثير وفقاً لإمكانياتها، في ظل فقدان أيّ مربع إنساني يمكن اللجوء إليه داخل الأحياء السورية الملتهبة. وكان أول فلسطيني يسقط في الأحداث السورية هو (وسام أمين الغول) ابن مخيم درعا للاجئين، وقد قتل برصاص قوات النظام يوم ٢٣/ ٣/ ٢٠١١، حين كان ينقل اثنين من الجرحى السوريين المشاركين في الاحتجاجات التي اندلعت شرارتها في درعا، وبرز أيضاً اسم موسى الطفوري الذي أعدمه النظام في درعا البلد حين اجتياحها أواخر نيسان أبريل ٢٠١١، نظراً إلى دوره المشهود في العمل الإغاثي.

لكن بعد ذلك، بدت لشهور طويلة، أن مشاركة الفلسطينيين في أعمال الاحتجاج كانت خافتة، وكان التأثّر بالأحداث السورية قد جاء بنحو تدرجي، رغم أنّ الفلسطينيين منذ اليوم الأول للأوضاع في درعا كان لهم عدد من الضحايا والمعتقلين من مخيم درعا من الذين كانوا يقدمون الإسعافات والعون الإنساني للسوريين، لكن ظل هذا التأثر محصوراً؛ حيث إنّ نسبة الفلسطينيين في درعا تصل إلى ٥.٥٪ من العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين في سورية الذين لا تتجاوز نسبتهم جميعاً أكثر من ٢.٥٪ من مجموع السكان.

ومع توسُّع رقعة الاحتجاجات، كان يتوسع التأثير كما حصل في حمص واللاذقية، ورغم ذلك لم يكن لها ذلك الأثر الكبير على باقي اللاجئين؛ فالعدد

هناك لا يتجاوز ٦٪ من العدد الكلي، ومع ذلك بقي الفلسطيني يعاني كما يعاني السوري. التحوُّل الكبير كان في انتقال موجة الاحتجاجات والاشتباكات إلى العاصمة السورية دمشق وريفها، التي تمثل الجزء الأكبر من وجود اللاجئين الفلسطينيين، حيث سقط عدد كبير من الضحايا بسبب الاحتكاك المباشر بين المخيمات والتجمعات الفلسطينية والأحياء السورية التي شهدت نزوحاً كبيراً لساكنيها إلى المناطق الفلسطينية. ونتيجةً للعلاقة بين السوريين والفلسطينيين في سورية، كان الاحتضان والاستيعاب داخل المخيمات إحدى صور التلاحم بين الشعبين والتي عبرت عن طبيعة العلاقة الممتدة.

في المقابل، فإن الفلسطينيين في المخيمات السورية، وضمنهم مخيم اليرموك، التزموا نهج تجنيب مخيماتهم أي مداخلات تتعلق بالشأن السوري، تحسّباً لأية مخاطر قد تنتج من ذلك، وإدراكاً منهم لتعقيدات مكانتهم كلاجئين، وبالنظر إلى خبراتهم من التجارب السابقة في البلدان الأخرى، وقد ضرب أهالي المخيم مثلاً مشهوداً في استقبال إخوتهم النازحين السوريين، فتحولت المدارس والمساجد، فضلاً عن البيوت، إلى مراكز للإيواء قدّم فيها الفلسطيني اللاجئ كل ما يستطيع من خدمات طبية وغذائية مادية وعينية، وأُنشئت مطابخ مركزية لتقديم الوجبات، وفتحت نقاط طبية في مناطق مختلفة من المخيم، وسهر أهالي المخيم على راحة النازحين السوريين، سواء في مبادرات فردية أو من خلال المؤسسات الإغاثية والخيرية التي حولت جلّ اهتمامها وبرامجها إلى رفع المعاناة عن أبناء الشعب السوري.

التطور الخطير حصل بتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة للجان مسلحة داخل المخيم في ظل اعتراض كافة الفصائل الفلسطينية على الخطوة التي كانت مدعومة بالسلاح والمال من خارج الجبهة، وهو ما

جعل مخيم اليرموك الذي قبع تحت سيطرة هذه اللجان منذ بداية شهر آب أغسطس ٢٠١٢ حتى منتصف كانون أول ديسمبر من نفس العام عرضة لاشتباكات يومية بين هذه اللجان ومجموعات المعارضة المسلحة في الأحياء المجاورة في الحجر الأسود والتضامن، والتي اعتبرت وجود جماعة جبريل في المخيم الوجه الآخر للنظام، وخلال هذه الشهور الأربعة سقط في مخيم اليرموك وحدة ما يقرب من ٢٣١ ضحية نتيجة الاشتباكات والقصف المتكرر. والجدير بالذكر أن مجموعات المعارضة المسلحة لم تدخل مخيم اليرموك قبل وجود لجان جبريل رغم تشكلها في الأحياء المجاورة منذ مطلع ٢٠١٢، إلا أن توريط المخيم جاء على خلفية محاولة احتوائه من قبل النظام من خلال أدواته الفلسطينية التي مثلت القيادة العامة الوجه الصارخ لها.

واستمر الوضع على هذه الحال، إلى أن قصف النظام بواسطة طائرات الميغ في ١٦/ ١٢/ ٢٠١٢ مسجد عبد القادر الحسيني وسط المخيم الذي كان يؤوي أكثر من ٥٠٠ نازح، معظمهم من الأطفال والشيوخ، فحدثت مجزرة راح ضحيتها العشرات من الأبرياء جلّهم من النازحين.

شكلت هذه الحادثة منعطفاً رئيسياً في واقع المخيم، إذ أن لجان القيادة العامة داخل المخيم انهارت بسبب انشقاق العشرات منهم أمام مشهد الحقيقة الراسخة بقصف المخيم ويقتل أبناءه، وهو ما فتح المجال لمجموعات المعارضة المسلحة بدخول المخيم وطرد جماعة جبريل خلال ساعات، فنزحت أعداد كبيرة من أهالي المخيم تحسباً لتوقعات المشهد الميداني القادم، ومنذ ذلك الحين عاش مخيم اليرموك تحت وطأة حصار فرضه النظام ومجموعات القيادة العامة التي تتبع له بشكل جزئي حتى نهاية أيلول سبتمبر ٢٠١٣ فيما وقع المخيم بعد ذلك تحت حصار كلي ومحكم حتى اللحظة وسط كارثة إنسانية أودت بحياة

العشرات بسبب الجوع.

يضاف إلى ما ذكر عن دور المخيمات السابقة الدور البارز والمهم لمخيمي خان الشيح ودنون؛ فقد كانت لهما تجربة غنية في خدمة النازحين السوريين، حتى أن معظم الجمعيات والمؤسسات الخيرية الفلسطينية نقلت مقارّها إليها، وحتى لحظة إعداد هذه الورقة لا تزال بعض هذه المخيمات، إضافة إلى مخيم جرمانا، تضطلع بدور إغاثي وإنساني رائع يحسب لأبنائها والمؤسسات القائمة بداخلها.

وهذه أبرز المحطات التي توثّق الأحداث المهمة التي جرت للفلسطينيين في سورية من خلال سياقها الزمني، وتسلط الضوء على أبرز حالات الاستهداف والقتل الجماعي لهم:

١ ـ أوائل الشهداء الفلسطينيين: الشهيد وسام أمين الغول. استشهد بتاريخ ٢٣/ ٣/ ٢٠١١ أثناء إسعافه الجرحى في درعا.

٢ ـ مسيرة العودة على حدود الجولان المحتل في ١٥ أيار ٢٠١١، وأحداث الخالصة في مخيم اليرموك بعد مسيرة النكسة باتجاه الحدود والتي راح ضحيتها ٢٩ من الشباب الفلسطيني، فحاصرت حشود هائلة من المشيعين في اليوم التالي ٦ حزيران يونيو ٢٠١١ مبنى الخاصة الذي يمثل قيادة إقليم سورية للقيادة العامة والذي كانت قيادة الجبهة بمن فيهم أحمد جبريل داخل المبنى،وذلك بسبب اعتبار القيادة العامة المسؤولة عن توريط الشباب الفلسطيني في هذه المجزرة لاستثمارات داخلية تخص الوضع السوري.

٣ ـ إعدام ١٤ مجنداً من جيش التحرير الفلسطيني من مخيمي النيرب وحندرات بتاريخ ١١/ ٧/ ٢٠١٢، والتي يعتقد أن إحدى جماعات المعارضة قامت باختطافهم قبل أسبوعين من الحادث، وتبادل طرفا المعادلة السورية الاتهامات حول المسؤولية عن الحادث.

٤ ـ استهداف التظاهرة التي خرجت في مخيم اليرموك بتاريخ ١٣/ ٧/ ٢٠١٢ احتجاجاً على إعدام مجندي جيش التحرير الفلسطيني، خاصة أن المتظاهرين اتهموا النظام وهتفوا ضده.

٥ ـ قصف مخيم اليرموك والحجر الأسود بقذائف الهاون بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠١٢، وهو ذات اليوم الذي حدث فيه تفجير مبنى الأمن القومي بدمشق واغتيال خلية الأزمة السورية.

٦ ـ مجزرة شارع الجاعونة في مخيم اليرموك بتاريخ ٢/ ٨/ ٢٠١٢ قبيل الإفطار في شهر رمضان، وراح ضحيتها بحدود ٢٦ من أبناء مخيم اليرموك.

٧ ـ إعدام ميداني لأسر كاملة في دوما بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٢ من عائلات خليفة وعبد ربه والبشير.

٨ ـ قصف مخيم اليرموك بطائرات الميغ «مسجد عبد القادر الحسيني» بتاريخ ١٦/ ١٢/ ٢٠١٢.

٩ ـ قصف مخيم الحسينية بطائرات الميغ بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠١٣ خلال أيام عيد الأضحى وسقوط ستة أطفال.

١٠ ـ قصف مخيم السبينة بالقذائف بتاريخ ١٧/ ٣/ ٢٠١٣، وبعد ذلك بثلاثة أيام نُفِّذ إعدام ميداني بأسرة مكونة من خمسة أفراد.

١١ ـ سقوط خمسة شهداء من عائلة واحدة تحت التعذيب من عرطوز بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠١٣.

١٢ ـ قصف مخيم خان الشيح بالقذائف بتاريخ ٢٨/ ٤/ ٢٠١٣.

١٣ ـ شهداء مجزرة الكيماوي في الغوطة والمعضمية بتاريخ ٢١/ ٨/ ٢٠١٣ راح ضحيتها أكثر من ٢٥ فلسطينياً.

أما في ما يتعلق بانتهاكات المعارضة المسلحة، فمقابل الحملة الشرسة من

النظام، تعرض الكثير من الأهالي الباقين في مخيم اليرموك لانتهاكات من قبل بعض كتائب وفصائل المعارضة المسلحة؛ فبعد دخول المسلحين تمركزت بعض المجموعات على مداخل المخيم الجنوبية، فكان أول أعمالهم سرقة أثاث جميع الشقق السكنية الموجودة في شارع الـ ١٥، وهو أحد لأفضل أحياء اليرموك السكنية، وتخزين المسروقات في مستودعات في الحجر الأسود، ليجري نقلها وبيعها تباعاً إلى خارج المنطقة.

تسببت أعمال النهب والسلب التي مارستها مجموعة «صقور الجولان» بحالة غليان واحتقان في أوساط الرأي العام الفلسطيني في مخيم اليرموك وباقي المخيمات، وساهمت في دب الفرقة بين أهالي حي الحجر الأسود السوري التي تنتمي له المجموعة المذكورة، وبين أهالي مخيم اليرموك، وعلى الرغم من انشقاق هذه المجموعة عن المعارضة وانضمامها لصفوف النظام بعد طردها من مخيم اليرموك من قبل المجموعات الفلسطينية التي تشكلت حينها، فإن حالة الشد والجذب، والفرقة بين أهالي المنطقة لا تزال تلقي بظلالها إلى اليوم، خاصة مع حالة الضنك التي تعيشها المنطقة الجنوبية من العاصمة في ظل الحصار الخانق.

الأمر لم يقتصر على مخيم اليرموك، ولكن شملت هذه الانتهاكات أيضاً بعض الأهالي مخيم خان الشيح بريف دمشق الغربي، ومخيمي النيرب وحندرات في مدينة حلب خلال مراحل زمنية متفرقة.

أخيراً، وجد الفلسطينيون أنفسهم في قلب الأزمة السورية، ومعظمهم يعيش نكبة جديدة بكل المعايير؛ فبعضهم لجأ إلى ملاذات أكثر أمناً، وبعض تمكن من مغادرة سورية إلى الخارج خوفاً على حياته وحياة أولاده، حتى اضطر جزء منهم إلى ركوب البحر في قوارب الموت متجهاً إلى منافٍ بعيدة خلف البحار والمحيطات في تجربة مريرة جداً، أما الباقون، فهم تحت النار والحصار.

اللاجئون الفلسطينيون
من سورية إلى لبنان

وجد اللاجئون الفلسطينيون الفارون من أتون الأزمة السورية في لبنان ـ في بداية الأزمة ـ ملاذاً آمناً وسهلاً يأوون إليه، باعتباره البلد الأقرب الذي سمح بدخولهم دون وجود للتعقيدات التي فرضها لاحقاً عليهم للحد من عملية الدخول تلك، التي أسهمت في ما بعد بخفض أعداد اللاجئين إلى النصف، بعد أن أعلنت الإحصائيات الرسمية للأونروا في بداية حزيران أن عدد اللاجئين من سورية إلى لبنان قد تجاوز الثمانين ألفاً، إلا أن الرقم الذي أوردته الأنروا مطلع العام الجاري تحدث عن نحو ٥١ ألف لاجئ.

وتفيد بيانات الأونروا في لبنان بأن اللاجئين الفلسطينيين من مخيم اليرموك شكلوا النسبة الأكبر منهم؛ فقد بلغت نسبتهم إلى المجموع العام ٥٩٪، تلاه مخيم السبينة ٨٪ ثم مخيم خان الشيح ٧٪ ثم مخيم السيدة زينب ٥٪، وجرمانا ٢٪ وخان دنون ١٪ فيما ١٨٪ من باقي مناطق سورية.

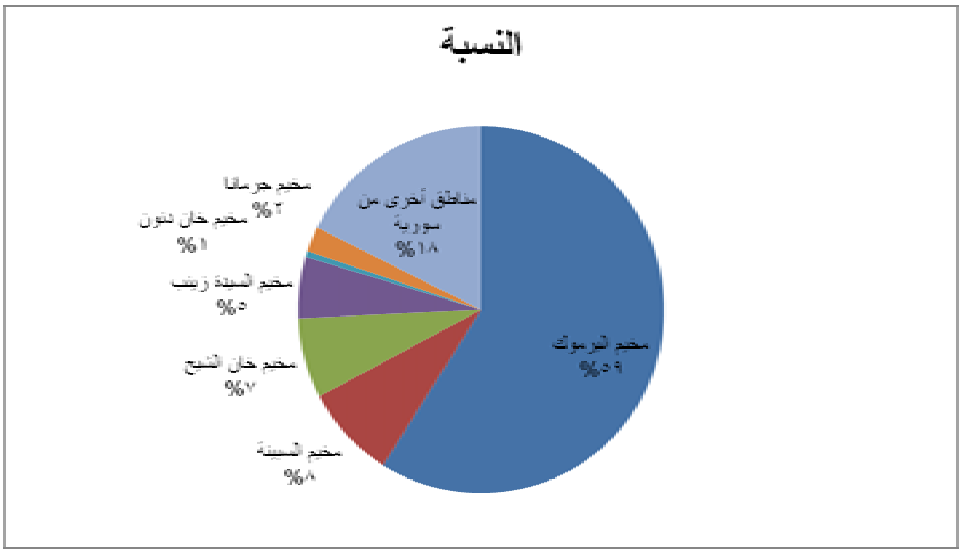

لقد تجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان ثمانين ألفاً، إلا أنه عاد لينخفض للرقم الذي أشارت إليه الدراسة سابقاً. ويعزى هذا الانخفاض

الكبير في الأعداد إلى عدة عوامل، منها أن جزءاً منهم دخل إلى لبنان بقصد العبور إلى دول أخرى عبر مطار بيروت، وجزءاً آخر عاد إلى سورية تحت الضغط المعيشي الخانق الذي لم يستطع اللاجئ التأقلم معه، ففضل أن يموت تحت القصف عوضاً عن الموت جوعاً، أو لاستصدار بعض الأوراق الثبوتية، أو التواصل مع أهله وذويه، أو بغية تسجيل الخروج كي لا تترتب عليه غرامة التأخير عند تجاوز العام المسموح له خلاله. إلا أن الإجراءات المتشددة التي اتخذها الأمن العام اللبناني عند الحدود حالت دون تمكنهم من العودة إلى لبنان، بعد أن تقرر إغلاق الحدود في وجه الفلسطينيين.

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان :

يشكل الأطفال والشباب من اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان نسبة عالية نسبياً؛ فقد تجاوزت الـ ٤٢٪، وشكلت الفئة العمرية من (٠ ـ ٥) سنوات ١٥.٨٠٪، بينما شكلت الفئة العمرية من (٦ـ ١٧) سنة ٢٦.٢٨٪. أما الفئة العمرية من ١٨ سنة وما فوق، فقد بلغت ٥٧.٩١.

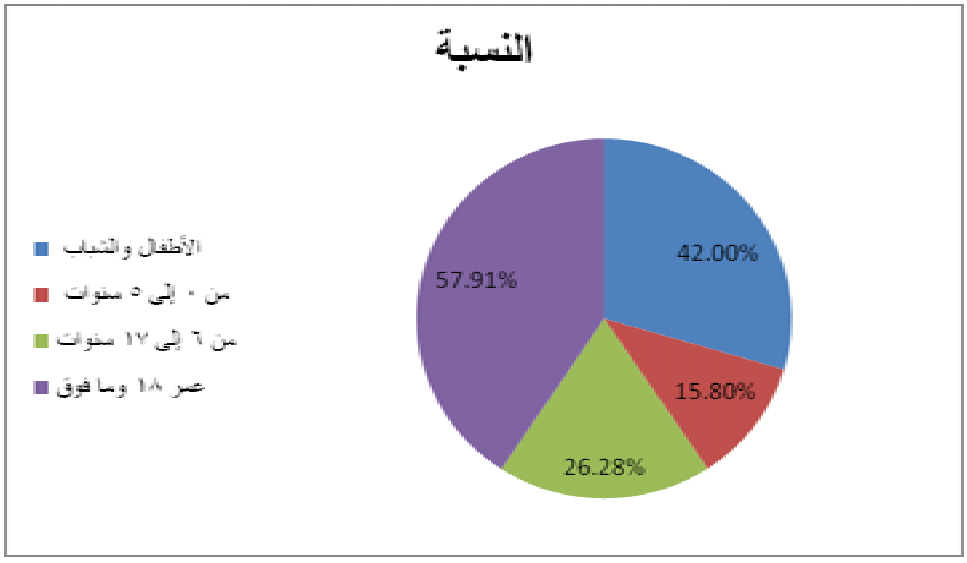

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان حسب العمر

وتشكل نسبة الإناث بين اللاجئين ٥٠.٨٣٪، بينما شكل الذكور ما نسبته ٤٩.١٧٪، وتشكل العائلات التي على رأسها امرأة، أي (رب العائلة) ٤٠.٨٩٪، بينما بلغت العائلات التي على رأسها رجل ٥٩.١١٪.

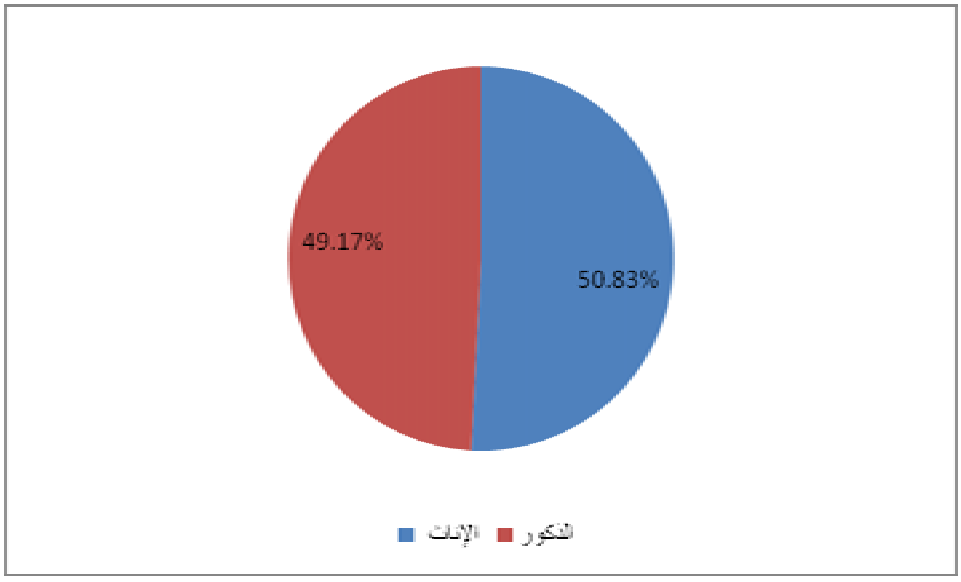

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان حسب الجنس

ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان على المناطق الخمس في المخيمات والتجمعات والمدن اللبنانية. وحسب الإحصائيات التي أعلنتها الأونروا، فهم منتشرون وفق النسب الآتية:

النسبة المئوية للمسجلين داخل وخارج المخيمات حتى تاريخ ٢٥ أكتوبر/. تشرين الأول ٢٠١٣

المنطقة	داخل المخيمات				خارج المخيمات				المجموع	
	عائلة	شخص	عائلة٪	شخص٪	عائلة	شخص	عائلة ٪	شخص	عائلة	شخص
بيروت	١٥٩٥	٥٠٤٦	٪٥٧.٨٧	٪٥٨.٤٦	١١٦١	٣٥٨٦	٪٤٢.١٣	٪٤١.٥٤	٢٧٥٦	٨٦٣٢
البقاع	١١٩	٣٧٦	٪٥.١٩	٪٤.٧١	٢١٧٣	٧٦٠٨	٪٩٤.٨١	٪٩٥.٢٩	٢٢٩٢	٧٩٨٤
صيدا	٢٢١٧	٧٥٧١	٪٤٨.٠٤	٪٤٨.٢١	٢٣٩٨	٨١٣٣	٪٥١.٩٦	٪٥١.٧٩	٤٦١٥	١٥٧٠٤
طرابلس	١٩٥٠	٦٨٣٥	٪٨٥.٣٨	٪٨٦.٣٨	٣٣٤	١٠٧٨	٪١٤.٦٢	٪١٣.٦٢	٢٢٨٤	٧٩١٣
صور	١٦٩٤	٥٨٩٥	٪٦٤.٩٨	٪٦٣.٩٧	٩١٣	٣٣٢٠	٪٣٥.٠٢	٪٣٦.٠٣	٢٦٠٧	٩٢١٥
المجموع	٧٥٧٥	٢٥٧٢٣	٪٥٢.٠٥	٪٥٢.٠٢	٦٩٧٩	٢٣٧٢٥	٪٤٧.٩٥	٪٤٧.٩٨	١٤٥٥٤	٤٩٤٤٨

وتشير البيانات إلى أن النسبة الأكبر من العائلات لجأت إلى منطقة صيدا، حيث بلغت النسبة ٣٤.٣٦٪، ثم في منطقة البقاع ٣١.١٤٪، ثم في منطقة بيروت ١٦.٦٤٪، ثم في منطقة صور ١٣.٠٨٪، وأخيراً في منطقة طرابلس ٤.٧٩٪.

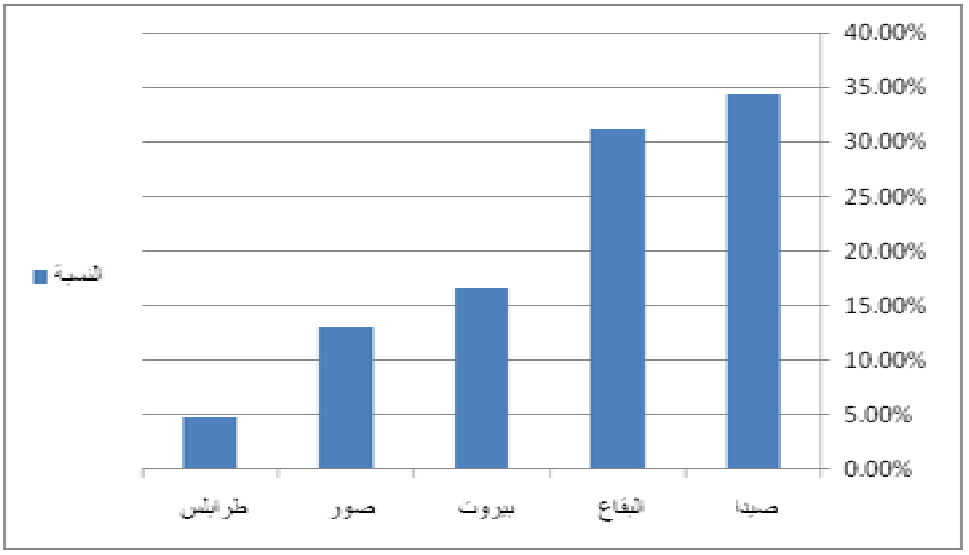

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان حسب المناطق

أما داخل المخيمات، فقد ضم مخيم عين الحلوة في مدينة صيدا النسبة الأكبر ممن لجأ إلى منطقة صيدا، حيث بلغت نسبتهم فيه ٢٦.٨٧٪ (انظر الجدول الآتي).

جدول يبين النسبة المئوية للأشخاص المسجلين داخل المخيمات

المخيم	برج البراجنة	شاتيلا	ضبية	مار إلياس	الجليل	عين الحلوة	الميه وميه	البداوي	نهر البارد	البرج الشمالي	البص	الرشيدية
النسبة المئوية	٩,٩٩	٧,٧١	٠,١٤	١,٧٩	١,٤٦	٢٦,٨٧	٢,٥٦	١٤,٥١	١٢,٠٦	١٤,٤٩	٣,٤٦	٤,٩٨

اللاجئون الفلسطينيون
من سورية إلى الأردن

مقدمة

بدأ تدفق اللاجئين من سورية عبر الحدود بعد الحصار الذي فرض على المخيمات الفلسطينية. في البداية لم يكن هناك تدقيق في هوية اللاجئين القادمين، وبهذا فقد تمكن العديد منهم من عبور الحدود إلى الأردن والانسياب إلى المدن والمخيمات الأردنية، وخاصة أن الكثير من هؤلاء اللاجئين يحملون الوثائق الأردنية ولهم أقارب ومعارف داخل الأردن، ما ساعد على إيواء الكثيرين منهم، وتمكن بعضهم من الحصول على أعمال تساعدهم في إعالة أسرهم ضمن الحد الأدنى. يشار إلى أن بعض هؤلاء دخلوا بوثائق وأسماء سورية مزورة، والبعض دخلوا من خلال بعض زوجاتهم السوريات، والكثيرون دخلوا من خلال وثائق مزورة.

وبلغ عدد اللاجئين القادمين من سورية إلى الأردن ٩٦٥٧ لاجئاً فلسطينياً حسب إحصائيات الأونروا، وهم مسجلون في سجلاتها في الأردن، ويتوقع أن يصل عددهم إلى ١٠ آلاف حتى نهاية عام٢٠١٣، وهم يتلقون بعض الخدمات من الأونروا، ويعانون من الفقر المدقع.

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في المدن الأردنية:

يتوزع هؤلاء اللاجئون على مدن: إربد، الزرقاء، عمان، المفرق، مخيم الزعتري، سايبر سيتي بنسب متفاوتة، وتشكل العائلات منهم نحو (٢٣٩١) عائلة، ٤٨٪ منها تحت سن ١٨ عاماً، ٥٢٪ منهم إناث، ٣٠٪ منهنّ يشكلن مصدر إعالة لعائلاتهن، ويبلغ معدل العائلة ٤.١، يوجد منهم ١٩٦ شخصاً في مجمع «سايبر سيتي».

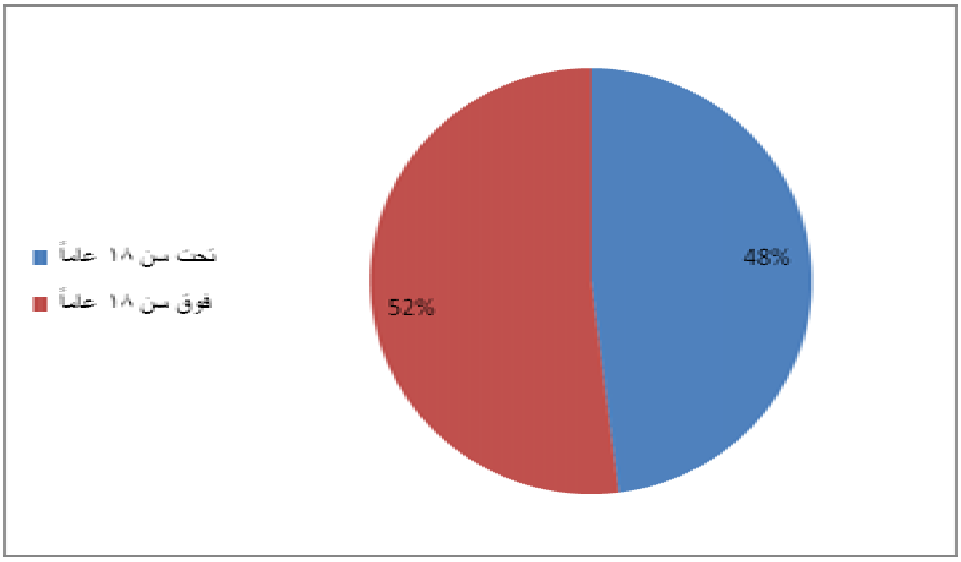

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن حسب العمر

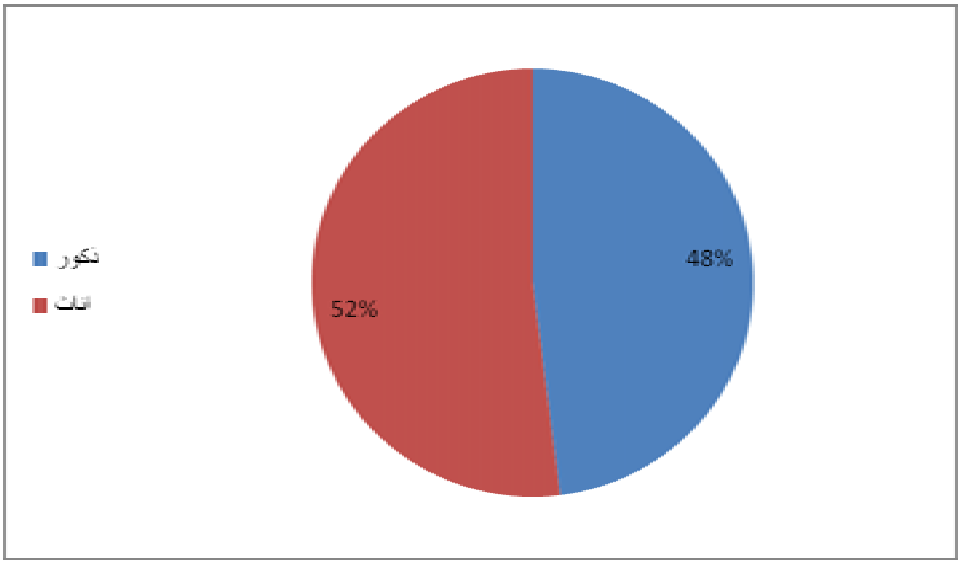

توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن حسب الجنس

كذلك تختلف الوثائق التي يحملها اللاجئون؛ فـ ٥٦٪ منهم يحملون الوثائق الأردنية، و٢٢٪ يحملون وثائق فلسطينية، و٢١٪ يحملون وثائق سفر سورية، و١.٤٪ منهم لا توجد بحوزتهم أي وثائق.

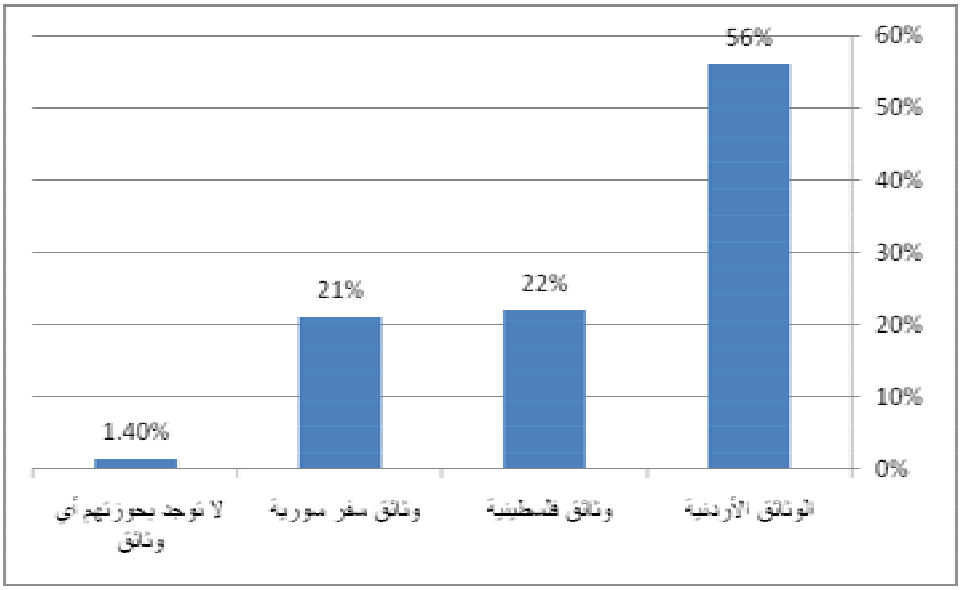
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
56%
22%
21%
1.40%
الوثائق الأردنية
وثائق فلسطينية
وثائق سفر سورية
لا توجد بحوزتهم أي وثائق

اللاجئون الفلسطينيون ـ السوريون

في مصـر

سهلت القرارات التي أصدرتها الحكومة المصرية في عهد الرئيس محمد مرسي، للفلسطيني ـ السوري دخول جمهورية مصر العربية بسبب الحرب المستعرة في سورية، إذ أن القرار الذي صدر في أعقاب ثورة يناير سمح لحملة الوثائق ممن يتجاوز عمره ٤٠ عاماً بالدخول، فيما أجريت تسهيلات للسماح للعائلات بغض النظر عن شرط العمر، فوصل المئات من العائلات الفلسطينية السورية إلى البلاد، وذلك طمعاً بالأمن والأمان، وحرصاً على إتمام دراسة أولادهم بعد أن حُرموها نتيجة الحرب، ونظراً إلى اقتراب الحياة المعيشية في مصر منها إلى سورية.

وبحسب أرقام لجنة الطوارئ التي شكلها مجموعة من اللاجئين أنفسهم بالتعاون مع السفارة الفلسطينية في القاهرة، حيث بلغ عدد العائلات الفلسطينية السورية أكثر من ٢٠٠٠ عائلة حتى شهر أيار ٢٠١٣، أي ما يقارب ١٢٠٠٠ لاجئ.

وسجلت البيانات أن جهة قدوم معظم اللاجئين الفلسطينيين الذين دخلوا مصر كانت من مخيم اليرموك ومخيم خان الشيح ومخيم الرمل، ومن ريف دمشق وريف حمص، وأعداد قليلة من باقي المخيمات والتجمعات الفلسطينية الأخرى. ويمكن القول في هذا السياق إن غالبية من وصل من تلك العائلات، كان من الطبقة المقتدرة والمتوسطة في أوساط اللاجئين الفلسطينيين ـ السوريين، وذلك لما تتطلبه الرحلة والإقامة من تكاليف.

شكلت مصر مقراً مؤقتاً لجزء من العائلات ريثما تحين لهم الفرصة للرجوع إلى سورية عند استقرار الأوضاع. كذلك كانت مصر بمثابة البوابة للوصول إلى أوروبا عبر ركوب مراكب الموت، خاصة مع التضييق الذي جرى في الستة شهور الأخيرة، وعدم منح اللاجئين أية إقامات قانونية، وهو ما جعلهم

عرضة للاعتقال التعسفي بسبب الإقامة غير القانونية في البلاد، وجزء آخر كانت مصر بالنسبة إليه خطوة أولى باتجاه ليبيا التي حلم الكثيرون بإيجاد فرص عمل فيها.

خلال النصف الثاني من العام ٢٠١٣ تناقصت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مصر، نتيجة هرب الكثيرين منهم باتجاهات مختلفة باتجاه أوروبا وليبيا ومنهم من عاد إلى لبنان أو ذهب إلى تركيا، فيما علقت السلطات السورية قرار السماح للفلسطينيين الدخول إلى مصر، ومنع قبول طلبات الحصول على التأشيرة من السفارات المصرية، فيما تعرض من بقي من اللاجئين هناك لعمليات دهم واعتقال مستمرة، حتى وصل عدد المعتقلين من الفلسطينيين السوريين في السجون المصرية بحدود ٢٩٦ معتقلاً جلّهم من العائلات أطفالاً ونساءً، كما تعرض الفلسطينيون إلى حملة تحريض ممنهجة على وسائل الإعلام المصرية، ما جعلهم عرضةً لتعسف المجتمع والسلطات بآنٍ معاً.

هذا ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون ـ السوريون في المدن المصرية الرئيسية: القاهرة، الإسكندرية، الفيوم، المنصورة ومطروح، إلا أن التجمع الأكبر لهم كان في مدينة ٦ أكتوبر في القاهرة الكبرى.

اللاجئون الفلسطينيون السوريون في ليبيا

قُدر عدد اللاجئين السوريين الذين دخلوا ليبيا بما بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف لاجئ، من بينهم قرابة ٥٠٠٠ لاجئ فلسطيني من سورية مسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولدى رابطة الجالية السورية في ليبيا. إلا أن هذا العدد تناقص في الأشهر الأربعة الأخيرة إلى ما لا يزيد على ألفي شخص فقط بسبب عشرات الرحلات البحرية التي قادتهم إلى أوروبا عبر مراكب الموت، بعد أن واجه اللاجئون الفلسطينيون هناك ما هربوا منه من مصر خاصة ما يتعلق بالوضع القانوني وموافقات الإقامة.

إن التسهيلات التي حصل عليها اللاجئ الفلسطيني للدخول إلى مصر حتى منتصف العام ٢٠١٣، ساعدت في وصول بضعة آلاف من اللاجئين الفلسطينيين ـ السوريين خلال الأزمة السورية إلى ليبيا، وقد قُدّر عدد الداخلين بأكثر من ثلاثة آلاف فلسطيني ـ سوري عبر مصر. لكن سرعان ما أغلقت السلطات الليبية الحدود، وكان ذلك في الأول من كانون الأول/ ديسمبر من العام الماضي ٢٠١٢، ما أدى إلى البحث عن طرق غير شرعية للدخول إلى ليبيا بنحو فردي وجماعي اكتنفها العديد من المخاطر.

طرق الوصول إلى ليبيا:

- **الطرق البرية:**

طريق المعابر: وهذه الطريقة كانت تجري في أغلب الأحيان على مرحلتين: الأولى من مكان وجود اللاجئ الفلسطيني على الأراضي المصرية إلى المنطقة المحايدة. والثانية من المنطقة المحايدة إلى أي مكان يقصده المغادر إلى ليبيا. وهذه الطريقة يقودها المهربون من الطرفين المصري والليبي (مصريون وليبيون)، وتكون بالعادة بتنسيق مع نقاط الحدود. وتبلغ تكلفة المرحلتين بين

٢٥٠ إلى ٣٥٠ $ للشخص الواحد. وهذه الطريق رغم سهولتها، فقد اكتنفها العديد من الحوادث المؤلمة على الجانبين المصري والليبي.

الطريق الصحراوي: وقد سلكته بعض العائلات للوصول إلى ليبيا من طريق الصحراء، صحراء سيوه المصرية ومساعد الليبية. وقد دفعت تلك العائلات مبالغ كبيرة تقدر بما بين ٣٥٠ – ٥٠٠$ للشخص الواحد. وعانى من سلك هذا الطريق مصاعب جمّة خلال رحلته؛ فمنهم من تعرض للإهانة من قبل حرس الحدود، ومنهم من تعرض للسلب وإطلاق النار عليه من قبل العصابات ومافيات التهريب، ومنهم من تاه في الصحراء لعدة أيام قبل أن يهتدي إلى مقصده.

الطريق البحري: قلة قليلة سلكت الطريق البحري للوصول إلى ليبيا. ومقارنة بغيرها من الطرق فإن مدة الرحلة قصيرة لا تتجاوز أربع ساعات، وهو ما يجعل من تكاليفها أكبر من غيرها، بمعدل ٥٠٠$ للشخص الواحد.

الطريق الجوي: هذا الطريق يعتبر طريقاً قانونياً؛ لأن من سلكها حصل لابد وأن يكون قد حصل على تأشيرة دخول عن طريق عقد شركة، أو بواسطة دعوة رسمية، يوجهها له قريب لديه إقامة في هذا البلد، أو من قبل مواطن ليبي. وتكلفة السفر عبر هذه الطريق ترتبط بأسعار تذاكر الطيران، وثمن التأشيرة، وهي تتراوح ما بين ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ $ للشخص الواحد.

اللاجئون الفلسطينيون في تركيا

بدأ عددٌ من سكان المخيمات الفلسطينية باللجوء إلى تركيا منذ بداية الأحداث التي شهدتها مدينة اللاذقية ومخيم الرمل، فبدأت العشرات من الأسر الفلسطينية والشباب الفلسطيني اللجوء إلى المخيمات التركية الحدودية منذ شهر آب أغسطس ٢٠١١م هرباً من العمليات العسكرية التي شهدتها المنطقة في ذلك الوقت، وأدت إلى موجة تهجير واسعة لأهالي مخيم الرمل باللاذقية. ولم يكن دخول هؤلاء اللاجئين بالأمر السهل، فكانوا معرّضين لمخاطر الاعتقال والملاحقة الأمنية لهم ولأسرهم في حال عودتهم، ولم تنتهِ معاناتهم بوصولهم إلى الحدود، فبخلاف السوريين لم يسمح بالخروج خارج المخيمات الحدودية إلى داخل تركيا بسبب متطلبات تأشيرة الدخول بخلاف السوري الذي لايحتاج لتأشيرة لدخول تركيا.

استمر توافد العائلات والأسر الفلسطينية ولجوئهم إلى تركيا بطرق غير مشروعة، بعد أن أغلقت السفارة التركية أبوابها في دمشق، بعد أن كانت قدرة الفلسطيني الحصول على التأشيرة لدخول تركيا من سفارة دمشق أمر ممكن خلال يوم واحد فقط، وبذلك فإن مخاطر الطرق غير القانونية التي سلكها اللاجئون الفلسطينيون باتجاه تركيا عبر ريف إدلب وحلب عرض العديد منهم للاعتقال أو القتل، فضلاً عن عمليات الابتزاز والاحتيال التي مورست بحقهم من قبل عصابات التهريب في أحيان أخرى، فيما تمكن البعض من العبور والاستقرار في المخيمات الحدودية التركية، واستطاع المئات بل الآلاف من تجاوز المخيمات الحدودية والدخول إلى عمق الأراضي التركية باتجاه مدن الجنوب حتى اسطنبول.

الأعداد والتوزع:

لم تقم أي جهة رسمية أو غير حكومية حتى بإحصاء أعداد اللاجئين الفلسطينيين في تركيا، نظراً لما يتضمنه وضعهم من صعوبات فنية، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على تتبع وجودهم في ظل عدم وجود إحصاء رسمي تركي لوجودهم بسبب الدخول غير القانوني للأراضي التركية، كما أن تحفظ الكثيرين من اللاجئين الفلسطينيين في تركيا من الإفصاح عن هويتهم خوفاً من الملاحقة والإبعاد حال أيضاً دون إحصاء دقيق لأعدادهم، ناهيك عن غياب المسؤولية الرسمية الفلسطينية.

مع تطور الأحداث في سورية، أخذت الأعداد بالتزايد باتجاه تركيا، خاصة مع عدم وجود خيارات أخرى مع إغلاق الحدود مع الأردن في وجههم، ومؤخراً الحدود اللبنانية، وبعد أن منعت مصر الفلسطينيين-السوريين من الدخول إلى أراضيها، كما أن اعتبار تركيا ممراً باتجاه أوروبا جعلها مقصداً لعدد كبير من اللاجئين. تركزت النسبة الأكبر من اللاجئين في المدن الجنوبية لتركيا المتاخمة للحدود السورية، فيما تجمع عدد منهم في مدينة اسطنبول.

ونتيجة لجهود فردية قام بها الباحث، بالتعاون مع مجموعات ناشطة محلية في عدد من مناطق اللاجئين، فإن أعداداً تقريبية تم إحصاؤها نتيجة مسوح ميدانية قد تقترب من الرقم الحقيقي، لكنها لا تستطيع أن تجزم بذلك نظراً لاتساع رقعة البلاد، إلا أن تتبع مسار غايات اللاجئين تمكننا من حصر وجودهم في المناطق المذكورة، وتشير التقديرات إلى دخول ما يقرب من (١٠٠٠٠) فلسطيني ـ سوري إلى تركيا منذ اندلاع الأحداث، ولكن الأعداد المقيمة فعلاً تقدر بين (٢٥٠٠ و ٣٠٠٠)، أما الباقون فقد خرجوا في هجرة ثانية إلى أوروبا، فيما عاد عدد يسير باتجاه سورية أو مراكز الإيواء داخل سورية؟

وتشكل العائلات نسبة ٪٧٠ من المقيمين، فيما شكل الشباب الذكور (ألإراد بدون أسرهم) نسبة الـ ٪٣٠ الباقية، يتوزعون في إسطنبول، مرسين، أنطاكية، الريحانية، كلس، غازي عنتاب، إزمير، أضنة، أنقرة، بورصة، إسكندرون وقرخان، بالإضافة إلى عشرات الأسر التي لجأت إلى المخيمات داخل الأراضي التركية ولا تُعلن هويتها الفلسطينية كي تحظى بامتيازات اللاجئ السوري.

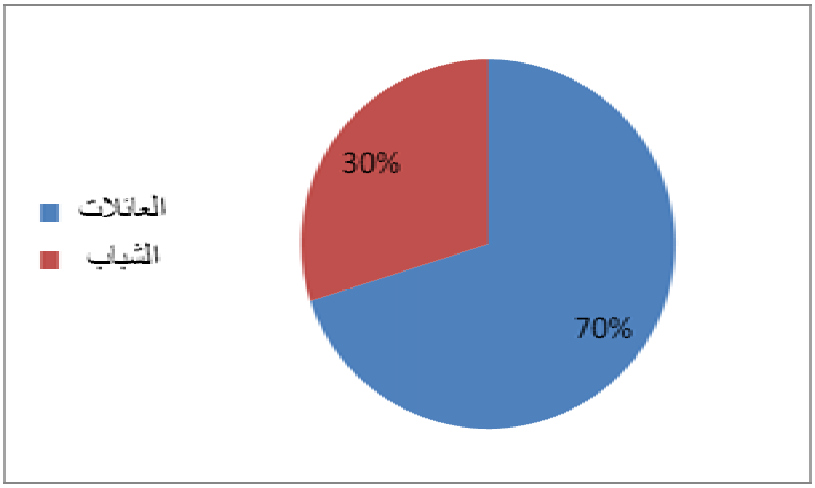

الجدير بالذكر أن اللاجئ السوري يحظى بامتيازات عديدة داخل الأراضي التركية، من حيث تسهيلات العمل والإقامة، والتسهيلات الممنوحة على صعيدي التعليم والصحة، فضلاً عن قدرة حامل جواز السفر السوري بمغادرة تركيا والعودة إليها بدون الحاجة إلى تأشيرة دخول، فيما لا يحظى اللاجئ الفلسطيني من سورية بأيٍ من هذه الامتيازات، مما يضطره لدخول البلاد من خلال طرق التهريب الحدودية، ما يجعل وضعه غير قانوني داخل البلاد، وهو ما يحرمه من القيام بأي سلوك معيشي طبيعي سواء العمل أو التعليم أو ما شابه، بل قد يعجز اللاجئ عن شراء خط جوال باسمه نظراً

لاحتياجه لما يثبت شخصيته وطريقة دخوله للبلاد، كما أن السفارات التركية في جميع الدول باتت ترفض أية طلبات للحصول على تأشيرة دخول لحملة وثائق السفر السورية من فلسطينيي سورية، وهذا بخلاف الوضع السابق، إذ لم يكن يحتاج فلسطينيو سورية لأكثر من ساعات للحصول على التأشيرة من السفارة التركية بدمشق، كما أن من تمكن منهم الحصول على تأشيرة دخول لم يتمكن من الحصول على إقامة كما هو الحال مع اللاجئ السوري الذي باتت قرارات حكومية تركية كثيرة تحميه، وتجعل التسهيلات الممنوحة له أمراً تلقائياً.

اللاجئون الفلسطينيون من سورية في السويد

أصبحت هجرة اللاجئين السوريين والفلسطينيين من سورية تأخذ شكل الظاهرة بعد اشتداد الأزمة في البلاد، بسبب تصاعد الأحداث الدامية هناك، والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، وهو الأمر الذي تأثر به اللاجئ الفلسطيني في سورية بوجهٍ خاص، بعد أن تحول عدد من مخيمات الفلسطينيين مسرحاً للصراع بين الطرفين.

لقد شكلت مصر الملاذ الآمن بحده الأدنى في أعقاب ثورة يناير المصرية للاجئين الفلسطينيين من سورية بفضل قرار اتخذته الحكومة المصرية حينها بالسماح بدخول حملة الوثائق ممن تجاوز عمره الأربعين سنة دون الحاجة لتأشيرة دخول، ثم تم تسهيل الأمر مع اشتداد مأساوية الوضع في سورية بالسماح بدخول العائلات بغض النظر عن العمر، وهو ما سمح لأعداد تقدر بالآلاف بدخول البلاد قدرت أعدادهم بما لا يقل عن ٨٠٠٠ شخصاً، ونظراً لسهولة الحياة في مصر، خاصة انخفاض مستوى المعشية، وبرغم صعوبة الحصول على فرصة عمل، فقد استقر الكثيرون في مدن القاهرة والإسكندرية، إلا أن تبدل الأوضاع السياسية في البلاد منتصف العام ٢٠١٣ واضطراب الوضع العام، انعكس سلباً على اللاجئين الفلسطينيين هناك، خاصة أن الاضطرابات السياسية في مصر ترافقت بحملة تحريض مكثفة من قبل الإعلام المصري ضد وجود اللاجئين الفلسطينيين والسوريين على حدٍ سواء، فيما كان للفلسطيني نصيب إضافي بحملات التحريض ضد الفلسطيني بشكل عام في إطار التجاذب الحاصل بين التيارات السياسية المصرية، وارتباط ذلك بقطاع غزة التي تسيطر عليه حركة حماس كتيار إخواني. ترافق ذلك مع إجراءات قانونية جعلت كل اللاجئين عرضة للاعتقال والترحيل، وهو ما دفعهم باتجاه مغامرات البحر وركوبه باتجاه الدول الأوربية.

بدأت رحلات قوارب الموت بالإبحار من الإسكندرية خاصة عبر عشرات الرحلات باتجاه السواحل الجنوبية لإيطاليا التي دفعت أزمتها الاقتصادية والتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، إلى التساهل مع اللاجئين الواصلين إليها، من عدم الحصول على البصمة المفروضة من قبل الاتحاد الأوربي على كل دولة يصلها لاجئ، وهو ما يحتم على هذه الدولة مسؤولية مباشرة عن رعاية اللاجئين، في ظل هذا الواقع تدفقت أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين باتجاه أوروبا الشمالية، وكان للسويد نصيب الأسد في هذه الموجات، فنظراً للسمعة الحسنة لنظام اللجوء الذي ترعاه السويد من جهة، وإلى وجود أقارب منذ فترة قديمة لكثير من العائلات من جهة أخرى، فإن السويد استقبلت العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، وزاد في ذلك قرار صدر عن دائرة الهجرة السويدية بتاريخ ٣ أيلول سبتمبر ٢٠١٣ يوصي بمنح اللجوء الكامل لأي لاجئ يصل من سورية.

وفقاً لمعطيات دائرة الهجرة في السويد، فقد بلغ عدد اللاجئين القادمين من سورية حتى نهاية شهر أيلول/ سبتمبر الماضي نحو ١٤٧٠٠ لاجئ، وهو رقم يشمل السوريين والفلسطينيين القادمين من سورية، فيما أعلنت دائرة الهجرة في نهاية العام ٢٠١٣ عن بلوغ عدد اللاجئين الفلسطينيين في السويد خلال فترة الأحداث في سورية بحدود ٦٩٢١ لاجئاً وفقاً لما نشرته صحيفة الجنوب السويدي الرسمية (Sydsvenskan) بتاريخ ٤ يناير كانون الثاني ٢٠١٤.

تواجه بعض العائلات الفلسطينية اللاجئة والأفراد تحديات في السويد، جزء منها يتعلق بتغير البيئة الثقافية، إلا أنها مشكلة عامة تواجه أي لاجئ في أوروبا وهي غير مقتصرة على الفلسطينيين، إلا أن التحدي الأبرز متعلق بالشريحة التي وصلت السويد بعد انتزعت منهم السلطات الإيطالية بصمات

شخصية لدى وصولهم السواحل الإيطالية، إلا أن هؤلاء واصلوا رحلتهم باتجاه السويد نظراً لما يمكن أن يكون فشلاً لنظام الهجرة الإيطالي في حال ثبوت عشرات الروايات من هؤلاء اللاجئين حول الطريقة العنيفة التي مارستها السلطات الإيطالية عليهم لانتزاع البصمة، فيما تركتهم بعد ذلك بالعراء، فلم يجدوا بداً من مواصلة المشوار إلى السويد أملاً بامتيازات تحفظ لهم كرامتهم، إلا أن التزام السويد باتفاقية دبلن الموقعة بين الدول الأوربية التي تفرض مسؤولية اللجوء على أول دولة مستقبلة للاجئ، جعلت شريحة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية إلى السويد يواجهون خطر الترحيل، الذي تسلمت العديد من العائلات قراراً بالفعل بخصوصه، وتعد هذه المشكلة الآن من أعمق المشكلات التي يواجهها اللاجئون هناك، إذ يفضل الكثير منهم البقاء في السويد والعيش من غير وضع قانوني سليم على العودة إلى إيطاليا.

إن مشاهدات وشهادات كثيرة منها موثق ببعض مقاطع الفيديو لا تزال بين أيدي هؤلاء اللاجئين، والتي تثبت أنهم تعرضوا لاعتداءات بالضرب من قبل السلطات الإيطالية لإكراههم على ترك البصمة، فيما كانت شهادات أخرى تتحدث عن تسهيلات تعمدت السلطات الإيطالية بتقديمها للاجئين كي توفر لهم فرصة للهرب والخروج باتجاه الشمال بدون بصمات.

في الآونة الأخيرة انخفضت موجات اللاجئين نظراً للإجراءات المتخذة من قبل السلطات المصرية والليبية والتركية التي تعتبر بوابات للهجرة غير الشرعية باتجاه أوروبا، كما أن توقف الرحلات البحرية نظراً لحلو فصل الشتاء أيضاً ساهم بانخفاض هذه الموجات بشكل كبير، ولا تزال حالات فردية تصل بشكل شبه يومي لطلب اللجوء في السويد من لاجئين فلسطينيين أو سوريين قادمين من سورية.

ثانياً ـ الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين من سورية في دول اللجوء الجديد

تفاوتت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الفارين من أتون الأزمة الدائرة في سورية بين دولة وأخرى. إلا أن الرعاية الرسمية لم ترقَ إلى المستوى المطلوب. كذلك ثمة تغيرات بدأت تظهر حيال الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين داخل سورية.

❖الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية «مساقات تاريخية وتحولات عميقة»

على وقع المأساة السورية وتداعياتها الإنسانية المروعة، تبدّى خلال السنتين الأخيرتين حجم الاهتزاز والتصدع الذي أصاب الوضعية القانونية الخاصة لأكثر من نصف مليون لاجئ فلسطيني تعرضوا لصنوف مختلفة من الانتهاكات الإنسانية والحقوقية، جراء تصاعد وتائر الصراع في الداخل السوري. ولعل هذه الدراسة التي تتقصى المسارات القانونية الكاشفة عن طبيعة الوضعية القانونية التي توافرت للاجئين الفلسطينيين في هذا البلد المضيف، تتوخى أيضاً رصد التحولات الكبيرة التي طرأت على هذه الوضعية في حقبة المحنة السورية، وتبيان ما نجم عنها من تداعيات ونتائج كارثية على حياة اللاجئين، ولا سيما في ظل غياب نظام الحماية الدولية الذي يفتقرون إليه. كذلك تستند هذه الدراسة إلى أمثلة وشواهد وأدلة موثقة، توضح حجم الانتهاكات والأضرار الجسيمة التي لحقت باللاجئين الفلسطينيين خلال محطات الصراع، سواء من بقي منهم في هذا البلد المنكوب، أو من نزح أو هاجر إلى أربع رياح الأرض هرباً من جحيم واقعه. وينحو البحث إلى الوقوف على عمق التحولات الدراماتيكية التي طرأت على واقع اللاجئين، وإلى كيفية تعامل الدول العربية ومؤسسات المجتمع الدولي مع مأساة اللاجئين الفلسطينيين والمسؤولية

السياسية والأخلاقية لكليهما، عن فداحة فصول هذه المأساة وتناسلها منذ نكبة عام ١٩٤٨، إلى فصلها السوري المفتوح على مصير مجهول.

اللاجئون الفلسطينيون في التشريعات السورية :

يتأثر اللاجئون عموماً، في الدول التي يلجؤون إليها قسراً أو طوعاً، بالنظام السياسي والقانوني، وبالواقع الاجتماعي والثقافي لتلك الدول. ولعل أغلب الدراسات السوسيولوجية التي حاولت رصد أشكال التفاعل بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وجدت أن أكثر المعايير التي يمكن الاسترشاد بها لمعرفة طبيعة هذا التفاعل وانعكاساته على مجتمعات اللجوء سلباً أو إيجاباً، هو ما يتمتع به اللاجئون من حقوق أساسية، توفرها لهم منظومة قانونية وطنية، تتناسب وتنسجم مع الحقوق المكفولة لهم بموجب المواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية.

بوسعنا من خلال تتبع المسار التاريخي، الذي بلور الوضعية القانونية للاجئين في سورية، أن نتلمس ـ دونما كثير عناء ـ ما أحدثته حقبة الصراع الداخلي فيها، من ارتكاس مشهود لهذه الوضعية، التي تتجه مع استمرار الصراع إلى مزيد من التدهور والتفكك، ليس فقط على صعيد تراجع الدولة السورية عن المكاسب القانونية التي اكتسبها اللاجئون خلال إقامتهم المديدة في هذا البلد، بل ـ وهو الأخطر ـ في آثار المحنة السورية ونتائجها على خياراتهم المصيرية المفتوحة على أسوأ الاحتمالات.

أولاً ـ سياق تبلور الوضع القانوني للاجئين في سورية:

بادئ ذي بدء، تُعرّف الدراسات القانونية الحديثة، الوضع القانوني (Status legal) بأنه ما يؤهل صاحبه على الوجود القانوني ـ بصرف النظر ـ عن وجوده المادي، وبالتالي يصبح مؤهلاً لمساعدة الدولة وحمايتها، وبهذا المعنى

يكتسب الوضع القانوني، سواء للأفراد أو الجماعات، من له الحق في امتلاك حقوق (rights have to right The).

يُمهد هذا التعريف لفهم السياق التاريخي، الذي نشأت وتبلورت فيه الوضعية القانونية للاجئين الفلسطينيين في سورية، وهو سياق تراكمي تتأتى خصوصيته من عدم وجود تنظيم قانوني للاجئين منفصل عن القوانين المتعلقة بوضع الأجانب. ولذلك صدرت القوانين والقرارات واللوائح الخاصة باللاجئين، في مراحل زمنية متعاقبة، بدأت منذ عام ١٩٤٨، عندما لجأ إلى سورية في ذاك الوقت، ما يقارب تسعين ألف لاجئ فلسطيني فقدوا كل سبل الحياة ومقوماتها، وتضاعفت أعدادهم خلال أكثر من ستة عقود بحكم الزيادة الطبيعية للسكان، وموجات اللجوء والنزوح المتواصلة إلى سورية من الدول العربية المجاورة، حتى بلغ عددهم (٨١٩، ٤٩٤) ألفاً وفق إحصاءات الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب في ١٨/ ٨/ ٢٠١٢، وقد توزعوا على (١٣) مخيماً، تعترف الأونروا بـ (٩) مخيمات فقط، وهي المنظمة الدولية التي تأسست خصيصاً بعد عام من النكبة لإغاثة وتشغيل اللاجئين، وفق تفويض المساعدة الممنوح لها على وجه التحديد.

بالعودة إلى الوراء، بدأت عملية تنظيم شؤون اللاجئين حال لجوئهم إلى سورية، من خلال إجراءات طوارئ اتخذتها الدولة، بموجب توجيهات تنفيذية، تسهل عمليات إسكانهم المؤقت في المدن السورية التي توزعوا عليها. ثم بدأت بإصدار قرارات وزارية ذات صلة بتسهيل انخراطهم في سوق العمل، مثل القرار (٧٦٩) بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٤٨ الذي يسمح لهم بممارسة مهنة الصيد في المياه الإقليمية السورية، والقرار (٩٤٠) تاريخ ٣/ ٤/ ١٩٤٩ المتعلق بقبولهم عمالاً مؤقتين في إدارات الدولة. وبهدف تنظيم شؤون اللاجئين

صدر المرسوم التشريعي بقانون رقم (٤٥٠) لعام ١٩٤٩، القاضي بإحداث الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، والذي حدد مهماتها في تنظيم سجلات اللاجئين (أحوال مدنية) ومساعدتهم في الغذاء والكساء والعمل وقبول التبرعات والمنح المخصصة لهم... إلخ. أما المرسوم التشريعي الأول الصادر بخصوص توظيف اللاجئين في إدارات الدولة ومؤسساتها، فكان المرسوم رقم (٣٣) تاريخ ١٧/ ٩/ ١٩٤٩، وتبعته لاحقاً عدة مراسيم تشريعية لتنظيم مهن المحاماة والطب والهندسة والمهن اليدوية والحرفية.

بيدَ أن المحطة الأهم في تقنين حقوق اللاجئين، واتساع نطاق شمولها وآثارها على مختلف جوانب حياتهم، تمثلت في القانون رقم (٢٦٠) تاريخ ١٠/ ٧/ ١٩٥٦، الذي يُعَدّ الأساس القانوني الناظم لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين، حيث نص في مادته الأولى على أنه «يُعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية، بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريين أصلاً في جميع ما نصت عليه القوانين والأنظمة النافذة، وبحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم، مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية».

وفيما منح هذا القانون اللاجئ الفلسطيني أغلب الحقوق المدنية الممنوحة للمواطن السوري، وهو ما أسهم بانخراط المجتمع الفلسطيني المتميز بفعاليته ونشاطه في شتى مجالات الحياة السورية، غير أنه حرم اللاجئ الحقوق السياسية، وفي جوهرها حق الترشح والانتخاب للمناصب التشريعية. وكان تبرير هذا الحرمان أنّ ممارسة كامل الحقوق السياسية من شأنها المساس بالهوية الوطنية الفلسطينية وضرورات الحفاظ عليها. وهو ما لم يُثر غضاضة اللاجئ الفلسطيني المتمسك بهويته وخصوصيته الوطنية. لكن في واقع الحال، لم تكن الحقوق السياسية مكفولة للمواطن السوري، ولا سيما منذ صدور قانون

الطوارئ عام ١٩٦٣ الذي ترك آثاره العميقة على الحياة السياسية، وأسهم في تقييد الحريات العامة، دون تمييز بين المواطنين ومن في حكمهم.

ومن اللافت للنظر أن حق التملك على وجه الخصوص كان من الحقوق المُقيدة بالنسبة إلى اللاجئ الفلسطيني، ويخضع لنفس شروط تملك الأجنبي؛ إذ اقتصرت المراسيم والقرارات ذات الصلة على تملك الأسرة الفلسطينية حصراً لمنزل واحد فقط، ويُشترط حصولها على موافقة وزير الداخلية، وضمنها (الموافقة الأمنية). لكن هذا التقييد كان يتعلق بالسجل العقاري الدائم والمؤقت، ولكن في ما يتعلق بالأراضي الزراعية التي استُخدمت للسكن بصورة متزايدة، دون فرزها وتسجيلها، فكان يسري على اللاجئ ما يسري على المواطن السوري في الحقوق العينية المتعلقة بها، وتسجيلها حصصاً سهمية، سواء بوكالة بيع عقار أو بحكم قضائي، كما ورد في القانون رقم (١٨٣) لعام ١٩٦٩. وفي فترة متأخرة وُضعت تقييدات جديدة على تملك العرب والأجانب لم يستثنَ الفلسطينيون منها كما ورد في القانون رقم (١١) لعام ٢٠٠٨، الذي اشترط حصول اللاجئ على موافقة أمنية مسبقة لتثبيت الملكية في السجل العقاري، وحتى بالنسبة إلى الأحكام القضائية، فضلاً عن الشروط التعجيزية التي وضعها القانون أمام تملك الفلسطينيين كاشتراط أن يكون العقار ضمن المخطط التنظيمي، وأن لا تقل مساحته عن ٢٠٠ متر مربع، ولم يغير التعديل الذي طرأ على هذا القانون عام ٢٠١١، بخفض مساحة العقار إلى ١٤٠ متراً مربعاً، من قسوة هذه الشروط أمام تملك الفلسطينيين.

ثانياً ـ تفاوت وضعية اللاجئين الفلسطينيين في القانون السوري:

منذ نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين قبل أكثر من ستة عقود، واجه أصحابها تبعاً للدول التي لجأوا إليها، منظومات تشريعية مختلفة، لم تكن

الاعتبارات القانونية فيها بمنأى عن التوجهات والمصالح السياسية. ولم يكن خافياً حجم التفاوت في الوضعيات القانونية لمجتمعات اللاجئين في الدول العربية المضيفة، وهو ما عكسته التحولات التاريخية التي أكدت بدورها صعوبة الركون إلى قواعد ثابتة تُحصن ما يتمتع به اللاجئون من حقوق نسبية، وتضمن حماية وجودهم في تلك الدول على طول الخط. وقد تكشف ذلك بوضوح خلال الأزمات والصراعات الداخلية التي عرفتها الدول المُستقبلة للاجئين الفلسطينيين في محطات تاريخية سابقة (الأردن ولبنان والكويت والعراق) وكما أمسى عليه حالهم اليوم في سورية.

لكن المشكلة تغدو أكثر تعقيداً عندما تضع الدولة المضيفة فروقاً قانونية وإجرائية في التعامل مع اللاجئين المقيمين على أراضيها، وهو ما لم تكن القوانين السورية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين بمنأى عنه، رغم تميزها عن بقية قوانين الدول العربية تجاه اللاجئين المقيمين على أراضيها، لجهة حزمة الحقوق المدنية التي تمتعوا بها، وتمكنوا من خلالها من المشاركة في الحياة السورية والالتحام بنسيجها الاجتماعي والثقافي في مراحل تاريخية مبكرة.

تجلت هذه الفروق في تعامل القوانين السورية مع اللاجئين بدرجات مختلفة، راوحت بين الجواز والمنع، تبعاً لتصنيف اللاجئين إلى ست فئات، هي:

الفئة الأولى: لاجئو عام ١٩٤٨، وهي الفئة الأقدم والأكبر، التي تمثل ٨٥٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، والتي حازت بعد صدور القانون (٢٦٠) لعام ١٩٥٦ مركزاً قانونياً مميزاً عن باقي الفئات، وتمتعها بذات حقوق المواطنين السوريين بدلالة وتطبيقات العبارة الشهيرة (ومن في حكمهم) عدا حقوق الترشح والانتخاب.

الفئة الثانية: لاجئو عام ١٩٥٦، وهم من هجرهم الاحتلال في ذلك العام من قريتي أكراد البقارة والغنامة باتجاه سورية، وهذه الفئة لا تخضع لأحكام القانون (٢٦٠)، رغم أنها تستفيد من أغلب الحقوق التي تضمنها، باستثناء القيد المفروض على توظيفها في الإدارات العامة للدولة، وهو تشغيلها بموجب عقود مؤقتة، وأُعفيت أيضاً من الخدمة الإلزامية بموجب تعميم رقم ١٠٢٢ لعام ١٩٧٢، الساري المفعول إلى يومنا هذا.

الفئة الثالثة: لاجئو عام ١٩٦٧، وأكثريتهم ممن هُجِّروا عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في شهر حزيران من ذلك العام، ومن كان منهم يحمل الوثائق المصرية، عاملته القوانين السورية معاملة الأجانب. أما حملة الوثيقة الأردنية، فسرى عليهم ما يسري على المواطنين العرب. وفي كلتا الحالتين لم يستفد المشمولون بهذه الفئة من أحكام القانون (٢٦٠)، رغم تسجيلهم في قيود الهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين، كما هي حال الفئتين السابقتين.

الفئة الرابعة: لاجئو عامي ١٩٧٠- ١٩٧١، وأغلبهم من عائلات المقاتلين الفلسطينيين الذين خرجوا إلى سورية عقب أحداث الأردن، ويحملون جوازات سفر أردنية انتهت صلاحيتها دون أن يتمكنوا من تجديدها. وهم محرومون كافة الحقوق الواردة في القانون (٢٦٠)، بما في ذلك القيود المفروضة على إقامتهم وسفرهم وتنقلهم، ولم يُسجَّلوا في قيود الهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين، وتقدم لهم (الأونروا) الخدمات التعليمية والصحية.

الفئة الخامسة: لاجئو عام ١٩٨٢، وهم الذين هُجِّروا إثر العدوان الإسرائيلي على لبنان، وقد جرى التعامل معهم وفق الوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة اللبنانية، التي تُجدَّد شرط الحصول على الإقامة السنوية.

الفئة السادسة: لاجئو عام ٢٠٠٦، وهم الذين هُجِّروا من العراق عام ٢٠٠٣، وسُجِّلوا في سجلات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وقد وُضعوا في مخيمات على الحدود السورية - العراقية، ولم تسمح لهم الحكومة السورية بدخول أراضيها، حيث دخل القسم الأكبر منهم إلى الأراضي السورية بطريقة غيرشرعية، وتعرض المئات منهم للسجن والترحيل بسبب ذلك، ولم يتمتعوا بأيّ من الحقوق في القوانين السورية.

تشير هذه الوضعيات المتفاوتة والحقائق المقترنة بها، إلى ثُغَر عديدة في القوانين السورية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، ليس فقط لعدم شمول القانون (٢٦٠) العديد من فئات اللاجئين التي ورد ذكرها أعلاه، بل أيضاً في الامتناع عن إصدار تشريعات جديدة تعالج نواحي الحرمان والتمييز التي حافت هؤلاء اللاجئين الذين قدموا إلى سورية لأسباب قسرية واضطرارية، ولم يحل حصول الفئة الأكبر (لاجئو ١٩٤٨) على حقوقها دون الإجحاف الذي طاول الفئات الأخرى، وما عانته من تعقيدات وصعوبات حياتية ومعيشية ونفسية، بسبب غياب الإطار القانوني الضامن لحقوقها المدنية والإنسانية.

تداعيات المحنة السورية على أوضاع اللاجئين:

بعد ستة عقود ونيف من إقامة اللاجئين الفلسطينيين في سورية، اتسمت بالطمأنينة والاستقرار، مقارنة بالدول التي يعاني فيها اللاجئون من التمييز القانوني والاجتماعي (لبنان نموذجاً)، فتح الصراع الداخلي في سورية منذ مطلع عام ٢٠١١، عشية اندلاع الحراك الشعبي وقتذاك، مرحلة تاريخية جديدة، طاولت تداعياتها المأسوية ـ ولا تزال ـ حياة اللاجئين الفلسطينيين، بعد أن وجدوا أنفسهم في أتون هذا الصراع، رغم كل دعوات الحياد والنأي

بالنفس، معرَّضين لأشكال متعددة من العنف والانتهاكات الجسيمة، سواء بصورها الجماعية أو الفردية. ترافق ذلك مع تقييد وتعطيل للعديد من الحقوق التي كانوا يتمتعون بها قانوناً، وهو ما بات مساراً جديداً خلال الأزمة، حيث استثنت مسابقة وزارة التربية والتعليم العالي لعام ٢٠١٢ الفلسطينيين من التقدم إلى المسابقة بقرار من الوزير المختص، في مخالفة صريحة للقانون (٢٦٠) لعام ١٩٥٦، كذلك استثنى الرئيس السوري عبارة (من في حكمهم) من قانون البعثات العلمية الذي أصدره، خلافاً لما كان متعارفاً عليه، ما أطلق مخاوف جدية من تجريد اللاجئين من حقوقهم، وتغيير السياسة الرسمية حيال وجودهم.

أولاً ـ وقائع وحقائق المأساة الفلسطينية في سورية:

كشفت الوقائع اليومية للصراع السوري عن حجم الكارثة المأسوية التي وقعت على رؤوس اللاجئين الفلسطينيين، من ضروب القتل والاعتقال والقصف والدمار والقنص والحصار والنزوح والتهجير والفقر والعوز الشديد، التي كثفت بمجملها المعاناة الإنسانية المروعة التي باتت تدفع مئات ألوف اللاجئين إلى مصير مجهول مع استمرار الصراع الدموي يوماً بعد يوم. إذ تؤكد الحقائق الموثقة بالأرقام والشواهد والأدلة أن المحصلة الأولية للخسائر البشرية يمكن إيجازها بالآتي:

ـ سقوط ١٩٨٢ من الضحايا الفلسطينيين منذ اندلاع الأحداث وحتى تاريخ ٢٨/ ٠١/ ٢٠١٤، غالبيتهم من المدنيين (أطفال، نساء، شباب، شيوخ) استُهدفوا كأفراد أو أسر أو تجمعات، ولقوا حتفهم عبر عمليات القصف والقنص والخطف والاعتقال والتعذيب والحصار إلى حد الموت. ويبقى هذا العدد تقريبياً، لصعوبة دقة الإحصاء في الحالة السورية، ووجود حالات إخفاء

قسري، ومعتقلين مجهولي الهوية والمصير. ومن ضمن هؤلاء الضحايا جرى توثيق (١٣٤) قضوا تحت التعذيب في سجون النظام لغاية ٢٨/ ٠١/ ٢٠١٤.

ـ تدمير شبه كلي لمخيمات (درعا ـ سبينة ـ السيدة زينب ـ الحسينية)، وتدمير جزئي لمخيمات (خان الشيح ـ حندرات ـ الرمل)، وتدمير عنيف وحصار متواصل لمخيم اليرموك، أكبر المخيمات الفلسطينية في سورية. وبينما لا توجد تقديرات دقيقة لحجم الخسائر المادية التي لحقت بالبيوت والبني التحتية لهذه المخيمات، تتحدث مؤشرات التكلفة المتوقعة لإعادة بنائها عن بلايين الدولارات.

ـ الاستمرار في الحصار الكامل والخانق على مخيم اليرموك منذ ستة شهور، من خلال منع قوات النظام وميليشيا القيادة العامة حركة الخروج منه والدخول إليه، وعدم السماح بدخول المواد الغذائية والتموينية والطبية ومواد المحروقات، ما أدى إلى تسجيل عدة وفيات بين الأطفال بسبب نفاد الحليب، ووفيات بين المرضى والجرحى بسبب نفاد المواد الطبية الضرورية للعلاج. ومع استمرار الحصار الجائر على المخيم، تلوح نُذر كارثة إنسانية وشيكة تهدد حياة أكثر من ٤٠ ألفاً محاصرين بداخله، نصفهم على الأقل من اللاجئين الفلسطينيين.

ـ تزايد معدلات النزوح الداخلي للاجئين، بسبب تدهور الأوضاع العسكرية والأمنية، ولا سيما بالنسبة إلى المخيمات التي تقع على خطوط الاشتباكات، وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد على ٧٥٪ من اللاجئين نزحوا من مخيماتهم إلى مناطق داخلية أكثر أمناً، وأكثرهم اختبر تجربة النزوح من مكان إلى آخر عدة مرات.

ـ ارتفاع نسبة اللاجئين المهجرين إلى خارج الحدود، سواء إلى الدول العربية المجاورة، أو الدول الأوروبية وأنحاء متفرقة من العالم. وقد تضاربت

التقديرات بشأن أعداد اللاجئين الذين غادروا الأراضي السورية، حيث تزايدت الأعداد الكبيرة التي لجأت بطرق قانونية إلى لبنان ومصر والأردن.

أما من هاجروا بطرق غير شرعية عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية إلى أوروبا وغيرها من الدول، فقد تجاوزوا وفاقوا تلك الأعداد، إلى درجة أن بعض الجهات الدولية، ومنها الأونروا، تحدثت على لسان المفوض العام فيليبو غراندي عن تهجير ما يقارب ثلث عدد اللاجئين الفلسطينيين من سورية.

ـ كذلك فاقمت تداعيات الصراع من حجم مأساة الفلسطينيين على الصعيد الإنساني، سواء من بقوا منهم في الداخل السوري، أو من تجاوزوا الحدود، حيث فقدت الأغلبية سبل العيش ومقوماته، وبلغت أوضاعها حداً من البؤس الإنساني لا يوصف، بسبب ازدياد العوز والفقر المدقع. وضاعف مسلسل التضييق على حياتهم حتى في الدول العربية التي لجأوا إليها من المحنة المروعة التي يدورون في حلقاتها المؤلمة، وهو ما دفع قسماً كبيراً منهم إلى ركوب البحار والمحيطات هرباً من الجحيم السوري، فإذا برحلات الموت التي أغرقت المئات منهم في أعماق البحار تكتب فصلاً آخر من هذه المأساة المتواصلة.

ثانياً ـ التكييف القانوني للانتهاكات ومسؤولية الأطراف عنها:

تنطبق على العديد من الانتهاكات التي تعرّض لها اللاجئون الفلسطينيون صفة المخالفات الصريحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، المتعلقة بالنزاعات المسلحة الداخلية، والتي تحظر أعمال العنف ضد الحياة والقتل بكافة أنواعه وبتر الأعضاء والمعاملة القاسية والتعذيب. كذلك تحظر الاعتداء على الكرامة الشخصية، وإصدار أحكام وتنفيذ عقوبات دون محاكمة سابقة، وأمام محكمة مشكلة بصفة قانونية، وتكفل جميع الضمانات القضائية.

وقد جاء البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقيات جنيف الأربع أكثر وضوحاً في حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة غير الدولية، وذلك بتأكيده حظر الهجوم بصفة خاصة على المدنيين، وحظر إرهابهم وحصارهم أو تجويعهم، وحظر ترحيلهم قسراً.

لقد شكلت نوعية الانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون مثالاً صارخاً على انتهاك حق الحياة ومصادرة الحريات والتعذيب والتهجير بفعل القوة والإكراه، والحصار بهدف التجويع والإهلاك، وهي من لدن العقوبات الجماعية المحظورة قانوناً، والتي تتحمل المسؤولية عن اقترافها قوات النظام السوري بصورة رئيسية، ودون إغفال مسؤولية قوات المعارضة السورية عن بعض تلك الانتهاكات؛ حيث تؤكد تقارير حقوقية محلية ودولية مسؤولية قوات النظام عن أكثر عمليات القتل والتعذيب التي طاولت الضحايا الفلسطينيين والتي تتجاوز ٩٠٪ من عددهم الكلي، سواء من خلال عمليات القصف والقنص والتعذيب حتى الموت في سجون النظام التي حصلت خارج نطاق القانون، وما سببته عمليات القصف والتدمير التي قامت بها قوات النظام الجوية والبرية، من نزوح الآلاف من اللاجئين عن مخيماتهم وبيوتهم، فضلاً عن دورها هي والميليشيات الفلسطينية التابعة لها في إحكام الحصار الخانق على مخيم اليرموك منذ ثلاثة أشهر. وتتحدث تلك التقارير أيضاً عن مسؤولية قوات المعارضة عن قتل وإعدام فلسطينيين دون محاكمات تستوفي المعايير القانونية، وما أوقعته بعض قذائفها العشوائية من ضحايا سقطوا جراءها في عدة مخيمات فلسطينية، إضافةً إلى إجبارها لأهالي مخيم حندرات على مغادرة المخيم بصورة جماعية في ٢٦/ ٤/ ٢٠١٣ حال سيطرتها على المخيم.

ولا غلوّ في أن العديد من تلك الانتهاكات ترقى إلى مرتبة الجرائم الدولية،

نظراً إلى خرقها للعديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، ولا سيما بعد أن حدد ميثاق روما، للمحكمة الجنائية الدولية، ما يدخل في عداد الجرائم الدولية، وهو ما ينطبق على العديد من الانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت بحق اللاجئين الفلسطينيين، مثل القتل العمد والسجن والتعذيب والاغتصاب والاختفاء القسري، والتي تُصنف في خانة الجرائم ضد الإنسانية «متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق، أو منهجي موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم»، وكذلك الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وللمادة «٣» المشتركة في هذه الاتفاقية، التي تصنف في عداد جرائم الحرب، «وهي التي ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة، أو في إطار عمليات ارتكاب واسعة النطاق». وفي ضوء هذه الجرائم الدولية التي استهدفت اللاجئين، يوجب نظام روما الأساسي إثارة مبدأ المسؤولية الفردية الجنائية، بمواجهة كل من هو متهم بارتكاب هذه الجرائم، وملاحقته أمام المحاكم الجنائية الدولية، ومعاقبته في حال ثبوت مسؤوليته الفردية عنها. ومن هنا تتأتى أهمية توثيق هذه الانتهاكات، وبذل الجهود القانونية، لتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة الدولية، من أجل إنصاف حقوق الضحايا مهما طال الزمن.

ثالثاً ـ آثار غياب الحماية الدولية على الوضعية القانونية للاجئين:

يُعد مبدأ حماية المدنيين الذين لا يشتركون مباشرةً في الأعمال العدائية من المبادئ القانونية والعرفية المهمة، وهو ما جاءت اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وملحقها الثاني لعام ١٩٧٧، على ترسيخه في التعامل الدولي في ما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. لكن المفارقة في وضعية اللاجئين الفلسطينيين، أن نظام الحماية الدولية لم يشملهم بمظلته، رغم المآسي المتلاحقة التي شهدوها في محطات تاريخية مختلفة من لجوئهم، بل إن استثناء

اللاجئين الفلسطينيين من مزايا الحماية الدولية، كان قد شُرع بمواجهتهم في مراحل مبكرة، وذلك عندما استثنتهم اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، من ولاية الحماية التي تتمتع بها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) بموجب نصوص هذه الاتفاقية، وهو ما ورد بصريح المادة (١/ د) التي نصت على أنّ «هذا القانون لا ينطبق على الأشخاص، الذين يتلقون المساعدة حالياً من أعضاء أو هيئات الأمم المتحدة، باستثناء المفوضية العامة لشؤون اللاجئين، وفي حال توقفت هذه الحماية أو المساعدة، لسبب أو لآخر، ودون أن تحسم وضع هؤلاء الأشخاص بشكل واضح ونهائي، وفقاً للقرارات التي تبنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، فإن هؤلاء الأشخاص يؤهلون بطبيعة الحال للاستفادة من هذا القانون».

لكن السؤال الذي يثور من وحي محنة الفلسطينيين في سورية هو: لماذا لا تزال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ترفض طيّ هذا الاستثناء، رغم أن نص المادة يجيز لهم الاستفادة من نظام الحماية الدولية، بعد أن فقدت شريحة كبيرة من اللاجئين المساعدات التي تقدمها وكالة (UNRWA)... !؟ وكما هو معلوم لم تعد الأونروا قادرة أو راغبة بإيصال المساعدات إلى اللاجئين في المناطق التي توصف حسب تعبيرها (بالخطرة). وحتى من هاجروا إلى دول عربية لا وجود فيها للأونروا (مصر مثالاً) رفضت المفوضية القيام بدورها في تسجيلهم لديها.

لم تجد الفجوة الكبيرة التي خلفها غياب نظام الحماية الدولية، بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين، ما يقلل من تعسف تأثيراتها السلبية على حياتهم، وذلك في ظل غياب أطر عربية وإقليمية يمكن أن يستظلوا بحمايتها. ولم يغير من حقيقة هذا الأم، ما نصت عليه اتفاقية الدار البيضاء الصادرة بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٦٥

التي رعتها جامعة الدول العربية آنذاك، والتي أكدت ضرورة معاملة الفلسطينيين في الدول العربية، معاملة رعايا الدول العربية، من حيث الإقامة والسفر وتيسير فرص العمل، مع احتفاظهم بالجنسية الفلسطينية، وهو ما جرى تبنيه في مؤتمر وزراء الداخلية العرب أيضاً، والأنكى أن العديد من الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية دون تحفظ، هي التي مارست ضروباً من التضييق عليهم والتمييز بحقهم، وهو ما تكشف خلال مأساة الفلسطينيين في سورية، وقد تعددت أمثلته وشواهده في الدول التي فروا إليها كي تكون ملاذاً آمناً لهم. حيث منع الأردن منذ مطلع عام ٢٠١٢ دخول الفلسطينيين من سورية إلى أراضيه، وحتى من يحمل منهم وثائق سفر أردنية، وغدا مخيم SYPER CITY)) الذي أقامته السلطات الأردنية قرب الحدود وضم عشرات الأسر الفلسطينية، أشبه بسجن حقيقي كما وصفه صحافيون ونشطاء حقوقيون أتيحت لهم زيارته.

أما مصر التي فتحت أبوابها في الأشهر الأولى للأحداث لسورية، أمام استقبال اللاجئين الفلسطينيين، ودون أن تمنحهم ـ خلافاً للتصريحات الرسمية ـ نفس المعاملة التي حظي بها اللاجئون السوريون، فما لبثت مع تغير نظام الحكم فيها منذ أوائل الشهر السابع من عام ٢٠١٣، أن اتخذت إجراءات تمييزية صارخة بحق اللاجئين الفلسطينيين، ومن ضمنها حجز المئات منهم في ظروف اعتقال قهرية، وترحيل العشرات بصورة تعسفية، وتسليمهم للسلطات السورية، وترحيل آخرين إلى لبنان. وفي ذلك انتهاك فاضح لاتفاقية الدار البيضاء، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للإفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٥.

ولم يكن لبنان ذو التاريخ الحافل بسياسات التمييز ضد الفلسطينيين أفضل حالاً، ولا سيما أنه يضم العدد الأكبر من اللاجئين الذين قدموا إليه من سورية، والذي يعاني اللاجئون فيه ظروفاً معيشية بالغة الصعوبة، بحكم القوانين اللبنانية التي تستثني اللاجئين الفلسطينيين عموماً من أغلب الحقوق المدنية، مع القيود الجديدة التي تفرضها السلطات اللبنانية على دخول اللاجئين من سورية إلى أراضيها.

يبقى أن تمادي حالة التشتت التي يعيشها اللاجئون بفعل النزوح واللجوء والهجرة، يسهم بدوره في تفتيت مجتمع اللاجئين، وتفاقم معاناته الإنسانية، والدفع به نحو مصير مجهول.

أخيراً: لعل هذه الأوضاع التي يعيشها اللاجئون في ظل وضعيات غير قانونية، تعجُّ بالممارسات والانتهاكات الصارخة، وفي ظل غياب غير قانوني لنظام الحماية الدولية، وفي ظل تراجع دور الأونروا بصورة ملحوظة في تقديم يد العون والمساعدة لهم، ودون أن يغيب عن البال تراجع دور مرجعيتهم الوطنية (منظمة التحرير الفلسطينية) وتأثيرها حيال مأساتهم الراهنة.

جميعها عوامل متشابكة تؤدي إلى تفكيك الوضعية القانونية التي تمتعوا بها طوال عقود من لجوئهم في سورية، ووقوفهم اليوم عاجزين عن مواجهة تداعيات هذه المحنة، بفعل تقوّض النظام القانوني في الدولة التي يقيمون فيها، وتقاعس المجتمع الدولي عن القيام بمسؤولياته الإنسانية والقانونية تجاههم، وهو ما بات يفرض جهداً مكثفاً من مختلف المنظمات الحقوقية والإنسانية، للضغط على مؤسسات المجتمع الدولي، للتحرك العاجل لحماية اللاجئين وتفعيل حقوقهم التاريخية، وفي مقدمتها حق العودة إلى ديارهم، الذي يشكل تطبيقه خشبة الخلاص الحقيقية من واقع اللجوء ومآسيه التي يواجهونها جيلاً وراء جيل.

❖ **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان:**

تتعامل الحكومة اللبنانية مع الفلسطينيين اللاجئين من سورية كرعايا وضيوف، لا كلاجئين، ما يعني حرمانهم المعونات الأجنبية، كفرص الإيواء والهجرة والعمل وغيرها من أشكال الحماية القانونية، وخصوصاً أن وكالة الأونروا لم تقدم لهم ما يكفي، كذلك إن اللاجئ الفلسطيني القادم من سورية إلى لبنان ما زال مطلوباً منه دفع ثمن تأشيرة الدخول (الفيزا)، أي ما يعادل ١٧ $ للفرد الواحد عند نقطة الدخول (المصنع اللبناني) إلى الأراضي اللبنانية.

ولا يزال وجود الأشخاص الذين تجاوزت مدة إقامتهم الأسبوعين بنظر القانون اللبناني «غير شرعيين»، إلا أن الأمن العام اللبناني يقوم بالتجديد للاجئين الفلسطينيين بشكل روتيني لمدة شهر، على أن لا تتجاوز إقامته في لبنان السنة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً لدى اللاجئين الذين مضى على وجودهم في لبنان عام كامل؛ فهم وقتئذٍ أمام ثلاثة خيارات ليس غير: إما أن يتوارى في بيته، أو أن يغادر هو وأسرته لبنان إلى سورية، وهذا غير ممكن حالياً، أو أن يدفع مبلغ ٢٠٠$ عن كل فرد من أفراد العائلة تحت مسمى تجديد الإقامة، وفي ذلك إرهاق كبير، في ظل الأزمة التي يحيونها داخل لبنان.

إن ما يثير قلق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، أن التصرفات التي تضبط وجودهم في لبنان هي في معظمها غير نابعة مما نصت عليه اتفاقية حقوق اللاجئين؛ ففي الآونة الأخيرة أصبح دخول اللاجئ إلى لبنان صعباً للغاية، وعند مراجعة الجهات الرسمية اللبنانية لم تبرر ذلك بقرار رسمي صادر عن أي جهة حكومية، ما يؤكد أن المزاجية قد تكون هي الضابط الوحيد لمنح التسهيلات أو عدم منحها.

❖ **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن:**

أشار رئيس الوزراء الأردني إلى أن الأردن لن يسمح بتدفق اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن، وهذا ينسجم مع توجهات أردنية تخشى أن يكون هناك مخطط لنقل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية إلى الأردن وتوطينهم، تمهيداً لتحقيق فكرة الوطن البديل التي تشكل هاجساً حقيقياً لدى الأردنيين، وقد قال: «القانون الدولي يحكم علاقتنا مع اللاجئين حيث لا يسمح بأن ترد طالب النجاة، لكن هناك إجراءات نتأكد من خلالها أن هؤلاء القادمين جاؤوا للحماية وليس لأهداف سياسية أو عسكرية، أو أنهم يرسلون كمتسللين أو ليبدلوا مكان هجرتهم، مثل اللاجئين الفلسطينيين في سورية، الراغبين بالأصل أن يأتوا إلى الأردن بغض النظر عن ظروف الحرب». وأشار إلى أن هذا الإجراء هو لحفظ حقوقهم في فلسطين. يشار إلى أن أحد اللاجئين الفلسطينيين الذين أعيدوا إلى سورية قد قُتل. ذكرت ذلك الأونروا على صفحتها الإلكترونية، ثم عادت وسحبت الخبر.

يشار إلى أن نصف اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن مسجلون في سجلات الأونروا كمقيمين في الأردن، وقد أشار إلى ذلك المفوض العام للأونروا، منوّهاً إلى أنّ هؤلاء اللاجئين ينظر إليهم في الأردن كمهدّدين للأمن، وقد أوضح تقرير للأونروا أن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية يعانون حالة من انعدام الأمن، ويواجهون أيضاً صعوبة على صعيد العمليات المدنية، كتسجيل المواليد وسبل الوصول إلى الخدمات الحكومية، وهم يتعرضون لخطر دائم يتمثّل بإعادتهم قسراً إلى سورية، ما يؤدي إلى نمو آليات التأقلم السلبية، وهذا يُعَدّ مصدراً للخطورة.

تشير الوكالة إلى أن موضوع حماية هؤلاء اللاجئين يحظى بالاهتمام والأولوية،

وتناشد الحكومة التمسك بالمبادئ القانونية الدولية الخاصة بعدم الإعادة القسرية وبالمعاملة المتساوية للاجئين.

جيري سامسون، الباحث في منظمة هيومن رايتس ووتش، يقول إن جميع الفارّين من سورية، سوريين كانوا أو فلسطينيين، لهم حق طلب اللجوء في الأردن والتنقل داخله بحرية، ويجب أن لا يجبروا على العودة إلى منطقة الحرب. وأشار إلى أن الطريقة التي يحتجز بها الفلسطينيون في سايبر سيتي، من دون أن تتوافر لهم فرص إطلاق سراحهم، تتطابق مع تعريف مفهوم الاحتجاز كما تقدمه المنظمة، وهو يتنافى مع القانون الدولي. وقد أدى بالفعل إلى عودة قسم من اللاجئين السوريين في سورية والتحاق بعضهم ـ مضطراً ـ إلى الجيش الحر، حفاظاً على حياتهم وتأميناً لمعاشهم، وقد تعرض بعضهم للقتل نتيجة لذلك.

وحسب الأونروا، فقد منعت الداخلية الأردنية كفالة ١٦٠٠ فلسطيني من حملة الوثائق السورية، لجؤوا إلى الأردن مع بداية الأحداث السورية، وهذا يشكل مخالفة قانونية وحقوقية، كما يرى مدير مركز جذور لحقوق الإنسان، ويصفه «بالانتهاك الصارخ لكرامة الإنسان»، وهو بحسبه يخالف المعاهدات والقوانين الدولية التي يلتزمها الأردن.

بعض المحتجزين في سايبر سيتي طالبوا السفارة الفلسطينية بمنحهم جوازات سفر فلسطينية ليتمكنوا من العودة إلى فلسطين، ولكن السفير اعتذر لعدم حيازتهم أوراقاً ثبوتية. يشار إلى أن السفارة قدمت ٦٠٠٠ طرد غذائي للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية.

وثّق تقرير للأونروا منع ٧٣ لاجئاً فلسطينياً من دخول الأردن من حملة الوثائق السورية منذ مطلع العام ٢٠١٣.

أصدرت وزارة الداخلية الأردنية تعليمات بمنع كفالة الفلسطينيين من حملة الوثائق، مبررة بذلك إغلاق الطريق أمام توطينهم، لتأكيد عدم قبول مبدأ الوطن البديل، مع تأكيد تقديم كافة الخدمات لهم في أماكن وجودهم (٢٢٦ في سايبر سيتي).

❖ الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في ليبيا:

يواجه اللاجئون الفلسطينيون السوريون القادمون من سورية، وخاصة الداخلين بصفة غير شرعية، العديد من المشكلات القانونية والإدارية، أبرزها عدم وجود أختام دخول على جوازات سفرهم، أو وجود أختام مزورة، ما يشكل خطراً كبيراً عليهم، وخاصةً أمام الحواجز الأمنية (البوابات حسب التسمية المحلية) المنتشرة في كافة المناطق الليبية. ولتسوية هذا الوضع، يجب على اللاجئ إجراء مصالحة مع الجهات المعنية، تصل تكلفتها إلى ٣٠٠ $ لجواز السفر الواحد.

ويعاني اللاجئ الفلسطيني السوري في ليبيا من صعوبة الإجراءات المطلوبة للحصول على الإقامة، والتي يتطلب إخراجها دفع مبلغ يصل إلى ١٢٠٠ $، بالإضافة إلى مجموعة أوراق، كالبطاقة الصحية التي تؤكد خلوه من الأمراض السارية، وشهادة السَّوق واللوحة الرقمية للسيارة التي تميز أن راكبها فلسطيني.

ويجد اللاجئ الفلسطيني في ليبيا صعوبة في تسجيل الولادات الحديثة، في ظل عدم وجود سفارة سورية، وعجز الائتلاف الوطني السوري والسفارة الفلسطينية عن اتخاذ أي خطوة بهذا الاتجاه.

وتعتري اللاجئ مشكلة انتهاء صلاحية جوازات السفر وإمكانية تجديدها، وقد عملت السفارة الفلسطينية أخيراً على حل هذه النقطة من خلال منح الذي يقع في هذه المشكلة جواز سفر فلسطينياً يتبع للسلطة الفلسطينية، ولكن هذا الإجراء قد يسبب لحامله إشكالات عند عودته إلى سورية.

❖ **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في مصر:**

فتحت مصر أبوابها في الأشهر الأولى للأحداث الدامية في سورية، أمام استقبال اللاجئين الفلسطينيين، ودون أن تمنحهم ـ خلافاً للتصريحات الرسمية ـ نفس المعاملة التي حظيّ بها اللاجئون السوريون؛ فما لبثت مع تغير نظام الحكم فيها منذ أوائل الشهر السابع من عام ٢٠١٣، أن اتخذت إجراءات تمييزية صارخة بحق اللاجئين الفلسطينيين، ومن ضمنها حجز المئات منهم في ظروف اعتقال قهرية، وترحيل العشرات بصورة تعسفية، وتسليمهم للسلطات السورية، وترحيل آخرين إلى لبنان. وفي ذلك انتهاك فاضح لاتفاقية الدار البيضاء، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للإفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٥.

وفي ما يتعلق بالإقامات، فقد تفاوتت إجراءات منح الإقامة بين المحافظات المصرية المختلفة. فبينما تمت العملية في مدينة الفيوم بـ١٧ يوماً، تمت في مطروح بقرابة شهر، بينما استغرقت في القاهرة أربعة أو ستة أشهر (مدينة ٦ أكتوبر مثالاً). كذلك تنوعت مدة الإقامات حسب سبب منح الإقامة؛ فقد أعطيت لمن له طالب في المدرسة لمدة سنة، إلا أنها اقتصرت على ثلاثة أشهر قابلة للتمديد في حالات أخرى.

❖ **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في تركيا:**

لا تعترف الحكومة التركية باللاجئين الفلسطينيين من سورية، خلافاً للأعراف الدولية من دون غيرهم، وبالتالي فهم لا يتمتعون بأية حقوق، ويُعَدّ وجودهم غير شرعي، ولا تشملهم رعاية الأونروا أو مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

وترفض السلطات التركية ختم وثيقة السفر للفلسطيني السوري، وتعتذر عن عدم منحه تأشيرة الدخول إلى أراضيها إلا بأحوال ضيقة جداً.

❖ الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان:

تتعامل الحكومة اللبنانية مع الفلسطينيين اللاجئين من سورية كرعايا وضيوف، لا كلاجئين، ما يعني حرمانهم المعونات الأجنبية، كفرص الإيواء والهجرة والعمل وغيرها من أشكال الحماية القانونية، وخصوصاً أن وكالة الأونروا لم تقدم لهم ما يكفي، كذلك إن اللاجئ الفلسطيني القادم من سورية إلى لبنان ما زال مطلوباً منه دفع ثمن الفيزا، أي ما يعادل ١٧$ للفرد الواحد عند نقطة الدخول (المصنع اللبناني) إلى الأراضي اللبنانية.

ولا يزال وجود الأشخاص الذين تجاوزت مدة إقامتهم الأسبوعين بنظر القانون اللبناني «غير شرعيين»، إلا أن الأمن العام اللبناني يقوم بالتجديد للاجئين الفلسطينيين بشكل روتيني لمدة شهر، على أن لا تتجاوز إقامته في لبنان السنة، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً لدى اللاجئين الذين مضى على وجودهم في لبنان عام كامل؛ فهم وقتئذٍ أمام ثلاثة خيارات ليس غير: إما أن يتوارى في بيته، أو أن يغادر هو وأسرته لبنان إلى سورية، وهذا غير ممكن حالياً، أو أن يدفع مبلغ ٢٠٠$ عن كل فرد من أفراد العائلة تحت مسمى تجديد الإقامة، وفي ذلك إرهاق كبير، في ظل الأزمة التي يحيونها داخل لبنان.

إن ما يثير قلق اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان، أن التصرفات التي تضبط وجودهم في لبنان هي في معظمها غير نابعة مما نصت عليه اتفاقية حقوق اللاجئين؛ ففي الآونة الأخيرة أصبح دخول اللاجئ إلى لبنان صعباً للغاية، وعند مراجعة الجهات الرسمية اللبنانية لم تبرر ذلك بقرار رسمي صادر

عن أي جهة حكومية، ما يؤكد أن المزاجية قد تكون هي الضابط الوحيد لمنح التسهيلات أو عدم منحها.

❖ الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن:

أشار رئيس الوزراء الأردني إلى أن الأردن لن يسمح بتدفق اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن، وهذا ينسجم مع توجهات أردنية تخشى أن يكون هناك مخطط لنقل اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية إلى الأردن وتوطينهم، تمهيداً لتحقيق فكرة الوطن البديل التي تشكل هاجساً حقيقياً لدى الأردنيين، وقد قال: «القانون الدولي يحكم علاقتنا مع اللاجئين حيث لا يسمح بأن ترد طالب النجاة، لكن هناك إجراءات نتأكد من خلالها أن هؤلاء القادمين جاؤوا للحماية وليس لأهداف سياسية أو عسكرية، أو أنهم يرسلون كمتسللين أو ليبدلوا مكان هجرتهم، مثل اللاجئين الفلسطينيين في سورية، الراغبين بالأصل أن يأتوا إلى الأردن بغض النظر عن ظروف الحرب». وأشار إلى أن هذا الإجراء هو لحفظ حقوقهم في فلسطين. يشار إلى أن أحد اللاجئين الفلسطينيين الذين أعيدوا إلى سورية قد قُتل. ذكرت ذلك الأونروا على صفحتها الإلكترونية، ثم عادت وسحبت الخبر.

يشار إلى أن نصف اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن مسجلون في سجلات الأونروا كمقيمين في الأردن، وقد أشار إلى ذلك المفوض العام للأونروا، منوّهاً إلى أنّ هؤلاء اللاجئين ينظر إليهم في الأردن كمهدّدين للأمن، وقد أوضح تقرير للأونروا أن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية يعانون حالة من انعدام الأمن، ويواجهون أيضاً صعوبة على صعيد العمليات المدنية، كتسجيل المواليد وسبل الوصول إلى

الخدمات الحكومية، وهم يتعرضون لخطر دائم يتمثّل بإعادتهم قسراً إلى سورية، ما يؤدي إلى نمو آليات التأقلم السلبية، وهذا يُعَدّ مصدراً للخطورة.

تشير الوكالة إلى أن موضوع حماية هؤلاء اللاجئين يحظى بالاهتمام والأولوية، وتناشد الحكومة التمسك بالمبادئ القانونية الدولية الخاصة بعدم الإعادة القسرية وبالمعاملة المتساوية للاجئين.

جيري سامسون، الباحث في منظمة هيومن رايتس ووتش، يقول إن جميع الفارّين من سورية، سوريين كانوا أو فلسطينيين، لهم حق طلب اللجوء في الأردن والتنقل داخله بحرية، ويجب أن لا يجبروا على العودة إلى منطقة الحرب. وأشار إلى أن الطريقة التي يحتجز بها الفلسطينيون في سايبر سيتي، من دون أن تتوافر لهم فرص إطلاق سراحهم، تتطابق مع تعريف مفهوم الاحتجاز كما تقدمه المنظمة، وهو يتنافى مع القانون الدولي. وقد أدى بالفعل إلى عودة قسم من اللاجئين السوريين في سورية والتحاق بعضهم ـ مضطراً ـ إلى الجيش الحر، حفاظاً على حياتهم وتأميناً لمعاشهم، وقد تعرض بعضهم للقتل نتيجة لذلك.

وحسب الأونروا، تمنع الداخلية الأردنية كفالة ١٦٠٠ فلسطيني من حملة الوثائق السورية، لجؤوا إلى الأردن، وهذا يشكل مخالفة قانونية وحقوقية، كما يرى مدير مركز جذور لحقوق الإنسان، ويصفه بـ «الانتهاك الصارخ لكرامة الإنسان»، وهو بحسبه يخالف المعاهدات والقوانين الدولية التي يلتزمها الأردن.

بعض المحتجزين في سايبر سيتي طالبوا السفارة الفلسطينية بمنحهم جوازات سفر فلسطينية ليتمكنوا من العودة إلى فلسطين، ولكن السفير اعتذر لعدم حيازتهم أوراقاً ثبوتية. يشار إلى أن السفارة قدمت ٦٠٠٠ طرد غذائي للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية.

وثّق تقرير للأونروا منع ٧٣ لاجئاً فلسطينياً من دخول الأردن من حملة الوثائق السورية منذ مطلع العام الجاري.

أصدرت وزارة الداخلية الأردنية تعليمات بمنع كفالة الفلسطينيين من حملة الوثائق، مبررة بذلك إغلاق الطريق أمام توطينهم، لتأكيد عدم قبول مبدأ الوطن البديل، مع تأكيد تقديم كافة الخدمات لهم في أماكن وجودهم (٢٢٦ في سايبر سيتي).

❖ الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في ليبيا:

يواجه اللاجئون الفلسطينيون السوريون القادمون من سورية، وخاصة الداخلين بصفة غير شرعية، العديد من المشكلات القانونية والإدارية، أبرزها عدم وجود أختام دخول على جوازات سفرهم، أو وجود أختام مزورة، ما يشكل خطراً كبيراً عليهم، وخاصةً أمام الحواجز الأمنية (البوابات حسب التسمية المحلية) المنتشرة في كافة المناطق الليبية. ولتسوية هذا الوضع، يجب على اللاجئ إجراء مصالحة مع الجهات المعنية، تصل تكلفتها إلى ٣٠٠ $ لجواز السفر الواحد.

ويعاني اللاجئ الفلسطيني السوري في ليبيا من صعوبة الإجراءات المطلوبة للحصول على الإقامة، والتي يتطلب إخراجها دفع مبلغ يصل إلى ١٢٠٠$، بالإضافة إلى مجموعة أوراق، كالبطاقة الصحية التي تؤكد خلوه من الأمراض السارية، وشهادة السَّوق واللوحة الرقمية للسيارة التي تميز أن راكبها فلسطيني.

ويجد اللاجئ الفلسطيني في ليبيا صعوبة في تسجيل الولادات الحديثة، في ظل عدم وجود سفارة سورية، وعجز الائتلاف الوطني السوري والسفارة الفلسطينية عن اتخاذ أي خطوة بهذا الاتجاه.

وتعتري اللاجئ مشكلة انتهاء صلاحية جوازات السفر وإمكانية تجديدها، وقد عملت السفارة الفلسطينية أخيراً على حل هذه النقطة من خلال منح الذي يقع في هذه المشكلة جواز سفر فلسطينياً يتبع للسلطة الفلسطينية، ولكن هذا الإجراء قد يسبب لحامله إشكالات عند عودته إلى سورية.

❖ الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في مصر:

فتحت مصر أبوابها في الأشهر الأولى للأحداث، أمام استقبال اللاجئين الفلسطينيين، ودون أن تمنحهم ـ خلافاً للتصريحات الرسمية ـ نفس المعاملة التي حظيّ بها اللاجئون السوريون؛ فما لبثت مع تغير نظام الحكم فيها منذ أوائل الشهر السابع من عام ٢٠١٣، أن اتخذت إجراءات تمييزية صارخة بحق اللاجئين الفلسطينيين، ومن ضمنها حجز المئات منهم في ظروف اعتقال قهرية، وترحيل العشرات بصورة تعسفية، وتسليمهم للسلطات السورية، وترحيل آخرين إلى لبنان. وفي ذلك انتهاك فاضح لاتفاقية الدار البيضاء، وللعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للإفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه، والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٥.

وفي ما يتعلق بالإقامات، فقد تفاوتت إجراءات منح الإقامة بين المحافظات المصرية المختلفة. فبينما تمت العملية في مدينة الفيوم بـ١٧ يوماً، تمت في مطروح بقرابة شهر، بينما استغرقت في القاهرة أربعة أو ستة أشهر (مدينة ٦ أكتوبر مثالاً). كذلك تنوعت مدة الإقامات حسب سبب منح الإقامة؛ فقد أعطيت لمن له طالب في المدرسة لمدة سنة، إلا أنها اقتصرت على ثلاثة أشهر قابلة للتمديد في حالات أخرى.

❖ **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في تركيا:**

لا تعترف الحكومة التركية باللاجئين الفلسطينيين من سورية، خلافاً للأعراف الدولية من دون غيرهم، وبالتالي فهم لا يتمتعون بأية حقوق، ويُعَدّ وجودهم غير شرعي، ولا تشملهم رعاية الأونروا أو مكاتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

وترفض السلطات التركية ختم وثيقة السفر للفلسطيني السوري، وتعتذر عن عدم منحه تأشيرة الدخول إلى أراضيها إلا بأحوال ضيقة جداً.

إن عدم تسجيل اللاجئ الفلسطيني في سجلات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، والتضييق الذي تمارسه الحكومة التركية يترتب عليه مجموعة من المخاطر نذكر منها:

- إمكانية إعادة أي لاجئ فلسطيني للأراضي السورية أو إدخاله إلى مخيمات اللاجئين قسراً.
- عدم قدرة اللاجئين الفلسطينيين على المغادرة من المطارات والموانئ التركية، لعدم وجود أي تأشيرة دخول (فيزا) أو إقامة على جواز السفر، وبالتالي يصبحون عرضة لاحتجازهم لبعض الأوقات وترحيلهم إلى سورية.
- اللاجئون الفلسطينيون غير مسجلين وغير معترف بهم في الأراضي التركية أو عند الوالي، وبالتالي إن أي حادث أو جريمة ضدهم لن يتحمل مسؤوليتها الجانب التركي ولا منظمات الأمم المتحدة في تركيا.
- عدم قدرة الفلسطينيين السوريين على تجديد أو تمديد جوازات سفرهم أو إخراج جوازات جديدة لأبنائهم أو ممن لا يحملون جوازات أصلاً، لعدم موافقة القنصلية في إسطنبول، بذريعة عدم دخولهم الشرعي إلى تركيا.
- عدم استطاعة الفلسطيني السوري تصديق أي أوراق رسمية أو تسجيل أبنائهم الحديثي الولادة أو ضمهم إلى دفاتر العائلة.

❖ **الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في السويد:**

- ينقسم الوضع القانوني للاجئين إلى أربعة مستويات:
- الأول: لاجئ ينتظر جواب دائرة الهجرة.
- الثاني: لاجئ حصل على إقامة مؤقتة.
- الثالث: لاجئ يحمل قراراً بالطرد والإبعاد.
- الرابع: لاجئ حصل على إقامة دائمة.

يحصل اللاجئ من الفئات الأولى والثانية والرابعة خلال هذه الفترة على رعاية شبه كاملة، أهمها المسكن والمأكل والطبابة والتعليم للأطفال، إلى أن يُبتّ ملفه نهائياً إن كان من الفئة الأولى والثانية، ويحصل على محامٍ مجاناً ليتابع ملفه أمام المحاكم السويدية. ويحق له استئناف قرار المحكمة إذا حصل على الرفض.

وهناك معوقات تواجه اللاجئ، كالانتظار لفترات طويلة للحصول على قرار من دائرة الهجرة، أو الحصول على إقامة مؤقتة تنتهي بانتهاء المدة، ما يعني سقوط حق لمّ شمل الأسرة، أو صعوبة الحصول على مسكن، وخاصة ضمن المدن الكبرى الرئيسية، وذلك حسب السياسة الإسكانية في السويد. إلا أن اللاجئين القادمين من سورية لديهم فرصة كبيرة للحصول على حق تصريح الإقامة والعمل حسب قرار محكمة دائرة الهجرة في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣.

الأخطار الفعلية التي تهدد اللاجئ حسب القانون العام للجوء في السويد:

- **في حال طالب اللجوء العادي والحصول على قرار رفض نهائي مع التسفير:**

في هذه الحالة يصبح الحاصل على قرار الرفض غير شرعي، و قد يُرحَّل فعلاً إلى بلده، ما يُعرضه للخطر الحقيقي إذا امتنع عن التعاون مع الجهات الرسمية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحالات لم نرصدها في السويد حتى الآن.

- **اللاجئون الذين يحملون بصمة بلدان أخرى:**

يعاني هؤلاء مشاكل كبرى؛ فالسلطات لا تنظر إليهم إلا من زاوية إعادتهم إلى البلد الأول، وبالتالي لا تعدّهم لاجئين، وإن كانوا يعاملون في الأيام الأولى على أنهم لاجئون، ويحصلون على كل ما يحصل عليه اللاجئ العادي. لكن هذه الفترة تكون محدودة جداً، بحيث تستطيع السلطات أن تتعرف إلى البلد الأول لصاحب البصمة خلال دقائق، ومن بعدها تبدأ عملية ترتيبات التسفير. وظهرت هذه المعاناة في أوجها لدى الذين قدموا عبر البحر إلى إيطاليا، ثم فروا من هناك باتجاه السويد. وتعدّ الأسر من أكثر الفئات التي تعاني من هذا الإجراء، حيث تُحرَم الامتيازات، كلمّ الشمل وغيره.

ثالثاً ـ الواقع الإنساني لفلسطينيي سورية.. نكبة جديدة

يتوزع اللاجئون الفلسطينيون من المخيمات والتجمعات التي شهدت أحداثاً دامية على مناطق مختلفة داخل سورية وخارجها، في ظل استمرار النزاع الدائر هناك منذ قرابة الثلاثة أعوام، ما أدى إلى ازدياد المعاناة لديهم، وضرب النسيج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، وتردي أوضاعهم الإنسانية والمعيشية.

❖ الواقع الإنساني والمعيشي للاجئين الفلسطينيين داخل سورية:

أفرزت الأحداث الأمنية المتدهورة في سورية «نكبة جديدة» لجزء مهم من الشعب الفلسطيني اللاجئ هناك في عدد من المخيمات، حيث ارتفع عدد الضحايا الفلسطينيين إثر الحرب الدائرة في سورية إلى أكثر من ١٩٨٠ ضحيةً، رغم أن نسبة اللاجئين من السكان السوريين لم تتجاوز (٢.٥ في المئة)، فيما تشرد أكثر من ثلاثة أرباعهم في بقاع مختلفة داخل سورية وخارجها، ودمرت بيوتهم، في ظل التراجع الحاد في خدمات الأونروا التي تعاني من نقص التمويل الذي تتحمل مسؤوليته الدول المانحة والمجتمع الدولي ككل.

لم تتوقف المأساة هنا، فتشرد اللاجئون الفلسطينيون من سورية باتجاهات مختلفة، حيث تشتتوا في أكثر من ثلاثين دولة حول العالم، وواجهوا الكثير من القيود القانونية، التي تحدّ من حريتهم في التنقل بين مختلف الدول العربية، وهو ما جعلهم عرضةً لابتزاز تجار الحروب والأزمات، الذين دفعوهم باتجاه البحر كخيار وحيد، بحثاً عن مكانٍ آمن في أوروبا، أو غيرها من المنافي الإجبارية، بعد أن ضاقت بهم الحال في أماكن لجوئهم خاصة في الدول العربية، وقضى منهم من قضى في عرض البحر غرقاً، وتشتتت عائلات بأكملها في أكثر من دولة، وتناقلت التقارير الإعلامية قصص وحكايا مرعبة حول حوادث البحر.

وتشير الإحصاءات التي تنشرها الهيئات الفلسطينية الناشطة في مخيم اليرموك إلى أن النسبة الأكبر ممن بقي في المخيم لا يستطيعون المغادرة لعدم توافر بدائل،

أو قدرة على دفع إيجار خارجه، ما يحرم رب الأسرة وذكورها والقادرين على الإنتاج فيها فرصة عمل، مقابل البقاء في منازلهم المعرضة لخطر الدمار بفعل المعارك والقصف المتواصل، ثم انتهى بهم الأمر لأن يكونوا ضحيةً لحصار قاسٍ قد ينتهي بالموت جوعاً أو تحت القصف الهمجي، وهما خياران أحلاهما مرّ.

❖ الواقع الحالي ونتائجه وتحدياته الحالية والمتوقعة:

تعاني مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية واقعاً صعباً على كافة المستويات؛ فهي لم تعد صالحة للعيش بشكلٍ طبيعي، حيث تحولت إلى ساحات معارك، وباتت شوارعها وأحياؤها تحت مرمى القنص والقصف من قبل طرفي النزاع في سورية، وعلى وجه الخصوص قوات النظام السوري التي تواصل قصفها العنيف بمختلف أنواع الصواريخ والقذائف، وتفرض حصارها على مخيم اليرموك منذ ما يزيد على ستة شهور، وتحرم أهله الطعام والدواء.

وفي ظل اشتداد المعارك، تسود حالة من حظر التجوال المخيمات والمناطق القريبة منها، سواء كان ذلك بقرار رسمي أو بفعل إطلاق النار المستمر وعمليات القنص التي تستهدف أي جسم متحرك.

أدى ذلك إلى اشتداد الأزمة الإنسانية، في ظل نفاد المستلزمات الأساسية الغذائية والطبية، وهي عوامل أخرى شجعت أكثر على ترك المخيمات والبحث عن مناطق أخرى أكثر أمناً تتوافر فيها مستلزمات الحياة الأساسية.

وبالإضافة إلى حرمان الطعام والطبابة والاستقرار الأمني ومزاولة المهنة لتوفير قوت الأسرة، فإن غالبية المخيمات في سورية باتت تفتقر الخدمات الأساسية المتمثلة بخدمات الماء والكهرباء ووسائل الاتصالات؛ ففي غالب الأحيان، تُقطَع الكهرباء عن أحياء المخيم كلياً أو جزئياً لساعات طويلة، ويترافق قطعها مع انقطاع الماء ووسائل الاتصالات بالضرورة، وتُقطَع

شبكات الاتصالات الأرضية والخلوية كافة عند اشتداد الحملات العسكرية، وتزايد وتيرة القصف على المخيمات، أو في حالات استثنائية أخرى قد لا يُكشف عن أسبابها.

انتشرت في الآونة الأخيرة العديد من الأمراض الجلدية والداخلية، نتيجة نقص المياه الصالحة للاستخدام، أو بسبب تكدس أكوام القمامة وعدم التمكن من إزالتها. هذا ووثقت في عدة أحياء ومحاور للمخيم، شهادات تفيد بانتشار رائحة الجثث المتعفنة القادمة من مناطق يصعب تنظيفها أو الوصول إليها؛ لكونها نقاط اشتباك وتماس بين طرفي النزاع، وفيها عدد من الجثث لأشخاص تم قنصهم في مناطق عازلة بين الطرفين. كذلك فإن انتشار الكلاب والقطط والجرذان والحشرات، كالبعوض والذباب، من شانه نقل أمراض عديدة إلى السكان في ظل غياب أدنى مقومات البيئة الصحية.

وكنقاط مختصرة لما يحصل في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سورية والأماكن التي فروا منها، نجمل ما يأتي:

- مخيمات اللاجئين شبه خالية، وخصوصاً مخيم اليرموك الذي يُعَدّ عاصمة الشتات الفلسطيني.
- ما يقارب ٢٠٪ فقط من تبقى داخل المخيمات في سورية، وبظروف بيئية وصحية مزرية، وتفاوت بالعدد بين مخيم وآخر.
- يقبع مخيم اليرموك تحت حصار خانق منذ ستة شهور، مع فقدان لكل مقومات الحياة، وخاصة الغذاء، ما دفع الناس للاعتماد على الحشائش وأوراق الشجر، فيما وصلت الحال بالبعض لأكل لحوم القطط والكلاب. كما أن انعدام وجود لقاحات الأطفال، والأدوية اللازمة، سبب بانتشار أمراض عديدة، لا تزال تهدد حياة الآلاف، فيما وصل ضحايا الجوع إلى ٨٢ شخصاً.

- لا يزال فلسطينيو سورية يدفعون فاتورة دماء يومية، من خلال عمليات القنص والاشتباكات والقصف المتواصل.
- استمرار نزوح العائلات إلى خارج المخيمات، وبعضها إلى خارج سورية.
- الكثيرون لقوا مصرعهم خلال رحلة السفر إلى خارج سورية، وخصوصاً إلى أوروبا عبر البحر، كما حدث في قارب الموت الليبي قبالة السواحل الإيطالية.
- يعاني اللاجئون الفلسطينيون سواء داخل أو خارج سورية، أوضاعاً مأساوية، وخاصة من الناحية الإنسانية والقانونية، وتحديداً في الدول العربية التي يصلونها.
- يعيش اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الدول العربية، ضحية حالة الاشتباك الجدلي بين ولايتي الأونروا والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وخاصة في الدول التي تقع خارج مناطق العمليات التابعة للأونروا.

❖الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان:

توزع اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان بدايةً على أقاربهم وأصدقائهم الذين فتحوا لهم البيوت مستقبلين ومتعاطفين مع مصيبتهم. ومنهم مَن استأجر منزلاً داخل المخيمات وخارجها بأسعار تفاوتت ما بين ٢٠٠ ـ ٤٠٠ دولار داخل المخيمات، و٥٠٠ ـ ٧٠٠ دولار ضمن المدن، في حين قامت بعض المؤسسات الخيرية والأهلية في بعض المخيمات والمدن اللبنانية بفتح مراكز إيواء مؤقتة للاجئين الذين تقطعت بهم السبل، ولم يتمكنوا من إيجاد مضيف أو قدرة على استئجار مكان للسكن. فقد افتتح مركز الغوث

الإنساني للتنمية في البقاع ثلاثة مراكز إيواء: الأول في مخيم الجليل في المسبح والمقبرة يضم ٧٠ عائلة بمجموع أفراد ٤٠٠ شخص. والثاني في العمرية، وفيه ٢٠ عائلة بمجموع أفراد ١٠٠ شخص. والثالث في مجدل عنجر يؤوي ١٨ عائلة بمجموع أفراد ٩٠ شخصاً. ويوجد أيضاً ٢٠ عائلة داخل مخيم الجليل في مكاتب عدد من الفصائل الفلسطينية تشرف عليهم الفصائل الفلسطينية بالتعاون مع الغوث الإنساني.

وفي مدينة صيدا عدة مراكز إيواء داخل مخيم عين الحلوة، أهمها مجمع جمعية البدر الذي يضم عدة تجمعات للاجئين، كروضة البدر التي تضم قرابة ٢٥ عائلة، وتجمّع خيام الكرامة الذي يضم ٦٤ خيمة تقطنها ٨٤ عائلة تضم قرابة ٤٠٠ شخص، والبيت الأبيض ٢٠ عائلة، والبيت المسكون ١٥ عائلة. بالإضافة إلى مركز الكفاح الذي تشرف عليه جمعية الفرقان والذي يضم ٤٣ عائله مكونة من ١٧٩ شخصاً، وروضة البهاء التي يقطنها ٣٧ عائلة، أي ما يعادل ١٧٧ شخصاً.

وفي مدينة صور العديد من هذه المراكز. ففي مخيم برج الشمالي، حوّل بعض الأعيان والوجهاء من أهل قرية لوبية في المخيم مبنى مقاماً سابقاً كصالة أفراح ومناسبات لأهالي المنطقة، إلى مركز إيواء يستوعب أربع عشرة عائلة فلسطينية لاجئة من سورية، وذلك من خلال تقسيمه إلى غرف صغيرة صالحة للمعيشة. كذلك جرى التنسيق مع أصحاب بيوت غير جاهزة بشكل كامل، وقُدِّمت للعائلات المهجرة بعد تجهيزها بخزان ماء مع حمام وأبواب. أما في منطقة الشمال، فلا مراكز إيواء في المخيمين، ويسكن اللاجئون في بيوت أو كراجات يستأجرونها بحدود (٢٠٠-٤٠٠). وفي مخيم نهر البارد ما يسمى (الباركسات)، وقد أُنشئت للمهجرين من نكبة البارد ٢٠٠٧م، وهي عبارة

عن بيوت معدنية بمواصفات بيئية متدنية، وتنطوي على لها مشاكل صحية واجتماعية عديدة، يسكن فيها قرابة ١٥٠ عائلة مهجرة من سورية.

لقد اشتركت هذه المراكز في معظمها بافتقارها إلى الحد الأدنى من متطلبات الحياة القويمة من بنى تحتية وخدمات أساسية.

أما على صعيد من سكن المنازل، فقد حاولت بعض العائلات النازحة من سورية إلى لبنان التأقلم مع الحالة الجديدة التي آلت إليها الأمور، وسعت إلى محاولة التجمع معاً في منزل واحد لتقاسم الأجرة. فبعض العائلات يتكدس أفرادها البالغ عددهم قرابة ١٤ فرداً في غرفة واحدة، ما فاقم من معاناتها وأدى إلى ظهور مشاكل أسرية واجتماعية، دفعت البعض منهم لاتخاذ قرار بالعودة إلى سورية، بكل ما يحمله القرار من مخاطر.

وفي الجانب الإغاثي العشرات من المؤسسات والجمعيات الإغاثية على مستوى لبنان مساعدة اللاجئين، إلا أن دراسة أعلنتها «جمعية المساعدة الأمريكية للاجئي الشرق الأدنى ـ أنيرا» في نهاية شهر مارس/ آذار ٢٠١٣، شملت عينة مكونة من ٦٦٩ عائلة، أشارت إلى أن ٨٢٪ من العائلات تتلقى مساعدات عينية من الطعام من جهات مختلفة، لكنّ ٣٪ فقط تكتفي منها، فيما تلجأ العائلات الأخرى إلى شراء مستلزمات الأكل والشرب. كذلك فإن ٧٠٪ من العائلات لا تستطيع توفير ثلاث وجبات لأفرادها يومياً.

إن عمليات اللجوء المتزايدة في ظل ضعف الإمكانات، وشحّ الموارد التي تعاني منها المؤسسات الخيرية، بالإضافة إلى حاجات مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الذي يعاني أيضاً أصلاً من مشاكل إنسانية مزمنة، أدت إلى تراجع في العمل الإغاثي، ما زاد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين من سورية، وفاقم في أحيان عديدة في توتير العلاقة مع المجتمعات المحلية المضيفة.

وعلى الصعيد الصحي تقدم الأونروا خدماتها الصحية للفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى لبنان، والمسجلين لديها في سورية أسوةً بالفلسطينيين المقيمين والمسجلين في لبنان. واقتصرت الخدمات الصحية التي قدمتها بالدرجة الأولى على الرعاية الأولية، وكذلك تحيل الأونروا إلى المشافي المتعاقدة معها لإجراء بعض العمليات الجراحية وحالات الولادة.

إلا أن ثمة فوارق لم تلحظها الأونروا في ذلك؛ فاللجوء الثاني رافقته تغيرات طرأت على مجتمع اللاجئين الجدد، كالبطالة والفقر وصعوبة توفير المسكن والغلاء وغيرها، لاتزال حتى اللحظة بحاجة لحلول مجدية وسريعة.

وتقدم جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني خدمات صحية بنسبة ٥٠٪ في عيادات الأطفال والنسائية والإسعافات الأولية، وتقدم بعض المراكز الصحية الخاصة أو التابعة للجمعيات أو الفصائل الفلسطينية في المخيمات حسومات على العلاج قد يصل بعضها إلى ١٠٠٪.

بالمقابل، يمكن تسجيل الملاحظات الآتية في ما يتعلق بالخدمة الصحية للاجئ من سورية:

- لا تقدم الأونروا نفقات العلاج الناجمة عن الحوادث الطارئة نهائياً كحوادث السير، بينما تغطي جزئياً بعض العمليات الجراحية، كعمليات القلب المفتوح التي يجد اللاجئ نفسه عاجزاً عن تغطية تكاليفها في معظم الأحيان.
- قد يحصل اللاجئ على العلاج بسعر منخفض أو مجاني، إلا أن شراء الأدوية يشكل عائقاً أمامه، وخصوصاً في ظل غلاء الأدوية في لبنان، وانعدام القدرة على شرائها وعدم توافرها بشكل كامل لدى الأونروا، وفي حال توفرها فإنها تتوافر بكميات لا تكفي المريض لتغطية حاجته الشهرية (مثل البخاخات لمرضى الربو).

- لا توجد نقاط طبية ثابتة في مراكز الايواء التي تضم العشرات من العائلات، وكذلك لا يوجد فحص دوري لنزلاء تلك المراكز للحدّ من تفاقم بعض الأمراض المزمنة، وتفشي بعض الأمراض المعدية، التي قد تنتقل سريعاً في أماكن التجمعات والسكن الجماعي.
- هناك بعض العلاجات والإجراءات اللازمة للاجئين التي لا تقدمها عيادات الأونروا (مثل سحب العصب في الأسنان وتفتيت الحصيات البولية من خارج الجسم).

أما على الصعيد التعليمي، فقد شكّل التعليم الهاجس الأكبر لدى الفلسطينيين اللاجئين من سورية إلى لبنان، نظراً إلى أهمية التعليم ودوره في تحسين أوضاعهم وصيانة مستقبل أبنائهم. وتسجل الأونروا حالياً ٥١٠٠ طالب فلسطيني من سورية في مدارسها، تقدّم لهم صفوفاً خاصة، إلا أن هناك ٣٠٪ من الأطفال الذين هم في سنّ الدراسة يرتادون المدارس فقط، بينما يمكث ٧٠٪ منهم في منازلهم. وهذا مردّه إلى الكلفة المعيشية الباهظة في لبنان، وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها معظم العائلات.

وتُقدَّر أعداد طلاب الجامعات والمعاهد المتوسطة من اللاجئين إلى لبنان بنحو ٣٠٠ طالب موزعين على مختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية. وتشير الإحصاءات المتوافرة لدى لجنة فلسطينيي سورية في لبنان إلى أن عشرة طلاب منهم فقط استطاعوا التسجيل في الجامعات اللبنانية، فيما منعت الباقي ظروفهم المادية أو التعقيدات الإدارية أو اختلاف المناهج بين سورية ولبنان من الالتحاق بالجامعات.

وفي محاولة لاستقراء ماهية المصاعب التي واجهها الطلاب الفلسطينيون اللاجئون من سورية إلى لبنان، تبين أن مجملها يكمن في اختلاف المناهج

السورية عن المناهج اللبنانية، حيث تعتمد المناهج اللبنانية اللغة الأجنبية أساساً في التدريس على عكس المناهج السورية، كذلك فقد اختيرت الدروس عشوائياً دون دراسة مسبقة (فبعض الدروس اختيرت وأخرى حُذفت)، وهذه العشوائية في الاختيار أفقدت المنهاج سياقه العام. ويضاف إلى كل ذلك أن المدرسين ليسوا من كوادر الأونروا، وأن التعيين في معظمه كان دون مراعاة لموضوع الخبرة أو لموضوع الشهادات والتوافق في الاختصاص. وبذلك يتناول كل مدرس المنهج حسب رؤيته الخاصة.

وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى بعض التجارب التي قادتها مجموعة متطوعين من المدرسين الفلسطينيين اللاجئين من سورية في إنشاء أكثر من مركز لتدريس المنهاج السوري لطلاب شهادة التعليم الأساسي (الإعدادية) والثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي، حيث تمكن بعض الطلاب من دراسة المقرر السوري في لبنان والتقدم في ما بعد إلى الامتحانات في سورية.

❖ الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن:

مع مرور الوقت بدأ الأردن يفرض قيوداً على دخول الفلسطينيين بحسب منظمة العفو الدولية التي انتقدت سلوك الدولة الأردنية وعدّته انتهاكاً للقانون الدولي، وخاصة في ما يتعلق بإعادة بعض اللاجئين قسراً إلى سورية، معربة عن قلقها بهذا الشأن.

وتحدثت المنظمة في تقرير موسع لها في تموز/ يوليو ٢٠١٣ عن عرقلة السلطات الأردنية لعبور أربع فئات من اللاجئين القادمين إليها، وهم: الفلسطينيون، العراقيون القادمون من سورية، وكذلك اللاجئون بغير عائلات، ومن غير الحاملين للأوراق الثبوتية.

وأشارت المنظمة إلى أن بحوثها أظهرت أن اللاجئين الفلسطينيين من سورية عرضة للممارسات والقيود بنحو خاص، وأن العديد منهم يتعرضون للاعتقال التعسفي في مجمع «سايبر سيتي»، حيث يتلقون مساعدات أقل من تلك التي يتلقاها اللاجئون السوريون (٣٤ دولاراً في الشهر مقابل ١٠٠ دولار للسوري)، كذلك لا يسمح لهم بمغادرة مكان الاحتجاز إلا في أضيق الحدود وبضمانات عودتهم إلى مكان الحجز، في حال رغبة بعضهم في زيارة أقاربهم داخل الأردن.

وأشار تقرير المنظمة إلى صورة من معاناة المحتجزين في مخيمات اللاجئين القادمين من سورية، من مثل اكتظاظ أماكن إيوائهم، وعدم ملاءمتها للحياة الإنسانية الكريمة، ووجود مراحيض مشتركة لعدد كبير من العائلات غير مزودة بالإضاءة ليلاً، إضافة إلى كونها تفتقر إلى أدنى المعايير الصحية. ويعاني الأطفال أيضاً من عدم تمكنهم من الذهاب إلى المدارس. وتفتقر أماكن الاحتجاز إلى المياه المناسبة للشرب، وقد سببت انتشار بعض الأمراض، ويعاني المهجّرين بالإضافة إلى ذلك من عدم اعتراف المفوضية بهم كلاجئين، وعدم قبولهم في مديرية التنمية الاجتماعية لعدم امتلاكهم وثيقة عجز طبي بنسبة ٪ ٧٥، ويواجهون كذلك صعوبة دفع أجرة المنازل لمن تمكن منهم من دخول البلاد، وتدني الوضع الأكاديمي لأكثر الطلاب، وعدم القدرة على العمل؛ بسبب التوجه الحرفي أو الزراعي لأكثرية اللاجئين، وكثير منهم فقدوا مصالحهم داخل سورية التي لا يستطيعون العودة إليها بسبب الدمار أو الهدم الذي لحق بمنازلهم.

وعلى صعيد الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين من سورية، فإن ١٥٩٨ طالباً وطالبة يتلقون تعليمهم حالياً في مدارس الأونروا،

٩٢٧ منهم سجلوا العام الحالي مقابل ٦٥١ طالباً سجلوا في العام الدراسي ٢٠١٢ـ٢٠١٣. وفي الجانب الصحي يمكن أن يتلقى اللاجئون العلاج المجاني من عيادات الأونروا ومراكزها الصحية. وتقوم الأونروا أيضاً بتغطية التحويلات في المستشفيات الحكومية، وبلغ عدد زيارات اللاجئين للعيادات هذا العام ١٢٥٩٨ زيارة. وقد بلغ إجمالي نفقات الوكالة على لاجئي سورية الفلسطينيين ١.٨ مليون دولار ضمن ٣٠ ألف دفعة وزعت عام ٢٠١٣، وقد أطلقت الوكالة مناشدة (نداء استغاثة) بمبلغ ٧.١ ملايين دولار لهذا العام لتقديم الحماية والخدمات الإنسانية والاجتماعية لنحو ١٠ آلاف لاجئ، وفق التقديرات لنهاية العام.

وقد أشارت الوكالة إلى وصول تبرعات بنسبة ٧٩٪، بما يشكل ثلثي نداء الاستغاثة، بالإضافة إلى تعهدات أخرى.

الجهات الداعمة للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن:

- وكالة الغوث: تقديم مواد غذائية كل ثلاثة أشهر، ومساعدة طارئة للفرد بقيمة ٧٠ ديناراً كل ثلاثة أشهر.
- اليونيسف: حقائب مدرسية ـ بعض الأغطية.
- الإنتر ـ بال من خلال جمعية الهلال الأخضر: حقائب ـ كسوة عيد ـ أضاحي ـ أغطية.

مقارنة بين اللاجئ السوري والفلسطيني:

اللاجئ السوري: يتلقى من المفوضية (أجرة المنزل ـ ١٠٠ دينار في فصل الصيف ـ ١٨٠ ديناراً في فصل الشتاء ـ ٢٥ ديناراً شهرياً للتسوق وشراء المواد الغذائية).

ويتلقى البعض من مؤسسات المعارضة بدل الإصابة والوفاة.

أما اللاجئ الفلسطيني، فهو غير معترف به من قبل مؤسسات المعارضة السورية التي تقوم بتقديم بعض أشكال المساعدة لمخيمات اللاجئين في الأردن، أو من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة والتي تعتبرهم تحت ولاية الأونروا، وهو ما قد يحرمه من أي تعويض مستقبلي فيما لو حصل.

❖الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى مصر:

قدمت المؤسسات الإغاثية المصرية بعض المساعدات للاجئين الفلسطينيين السوريين القادمين إلى مصر، وكانت في أغلبها مساعدات عينية (فراش، أغطية، أثاث منزلي، سلات غذائية). كذلك أسهمت بعض الجمعيات في دفع إيجار المنازل لبعض العائلات الأشد فقراً، وكمثال غير حصري لهذه المؤسسات (ائتلاف الخير ـ بيت العيلة) في القاهرة. أما في المدن الأخرى، فكان العمل الإغاثي أفضل حالاً نسبياً، سواء على صعيد أفراد الشعب المصري، أو على صعيد المؤسسات؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر (قدمت الدعوة السلفية في مدينة مطروح المنازل مجاناً للعائلات الفلسطينية السورية لمدة أربعة أشهر متتالية، وقدمت لهم السلّات الغذائية، وأسهمت في تيسير أمورهم الإدارية، وإيجاد فرص عمل حر لأرباب الأسر)، علماً بأن اللاجئ ممنوع من العمل رسمياً؛ فعندما حصل اللاجئ الفلسطيني على الإقامة السنوية، كانت مذيلة بعدم السماح له بالعمل، ورغم ذلك عمل اللاجئون الفلسطينيون السوريون بالأعمال الحرة، وفتحوا المحالّ التجارية. ولكن كان الجميع يشكو من عدم التوازن بين الأجور، وبين المعيشة، وخاصة أن الجميع كانوا يدفعون أجوراً عالية لمنازلهم التي أقاموا فيها؛ فقد بلغت أجرة المنزل في القاهرة بمدينة ٦

أكتوبر ما بين ٢٠٠٠ و٢٥٠٠ جنيه مصري، أي ما يعادل ٣٠٠ إلى ٣٥٠ $ أمريكياً، وبلغت في المدن الأخرى ما بين ٦٠٠ و١٥٠٠ جنيه مصري، أي ما بين ١٠٠ $ إلى ٢٠٠$.

على صعيد التعليم، أصدرت الحكومة المصرية قرارات تساوي اللاجئ السوري بالمواطن المصري في الحقوق الأساسية، من حيث التعليم، إلا أن القرار لم يشمل الفلسطينيين من سورية، إلى أن أصدرت وزارة التربية المصرية قراراً بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرارا معاملة اللاجئين السوريين فيما يتعلق بقطاع التعليم خلال مراحله الأساسية ما قبل الجامعية،إلا أن المشكلات القانونية لم تنتهِ عند هذا الحد، فتحديات الدراسة الجامعية بقيت ماثلة أمام اللاجئين الفلسطينيين من سورية الين اعتبروا بحكم الأجانب وما يترتب على ذلك من نفقات لا قدرة للاجئ على تحملها، كما أن منح الإقامة لم يكن يخضع لقوانين ثابتة، وبالتالي بقي أكثر من ٨٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين بدون إقامة قانونية، وهو ما ترتب عليه وضع غير قانوني في البلاد، وهو ما لم تُحل مشكلته إلى حين إعادة تشتت اللاجئين باتجاهات مختلفة لاحقاً داخل وخارج مصر.

أما في المجال الصحي، فقد نال اللاجئ الفلسطيني العلاج في المستوصفات والمستشفيات المصرية، مثله في ذلك مثل المصري، وكانت بعض الهيئات الخيرية المصرية تتبنى بعض العمليات الجراحية ذات التكاليف الباهظة، وقد أنشأ الائتلاف السوري مستوصفات بأسعار رمزية قدمت للفلسطيني السوري نفس المعاملة التي حظي بها اللاجئ السوري.

كل هذه التسهيلات على محدوديتها انتهت، وانقلبت إلى حالة عكسية تماماً من الملاحقة، والمنع، والتحريض مع اضطراب الحياة السياسية في مصر بعد أحداث ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣.

الجهات الراعية للاجئين الفلسطينيين ـ السوريين في مصر:

بالإضافة إلى المؤسسات الإغاثية المصرية، تلقى اللاجئ الفلسطيني السوري بعض المساعدات من جهات أخرى، منها:

* **السفارة الفلسطينية في القاهرة:** مع دخول العائلات الفلسطينية القاهرة، تداعى بعض المتطوعين من اللاجئين أنفسهم إلى السفارة الفلسطينية، وطالبوها بعمل شيء ما لتلك العائلات، وفي ضوء ذلك شُكِّلت لجنة طوارئ، كان هدفها الأول تسجيل العائلات الفلسطينية السورية في السفارة، ومن ثم الاطلاع على حاجاتهم ومعوّقات وجودهم.

وقد قدمت السفارة الفلسطينية معونة لمرة واحدة قدرت بـ ١٠٠٠ جنيه للعائلة و١٠٠ جنيه للأولاد، وبلغ مجمل ما قدمته السفارة من مبالغ مادية مليوني جنيه مصري وفقاً لما أوضحته السفارة الفلسطينية في بيان لها أصدرته يوم الجمعة بتاريخ ٢٦/ ٤/ ٢٠١٣، وقال البيان: «إن السفارة قدمت العديد من المساعدات الطبية وأجهزة الإعاقات الحركية. وقامت بالاجتماع مع ممثلي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الأونروا في القاهرة والقدس، وطالبوهم بالعمل فوراً لتقديم الخدمات التي كانوا يقدمونها للفلسطينيين في سورية، حيث إنهم مسجلون لديها. والتقت بوزارة الخارجية المصرية وطالبتها بتسهيل بعض الأمور للاجئ الفلسطيني القادم إليها من سورية».

* **المفوضية العليا للاجئين والأونروا:** رفضت المفوضية العليا للاجئين تسجيل اللاجئين الفلسطينيين ـ السوريين في سجلاتها، وحرمتهم حق الحماية الذي منحته للاجئ السوري، مبررة ذلك بالقول أن اللاجئين الفلسطينيين يقعون تحت ولاية الأونروا، فيما رفضت الأخيرة تقديم أية مساعدة لكون مصر خارج مناطق العمليات الخمس التابعة للوكالة الدولية، وبالمحصلة فقد

حُرم اللاجئ الفلسطيني من خلال هذا القرار المساعدات العينية والنقدية التي كانت تُعطى للاجئ السوري.

* **حركة حماس**: لم يكن لحركة حماس أية صفة وصائية على اللاجئين الفلسطينيين السوريين القادمين إلى مصر، وذلك بسبب عدم وجود تمثيل رسمي لها في مصر، رغم وجود العديد من قياداتها في القاهرة، وقد عملت الحركة من خلال علاقاتها مع حزب الحرية والعدالة الذي يمثل الحزب الحاكم حينها، والمؤسسات الاجتماعية والإغاثية المصرية على تقديم المساعدة ضمن إمكاناتها المتاحة، وقد شكلت لذلك لجنة سميت (تواصل الفلسطينيين والسوريين في مصر) لتسهيل عمليات التواصل معهم، وتقديم العون لهم. وقد أوضح الدكتور موسى أبو مرزوق في حديث له بهذا الشأن «أن على حركة حماس مسؤولية تجاه الفلسطينيين السوريين القادمين إلى مصر، وقد قمنا من جهتنا بتقديم ما نستطيعه من جهد، قدر استطاعتنا، سواء على المستوى الإغاثي أو على مستوى التواصل مع كل الجهات المعنية، وقد شكلنا لهذا الشأن لجنة تتابع شؤونهم عن كثب»، وقد قدمت الحركة من خلال هذه اللجنة (تواصل) بعض المساعدات المالية للعائلات الأشد فقراً، وللعائلات التي علقت على الحدود المصرية الليبية وسكنت مدينة مرسى مطروح غرب البلاد، إلا أن هذا بقي مرتبطاً بالحالة السياسية في مصر التي كان الإخوان المسلمون على رأس سلطتها، وانتهى عملياً بالتحولات والاضطرابات التي حدثت منتصف العام ٢٠١٣.

❖الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى ليبيا:

تمكن عدد من اللاجئين الفلسطينيين من سورية الوصول إلى ليبيا أملاً بالحصول على فرص عمل، وقد ساعد في ذلك الوجود الفلسطيني القديم في ليبياز ويقدَّر عدد الفلسطينيين فيها بما بين ١٠ـ ١٥ألفاً، وقد حصلوا على أجور

جيدة بحدود (٦٠ إلى ١٠٠) دينار لصاحب الصنعة، أي ما يعادل ٥٠ إلى ٨٠ $ يومياً، إلا أن أكثر ما يعاني منه اللاجئ هو أجور السكن المرتفعة جداً التي تراوح بين (٦٠٠ ـ ١٠٠٠$) للبيت الكبير و(٣٠٠ـ٥٠٠$) للبيت الصغير، وهذا يرهق كاهل اللاجئ الفلسطيني؛ حيث يدفع كل مدخوله لأجرة البيت ولمعيشة الكفاف، وخاصة إذا كان شخص واحد يعمل في الأسرة وهو الغالب.

ويعامَل الفلسطينيون في المستوصفات والمستشفيات الليبية معاملة الليبي، حيث مجانية الصحة لديهم أو شبه مجانية في بعض الأحيان، وهذا قد نظمته قرارات سابقة وما زالت سارية المفعول حتى الآن على اللاجئين الفلسطينيين عموماً، وهذا الاستثناء للفلسطيني يتجلى واضحاً في إخراج البطاقة الصحية، حيث تستخرج هذه البطاقة وتُجرى الفحوصات والتحاليل المخبرية في المكان الذي يستخرج منه الليبي شهادته، بينما باقي الجاليات العربية والأجنبية تُجرى لهم في مكان خاص بهم وتقدم للفلسطيني اللاجئ العلاجات اللازمة وبعض الأدوية، وتُجرى له العمليات الجراحية اللازمة أيضاً مجاناً في جميع المستشفيات الحكومية.

ويعامل الطالب الفلسطيني اللاجئ معاملة الليبي، ويدخل في جميع مراحل الدراسة الابتدائية والإعدادية والثانوية في جميع المدارس الحكومية وبشكل مجاني. وفي التعليم الجامعي أيضاً ينطبق عليه ما ينطبق على الليبي؛ فرسوم السنة الجامعية قد لا تتجاوز ١٠٠ دينار، أي أقل من ١٠٠$.

إلا أن هذا الوضع ليس مثالياً كما يبدو للوهلة الأولى، في بلد يسيطر فيها السلاح، وتسود فيه الفوضى الأمنية، إذ أن حوادث السلب والنهب والقتل طالت عدداً من الفلسطينيين في ليبيا، شأنهم في ذلك شأن أي مقيم هناك بما

فيهم المواطن الليبي، إلا أن المشكلة الأكبر بالنسبة للاجئين الفلسطينيين من سورية هي وضعهم القانوني، إذ أن غالبيتهم دخلوا البلاد بطريقة غير شرعية متسللين عبر الحدود مع مصر، وبالتالي غير قادرين على تحصيل إقامة قانونية، وهو ما يترك آثاره المباشرة على قدرتهم في الانخراط بسوق العمل، والقدرة على التنقل في البلاد عبر الحواجز التي يواجهونها في كل مكان. هذه الأمور وغيرها دفعت عدداً منهم لمغادرة البلاد باتجاهات مختلفة كانت أوروبا هي الأكثر استقبالاً لهم عبر مراكب الموت التي لا تزل تحمل ضحاياها حتى اليوم من السواحل الليبية.

الجهات الراعية للاجئين الفلسطينيين ـ السوريين في ليبيا:

يوجد في ليبيا جهات راعية تقوم على رعاية الفلسطينيين السوريين المقيمين والقادمين حديثاً نتيجة الأحداث في سورية، نذكر منها:

* **المفوضية السامية للاجئين:** بعكس سلوك المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في مصر، قامت المفوضية في ليبيا بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين السوريين لديها ومنحتهم بطاقة لاجئ ومنحتهم بالتالي حمايتها القانونية. وتتعاون المفوضية مع سفارة فلسطين ورابطة الجالية السورية في ليبيا في إدارة شؤون هؤلاء اللاجئين.

* **السفارة الفلسطينية في طرابلس:** الدور الذي تقوم به السفارة دور ثانوي غير مؤثر يقتصر عملها عند الطوارئ وعند حاجة اللاجئ الفلسطيني لبعض الأوراق الثبوتية وإصدار جوازات سفر فلسطينية لمن فقد وثيقته أو انتهت صلاحيتها وتصديق بعض الأوراق المطلوبة للجهات المختصة، التي تخص التعليم والصحة والإقامة والمغادرة والعودة.

* **رابطة الجالية السورية في ليبيا**: تقوم الرابطة بتسجيل اللاجئين الفلسطينيين مع نظرائهم السوريين، وتتعاون بشكل كبير مع المفوضية العليا ومع السفارة الفلسطينية فيما ما يخص الفلسطينيين، وقد قدمت المساعدات الإغاثية بالتعاون مع الهيئات الإغاثية الليبية لكل المسجلين لديها، والمعونة تكون غالباً سلات إغاثية وبعض الفرش والأدوات المنزلية والألبسة. ولديهم سجلات واسعة وفروع في مدن ليبيا الرئيسية، على الرغم من ضعف الإمكانات لديها. وهذه الرابطة تتبع الائتلاف السوري المعارض.

❖ **الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا:**

يعاني اللاجئون الفلسطينيون في تركيا من حرمانهم الضمان الصحي والاجتماعي، أو حتى المساعدات المقدمة من الجمعيات التركية والمنظمات الدولية، لكونهم غير مسجلين لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولا تقدم لهم الأونروا أي خدمات؛ لكونهم خارج نطاق عملها.

دخل معظم اللاجئين الفلسطينيين إلى تركيا من خلال الحدود الشمالية مع سورية، وبطريقة غير شرعية، نظراً لمنع السفارات التركية من منح الفلسطينيين السوريين تأشيرة دخول، وهو ما فرض عليهم تحديات قانونية مثل دخول الجامعات والقدرة على مزاولة العمل، وهو ما دفع الكثيرين منهم لاعتبارها دولة مرور باتجاه أوروبا عبر مراكب الموت التي تعرضت لحوادث كثيرة ذهب ضحيتها العشرات من الطامحين إلى الأمن والحياة الكريمة.

رابعاً ـ مسؤولية الأونروا تجاه فلسطينيي سورية

«تحديات وآفاق»

مقدمة:

أُنشِئت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا»، عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ (د – ٤) المؤرخ في ٨/ ١٢/ ١٩٤٩، لتعمل كوكالة متخصصة ومؤقتة، على أن تجدد ولايتها كل ثلاث سنوات، ويمتد آخر تجديد حتى ٣٠/ ٦/ ٢٠١٤. جاء قرار التأسيس إثر نكبة فلسطين في عام ٤٨، وطرد العصابات الصهيونية للفلسطينيين من قراهم ومدنهم، وتشريد نحو ٩٣٥ ألف فلسطيني تحولوا إلى لاجئين في مناطق عمليات الأونروا الخمس (الضفة الغربية وقطاع غزة وسورية ولبنان والأردن). إلا أن الأونروا، عند مباشرة مهماتها في عام ١٩٥٠، تبنت أرقام لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين «لجنة كلاب»، التي قدرت بنحو ٧٦٠ ألف لاجئ، وذلك وفق تقرير اللجنة المقدم للجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٤٩. ومنذ ذلك الحين تعتبر المنظمة الدولية أن خدماتها موجهة فقط "للاجئين المسجلين لديها منذ تاريخ ١/ ٥/ ١٩٥٠"، ولم تشمل الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الخروج من فلسطين بعد هذا التاريخ، ولم تضم في سجلاتها أي لاجئ فلسطيني اتخذ من دول أخرى مكاناً له، وتحديداً في العراق ومصر أو غيرهما من الدول العربية والأجنبية. وتوسع عمل الوكالة منذ ذلك الحين لتصبح أكبر برامج الأمم المتحدة؛ حيث يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المشمولين بولايتها ٥.٢٧١.٨٩٣ لاجئاً مسجلاً، وتستخدم أكثر من ٢٩ ألف موظف في مناطق عملياتها الخمس حتى تاريخ ١/ ١٢/ ٢٠١٣. وبالمقابل، فقد انتهت كل قضايا اللاجئين في العالم إلا قضية اللاجئين الفلسطينيين، والسبب هو وجود «الأونروا».

وطبقاً لقرار إنشائها، تتولى الوكالة وظيفتين أساسيتين: الأولى إغاثة اللاجئين وتقديم المساعدة لهم على مستوى تقديم الخدمات الصحية والتربوية

والحماية والمناصرة والتنمية وبرامج القروض ومحاربة الفقر، والثانية التشاور مع الحكومات المعنية، ريثما تنتفي الحاجة إلى تقديم هذه المساعدة. وقد جاء تأسيس الوكالة ليخدم هدفين: اجتماعي اقتصادي، بتقديم المساعدات، وسياسي بإبراز مشكلة اللاجئين وبقاء الوكالة شاهداً أممياً حيّاً على مأساة اللجوء والتشرد. وبهذا تُعَدّ «الأونروا» الشاهد الأممي على نكبة فلسطين، وتُحمَّل المسؤولية الدولية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم.

وقد عرَّفت «الأونروا» اللاجئ الفلسطيني بأنه «الشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من ١/٦/١٩٤٦ حتى ١٥/٥/١٩٤٨، والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب ١٩٤٨»، وعرّفت «الأونروا» المخيم بأنه «عبارة عن رقعة أرض خصصتها السلطات المضيفة للأونروا من أجل توفير الإقامة للاجئي فلسطين وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم»، وحددت الاتفاقات واقع هذه المخيمات وحدودها العقارية، وقد بلغ عددها ٥٨ مخيماً (لبنان ١٢ مخيماً، سورية ٩ مخيمات، الأردن ١٠ مخيمات، الضفة الغربية ١٩ مخيماً، قطاع غزة ٨ مخيمات).

إحصاءات اللاجئين الفلسطينيين حسب «الأونروا» في ٢٠١٣/١/١:

منطقة عمل الاونروا	عدد المخيمات	اللاجئون المسجلون	مجموع اللاجئون المسجلون في المخيمات
الأردن	١٠	٢١١٠١١٤	٣٦٩٩٤٩
لبنان	١٢	٤٧٤٠٥٣	٢٣٨٥٢٨
سورية	٩	٥٢٨٧١١	١٥٩٣٠٣
الضفة الغربية	١٩	٨٩٨٧٠٣	٢١٦٤٠٣
قطاع غزة	٨	١٢٦٣٣١٢	٥٤٠٥١٥
المجموع الكلي	**٥٨**	**٥٢٧١٨٩٣**	**١٥٢٤٦٩٨**

التوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين في سورية:

إثر نكبة فلسطين عام ٤٨، وصل إلى الجمهورية العربية السورية قرابة ٩٠ ألفاً من اللاجئين الفلسطينيين، وبعض التقديرات قد تتجاوز في تقديراتها المئة ألف. وحسب إحصاء الأول من كانون الثاني/ يناير لعام ٢٠١٣، فإن العدد تضاعف مرات عدة؛ فالأونروا تقدم خدماتها لأكثر من (٥٢٨.٧١١) لاجئاً فلسطينياً مسجل في سورية، لكن هذا العدد لا يشمل كل اللاجئين؛ فهناك فئات غير مسجلة لدى الوكالة لأسباب مختلفة. وتشير بعض التقديرات إلى أن العدد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين في سورية، وفق تقديرات مؤسسات المجتمع المدني والعاملين في لجان العودة، يصل إلى ٦٠٠ ألف لاجئ. أي إن اللاجئين الفلسطينيين يمثلون ما نسبته ٢.٨٪ من مجموع سكان سورية تقريباً، البالغ عددهم نحو ٢٣ مليون نسمة.

هذا ويتوزع اللاجئون الفلسطينيون على تسعة مخيمات رئيسية، هي: (درعا، خان الشيح، خان ذا النون، جرمانة، سبينة، حمص، حماه، قبر الست، والنيرب)، إلا أن الموقع الإلكتروني الجديد للوكالة الذي أطلقته في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ أضاف مسمى «مخيم» إلى كل من (اليرموك، اللاذقية وعين التل) التي كانت في السابق تسمى تجمعات، بالإضافة إلى أن هناك لاجئين منتشرين في تجمعات أخرى، مثل «الرمل» و«حندرات». والفارق بين المخيم والتجمع، هو أن المخيم جرى التوافق على إقامة اللاجئين فيه بين الأونروا والحكومة السورية. أما التجمعات، فقد تمدد اللاجئون إليها بحكم الأمر الواقع وازدياد أعداد اللاجئين بمتابعة وإشراف الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب، التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية.

١ ـ الأونروا والأزمة في سورية:

بعد مرور شهرين على اندلاع الأزمة في آذار عام ٢٠١١، أعرب الناطق الرسمي باسم الأونروا كريستوفر غانيس، عن قلق الأونروا من تداعيات الأحداث الجارية في سورية على اللاجئين الفلسطينيين هناك. كذلك دعا المفوض العام فيليبو غراندي إلى «الحفاظ على حياد اللاجئين الفلسطينيين في سورية، بحيث تستمر تلبية احتياجاتهم». وأضاف غراندي موجهاً حديثه إلى جميع الأطراف في سورية، بمن فيهم اللاجئون: «من المهم جداً في الوضع الراهن أن تُحترَم حيادية اللاجئين الفلسطينيين من جانب الجميع في هذا النزاع... وأن يبقوا خارج هذا النزاع بصفتهم لاجئين لهم وضع حساس».

حتى حزيران من عام ٢٠١٢، شكلت المخيمات نموذجاً لاستقبال النازحين السوريين والفلسطينيين الهاربين من أماكن المعارك، وقد ضرب مخيم اليرموك ـ الذي كان يضم نحو ٨٠٠ ألف من السكان بين لاجئ فلسطيني ومقيم سوري ـ المثل الأعلى في احتضان العائلات وتقاسم المنازل وتوفير كافة المساعدات للنازحين من مراكز للإيواء ومواد غذائية وعينية ومساعدات طبية وإغاثة

للجرحى وغيرها، وتحول ملاذاً آمناً للسوريين والفلسطينيين الهاربين، حتى وصل عدد السكان إلى نحو مليون وثلاثمئة ألف. ومع تفاقم الأزمة وتزايد أعداد النازحين إلى المخيم وغيره من المخيمات والمناطق، اضطر الأهالي إلى فتح مدارس الوكالة لاستيعاب المزيد من النازحين، الأمر الذي فرض ضرورة التنسيق في تقديمات الخدمات للاجئين النازحين من قبل الأونروا والفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية ومؤسسات العمل الإغاثي والخيري. وكانت قد بدأت تظهر حركة نزوح للاجئين الفلسطينيين، وتحديداً من مخيم درعا باتجاه الأردن، الأقرب جغرافياً مع سورية، بأعداد قليلة مقارنة بالعدد الذي وصل إلى لبنان؛ إذ إن مجموع النازحين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان والأردن حتى ٥/ ٩/ ٢٠١٢ وصل إلى ما يقارب أحد عشر ألف لاجئ، استقبل لبنان نحو عشرة آلاف، معظمهم كان يقيم في مخيمات بيروت وصيدا وصور والشمال والبقاع، وفي الأردن نحو ألف لاجئ يقيمون في عمان والزرقا وإربد والرمثا.

تفاوت اهتمام الأونروا ومتابعتها لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين النازحين، سواء جغرافياً أو إدارياً. ففي الأردن، قالت مديرة عمليات «الأونروا» ساندرا ميتشيل، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، إن «الوكالة وضعت خطة لاستقبال نازحي سورية إلى الأردن، وإن منشآت الوكالة من مدارس ومراكز صحية واجتماعية مفتوحة أمامهم، وإن الوكالة مستعدة لتقديم المساعدة للطلاب، إذا لم تتوافر في مدارس الحكومة». ومع استمرار تدفق النازحين، عقد لقاء طارئ للهيئة الاستشارية للأونروا في الأردن بتاريخ ١٨/ ٦/ ٢٠١٢، وكان على أثرها تقديم خدمات التغذية والتعليم والصحة للاجئين الفلسطينيين النازحين، وقال ممثل المفوض العام لـ «الأونروا» بيتر فورد، إن «الأونروا تقدم للنازحين من سورية إلى الأردن الخدمات الصحية والتعليمية

والمساعدات الغذائية، وهناك من التحق منهم في مدارسها، وانتفع من مراكزها الصحية، بينما يعيش بعضهم في المخيمات التي أنشأتها الحكومة الأردنية قرب الحدود مع سورية، وبالتالي ينتفعون أيضاً من الخدمات التي تقدمها لهم».

وقالت الناطقة الإعلامية باسم الأونروا أنوار أبو سُكَيْنة: «إن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية الذين لجأوا إلى الأردن منذ اندلاع الأحداث في سورية، جاؤوا إلى مكاتبنا طلباً للخدمات، ولدينا معلومات كاملة عنهم وعن أسمائهم، ومتى جاؤوا وكيف هي أوضاعهم حالياً، مشيرةً إلى أن هناك أعداداً أخرى لا تأتي إلينا. وأكدت أن اللاجئين الموجودين خارج مجمع سايبر سيتي نقدم لهم معونات نقدية مرة واحدة تراوح ما بين ٣٠٠ و٩٠٠ دولار». وأضافت: «أما الأسر المحتاجة، فنعطيها معونات نقدية وغذائية كل ثلاثة أشهر، مثل اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الأردن». وبعد أن اتخذ الأردن قراراً بمنع دخول اللاجئين الفلسطينيين الفارين من سورية إلى الأردن، قالت نائبة رئيس المكتب التنفيذي لهيئة الموظفين في الوكالة ليزا جيليام، إن المفوض العام للأونروا، فيليبوغراندي، ناشد السلطات الأردنية «معاملة اللاجئ الفلسطيني أسوة بالمعاملة التي يتلقاها نظيره السوري في الأردن»، موضحة أن غراندي «دخل في حوار جدّي مع الحكومة الأردنية بخصوص اللاجئين الفلسطينيين الفارّين من سورية منذ حزيران ٢٠١٢، ولا يزال مستمراً». وقالت: «إن ما حدث للاجئين الفلسطينيين في سورية جراء الصراع الدائر في هذا البلد أسوأ من نكبة بلدهم عام ١٩٤٨».

أمام هذا الجهد الذي كان يبذل في الأردن، اقتصر دور الأونروا في لبنان ـ حيث عدد النازحين الأكبر ـ حتى نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، على القيام بإحصاء أعداد النازحين والتأكد من الأرقام بالتنسيق مع المؤسسات

الأهلية المحلية والدولية والهلال الأحمر القطري، مع تقديم الخدمات الطبية الأولية المجانية للنازحين في عياداتها في المخيمات، ما دفع أحد مسؤولي اللجان الشعبية إلى اتهام الوكالة بالتقصير، فقال: «منذ بدء حركة النازحين من سورية إلى لبنان، لم تقدم الأونروا لهم الحد الأدنى من الخدمات، ولم تقم بواجبها تجاههم على الرغم من أنها المسؤولة». حتى في الداخل السوري أقدم أهالي مخيم اليرموك على إحراق علم الأونروا احتجاجاً على عدم توفير الخدمات.

استشعرت المنظمات الأهلية غير الحكومية المسؤولية وخطورة الموضوع، فبادرت منظمة «ثابت» لحق العودة إلى عقد ورشة عمل في بيروت تحت عنوان: «الأونروا والدور المطلوب في الأزمة السورية» بتاريخ ٥/ ٩/ ٢٠١٢، شارك فيها باحثون وخبراء وممثلون عن الأونروا، أبرز ما جاء في توصياتها: «إعراب المشاركين عن استيائهم لتأخر الأونروا في الإسراع بتقديم خدماتها للنازحين الفلسطينيين، وخاصة أن عملية النزوح بين مناطق عمليات الأونروا، عدا عن الخدمات التي كان من المفترض أن تقدم للنازحين في الداخل السوري، الأمر الذي يحتم استمرار تقديم الخدمات، معربين عن استهجانهم لعدم استجابة الدول المانحة لنداءات الأونروا في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين النازحين، في الوقت الذي استجابت فيه لنداء استغاثة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لإغاثة السوريين النازحين، مؤكدين ضرورة أن تأخذ الوكالة دورها الذي التزمته في إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بما يحفظ كرامة اللاجئ الفلسطيني ويمكنه من حقه في العودة، مع حرصهم على الحافظ وحماية الوكالة، وتأكيدهم لممارسة الدور الرقابي لمنظمات المجتمع المدني على الأونروا، وبالشراكة مع الأونروا، لتصويب البوصلة ولتحسين الأداء والإسهام في عملية الإصلاح».

ثم تبعتها ورشة عمل ثانية من تنظيم مركز حقوق اللاجئين/ عائدون، ومجموعة عائـدون/ سورية، بالتنسيق مع الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة عقدت في بيروت بتاريخ ٣٠/ ٥/ ٢٠١٣ تحت عنوان "تداعيات الأزمة السورية على اللاجئين الفلسطينيين في سورية، حيث قدم نائب مدير عمليات الأونروا في سورية عبد الله اللحام ورقة عمل في ما تقدمه الأونروا من خدمات للاجئين النازحين، سواء في الداخل السوري أو لبنان أو الأردن، وغيرها من الدول. أكدت توصيات الورشة أهمية «أن تأخذ الأونروا دورها في توفير الخدمات، داعية الدول المانحة للإيفاء بالتزاماتها المالية لتغطية احتياجات اللاجئين النازحين».

٢ ـ نداءات الطوارئ:

تحتاج الأونروا إلى ١٥٠مليون دولار لتغطية احتياجات الفلسطينيين النازحين من سورية حتى نهاية عام ٢٠١٣، ولا تنفك الأونروا تطلق نداءات الاستغاثة لتلبية احتياجات النازحين الفلسطينيين من سورية. وبالفعل، فقد تجاوبت بعض الدول مع النداءات؛ فمثلاً من تاريخ ٥/ ٩/ ٢٠١٣ وحتى ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٣ جرى التبرع بمبلغ ٧٣ مليون دولار، من اليابان (خمسة ملايين)، وأمريكا (١٨ مليوناً) والاتحاد الأوروبي (ستة ملايين يورو) وبلجيكا (ثمانية ملايين) والسعودية (عشرة ملايين)، وبريطانيا (٢٥ مليوناً). إلا أن هذا لا يفي بالمطلوب؛ فلا تزال تحتاج إلى ٥٤.٣ مليون دولار.

٣ ـ توزيع اللاجئين المهجرين:

ذكرت الأونروا حتى تاريخ ١/ ١١/ ٢٠١٣، أن من أصل ٥٢٩ ألف لاجئ فلسطيني مسجل في سورية، يوجد ٥١١ ألف لاجئ بحاجة إلى مساعدة، أي

٩٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين، وأن ٣٧ مدرسة تابعة للأونروا تستقبل طلاباً من أصل ١١٨ مدرسة تستقبل ٤٠ ألف طالب، أي ما نسبته ٥٥٪ من عدد الطلاب الأساسي، واستُشهد ثمانية موظفين من الأونروا، بالإضافة إلى تدمير ٤٤ ألف منزل للاجئين. ومن أصل ٥٢٩ ألف لاجئ في سورية، نزح إلى الداخل السوري (٦٦٠٠ لاجئ في حلب، ٤٥٠٠ في اللاذقية، ٣٠٥٠ في حماه، ٦٤٥٠ في حمص، ٢٠٢٠٠٠ في دمشق و١٣٠٠٠ في درعا). أما خارج سورية، فقد نزح (٤٩٠٠٠ إلى لبنان، ٩٦٥٦ إلى الأردن، ٦٠٠٠ إلى مصر، ١٠٠٠ إلى غزة و١٦٠٠ إلى تركيا). والوضع الأسوأ حالاً، في مخيمات لبنان التي بالأصل تعاني مشاكل اجتماعية واقتصادية، وتكفي إشارة المسح الميداني الذي نفذته الجامعة الأمريكية في بيروت بتكليف من الأونروا وتمويل الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١١ إلى أن ٩٥٪ من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من دون تأمين صحي، وأن ٦٦.٤٪ فقراء، أي إنهم عاجزون عن تلبية الحد الأدنى من حاجاتهم الغذائية وغير الغذائية الضرورية، مقابل ٣٥٪ في أوساط اللبنانيين، ونسبة بطالة وصلت إلى ٥٦٪. وتشير تقديرات اللجان الشعبية في المخيمات إلى نسبة أعلى للبطالة تصل إلى ٦٠٪.

وحتى إعداد هذه الورقة لا يوجد إحصائيات نهائية بعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى دول أوروبا، أو الذين قضوا غرقاً وهم في طريقهم إلى الدول الأوروبية، إن كان من طريق مصر أو ليبيا، وقد عبّر المفوض العام للأونروا، غراندي، عن قلقه من التقارير الواردة عن غرق لاجئين فلسطينيين، فقال: «هذه التطورات المروعة تؤكد أهمية وضع حد للأعمال العدائية من أجل تجنب الخسائر المأسوية في الأرواح، وإنني أكرر القول بأن هنالك حاجة لمعالجة حالة الضعف الخاصة للاجئي فلسطين في

سورية من الصراع الحالي»، مضيفاً بالقول: «إن هذه الأزمة المعقدة للغاية لها بعد فلسطيني ينبغي أن يُعالَج». في المقابل: إن «مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية»، ومقرها لندن، أحصت ونشرت عبر صفحتها على الفيس بوك أسماء ١٧٢٢ شهيداً فلسطينياً من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، موثقين بالاسم وتاريخ الاستشهاد، سقطوا منذ بداية الأزمة حتى تاريخ ٤/ ١١/ ٢٠١٣، وعدد غير معروف من المعتقلين والمفقودين والجرحى والمعوقين.

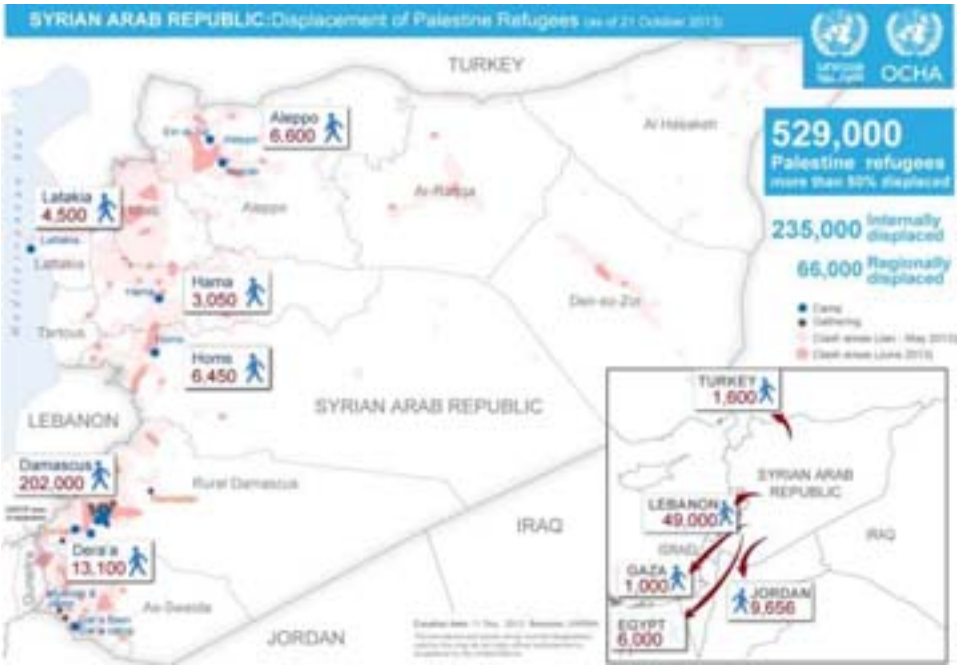

٤ ـ الخدمات:

كمناطق عمليات الأونروا تتشارك كل من الأردن وسورية وغزة والضفة بتقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، بحيث يحصل اللاجئ الفلسطيني على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية (في الأردن يحصل كذلك على الحقوق السياسية)، وهذا سهّل إلى حد كبير قيام الأونروا بواجباتها تجاه اللاجئين

النازحين (لا يوجد نازحون في الضفة)، من توفير للمأوى واستيعاب للطلاب في المدارس؛ فلا مشكلة في أن ينضم الطالب النازح إلى مدارس الوكالة أو المدارس الحكومية، وكذلك في توفير العلاج في المشافي حيث لا تمييز، بخلاف لبنان، ويستطيع من هو بحاجة إلى علاج الدخول إلى المستشفيات الحكومية دون أية مشاكل، بخلاف لبنان الذي انعكس عدم توفير تلك الحقوق على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين النازحين، وزاد الطين بلة الأعداد الكبيرة التي نزحت إلى لبنان؛ فعلى مستوى المأوى، لا يحق للأونروا أن تبني غرفة خارج حدود المخيم لاستيعاب المزيد من اللاجئين؛ لأن هذا سيفسره بعض اللبنانيين بأنه توطين، ومراكز الإيواء تقع داخل المخيمات التي هي بدورها مكتظة، لذا اكتفت الأونروا بالإسهام في ترميم ١٣ مركزاً للإيواء في بيروت وصيدا وصور، حيث وفرت الإيواء لـ ١٣٢ عائلة. أما الطالب الفلسطيني النازح، فمرغم على الانضمام إلى مدارس الوكالة التي هي بالأصل مكتظة بالطلاب، وهذا رفع مستوى التحدي عند الوكالة، وخاصة بعد العودة إلى نظام استقبال الطلاب على مرحلتين: في الصباح وبعد الظهر، في بعض المدارس.

٥ ـ الأونروا والمفوضية العليا:

في الوقت الذي حُددت فيه سياسات مؤسسات الأمم المتحدة، أُنشئت وكالة الأونروا حصراً للاجئين الفلسطينيين، بخلاف المفوضية العليا التي تأسست لكافة اللاجئين في العالم، وقد حددت السياسات بأن مناطق عمليات الأونروا هي خمس، وأي لاجئ فلسطيني تضطره الظروف إلى اللجوء إلى أي دولة أخرى، فالمعنيّ به المفوضية العليا، تماماً كفلسطينيي العراق وما حصل من عمليات تهجير ولجوء في عام ٢٠٠٣ وما بعده، وهذا من المفترض أن ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من سورية إلى مصر وتركيا وليبيا وغيرها

من الدول العربية والإسلامية والأجنبية. إلا أن هذا لم يحصل على المستوى المطلوب، ولا سيما في مصر التي لجأ اليها نحو سبعة آلاف لاجئ. لا بل إن مصر مع بدايات شهر تموز ٢٠١٣، بدأت بالتضييق على الفلسطينيين النازحين، ولم تلتزم المعاهدات والمواثيق الدولية التي تحتم عليها حماية اللاجئ وتوفير الملاذ الآمن له، الأمر الذي أدى بالكثيرين إلى محاولات الهرب بطرق غير شرعية إلى إيطاليا وغيرها من دول أوروبا، وأن يكونوا عرضة للاستغلال والابتزاز، وكان مصير الكثير منهم الموت غرقاً وفقدان آخرين، ما أدى إلى تشكيك الكثيرين في عصابات الإتجار بالبشر. وهنا نعتقد أن التنسيق ما بين الأونروا والمفوضية العليا لم يكن على المستوى المطلوب؛ إذ من المفترض أن تمارس الأونروا ومؤسسات الأمم المتحدة ضغوطاً على المفوضية لتسجيل اللاجئين الفارين إلى خارج مناطق عملياتها وتوفير ما يلزم من احتياجات، وهذا ما لم يحدث، باستثناء ما يجري في مجمع «سايبر سيتي» للاجئين، المتاخم لمدينة الرمثا الأردنية، حيث تتعاون الأونروا والمفوضية العليا على تقديم الخدمات للاجئين من جنسيات متنوعة (٥٤ لاجئاً أردنياً مقيماً في سورية منذ ٤٠ سنة، و٣٠ لاجئاً فلسطينياً سورياً و٤٠ فلسطينياً يحملون الوثيقة المصرية).

٦ ـ الأونروا والدول المانحة:

تعتمد الأونروا في ميزانيتها على الدول المانحة العربية والأجنبية بنسبة ٩٧٪، تدفع تطوعاً وبناءً على الاتفاق الموقع بين الأونروا وجامعة الدول العربية منذ عام ١٩٨٧، ومن المفترض أن تسهم الأخيرة في ما نسبته ٧.٨٪ من الميزانية العامة السنوية للأونروا، وهذا ما أكدته نتائج الاجتماع الخاص لمجموعة داعمي الأونروا الذي انعقد في نيويورك في ٢٥/ ٩/ ٢٠١٣ على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة وحضره كل من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، والأمين العام لجامعة الدول العربية، الدكتور

نبيل العربي، والمفوض العام للأونروا، فيليبو غراندي، حيث وصلت إلى ٦٥٠ مليون دولار لعام ٢٠١٣. وقد حرص جميع المشاركين على أن تبقى الأونروا «وكالة قوية وقادرة مالياً، باعتبارها من العوامل التي تسهم في استقرار الشرق الأوسط». إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك تماماً؛ فما أسهمت فيه الدول العربية في الميزانية العامة لعام ٢٠٠٨ مثلاً أقل من واحد في المئة. وتحدثت المفوضة العامة السابقة للأونروا، كارين أبو زيد في عام ٢٠٠٩ عن أن أسباب العجز في ميزانية الوكالة «تعود إلى عدم دفع بعض الدول المانحة التي يصل عددها إلى ٣٠ دولة حصصها في ميزانية الوكالة السنوية، التي تقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار، ٩٩٪ منها مقدمة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي والدول الإسكندنافية، فيما تبلغ نسبة مساهمة الدول العربية واحداً في المئة فقط». ووصل الأمر إلى أن هددت الوكالة بإنهاء خدماتها في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠١٠ إن لم تحصل على تسعين مليون دولار. وفي آذار من عام ٢٠١٢ أقر المفوض العام للأونروا فيليبو غراندي ضمناً بالتقصير تجاه النازحين، وذلك عندما أعلن العجز المالي في ميزانية عام ٢٠١٢ الذي بلغ ٧٥ مليون دولار. ووصف مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، أمام مجلس الأمن يوم الثلاثاء ٢٢/ ١٠/ ٢٠١٣ وضع فلسطينيي سورية بأنه «بالغ الهشاشة»، داعياً الدول المانحة إلى توفير ٤٨ مليون دولار لدعم وكالة الأونروا لتلبية احتياجات الفلسطينيين.

٧ ـ تمسك بالأونروا وانتقاد للأداء:

هناك شبه إجماع فلسطيني على ضرورة التمسك بوكالة الأونروا كبُعد إنساني وسياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وحمايتها والحفاظ عليها ومواجهة من يعمل على شطبها أو تشويه صورتها، وهذا ظهر جلياً من خلال استطلاع رأي علمي أجراه كل من مركز العودة الفلسطيني في لندن وتجمع العودة الفلسطيني

«واجب» في دمشق ومنظمة «ثابت» لحق العودة في بيروت بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس «الأونروا»، وأُطلقت نتائجه في مؤتمر صحافي عُقد في العاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠١٠ بتمثيل من الأونروا، أشار إلى أن ٩٢٪ من اللاجئين يؤيدون استمرار الأونروا في تقديم خدماتها، وأن ٦٩.٤٧٪ من اللاجئين غير راضين عن الأداء.

٨ ـ خلاصات وتوصيات على صعيد الأنروا وأدائها:

أمام استمرار الأزمة في سورية وغياب أي حل في المدى المنظور، الأمر الذي حتماً سيزيد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين، لا أقول في سورية وحدها، بل كذلك في الدول المضيفة والشتات، سواء على الصعيد الإنساني أو السياسي. لذا، نعتقد أن «الاكتفاء» بالتزام الدول ما رشح عن اجتماع نيويورك كفيل بأن يلبي معظم، إن لم نقل كل الاحتياجات الإنسانية الضرورية، ليس فقط للنازحين من اللاجئين، بل كافة الاحتياجات للاجئين الفلسطينيين في مناطق عمليات الأونروا الخمس، على مستوى الغذاء والدواء والاستشفاء والكساء والإيواء والحماية ومحاربة الفقر وتوفير التعليم المناسب وفرص العمل وتوفير الاستقرار في المنطقة... وهذا يحتاج إلى إرادة حقيقية خاصة من الدول العربية التي لا تريد أن «تعرِّب» الأونروا، على اعتبار أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية دولية، لكن هذا لا يعفي الدول العربية من التزام ـ على الأقل ـ ما جرى التوافق عليه بين الدول المانحة، لذا نوصي بالآتي:

- تكريس دور الأونروا في تقديم كافة المساعدات لارتباطها العضوي بين قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة.
- ضرورة التزام الدول العربية والإسلامية والغربية مخرجات لقاء نيويورك تجاه فلسطينيي سورية واللاجئين الفلسطينيين عموماً.

- تفعيل ضغط الأونروا على الأطراف المعنية بالصراع لضرورة تحييد اللاجئين الفلسطينيين عن ويلات الحرب.
- تطوير الأونروا لوسائل الحماية للاجئين الفلسطينيين في أماكن الصراع كما يحصل في سورية الآن، أو ما حصل سابقاً في مخيم نهر البارد أو مخيم شعفاط أو قلنديا أو جنين، بما يحقق حيادية اللاجئين وعدم الاكتفاء بالحماية القانونية فقط على أهميتها.
- تعزيز الشراكة الفلسطينية والعربية والعالمية الإنسانية لمواجهة أي محاولة لشطب خدمات الوكالة أو تقليصها أو تشويه سمعة الوكالة.
- ترشيد الإنفاق في الأونروا بما يسمح بعدم الهدر وتحسين الأداء الإداري.
- ضرورة إعداد الأونروا لخطط الطوارئ المسبقة بالشراكة مع المجتمع المحلي.
- إيجاد آليات أكثر عملية في تقديم المساعدات، لتسهيل وتسريع وصول الخدمات إلى مستحقيها.
- تفعيل التنسيق بين الأنروا ومؤسسات المجتمع المدني لمواجهة التحديات.
- تفعيل التنسيق والشراكة في تقديم الخدمات بين الأونروا والمنظمات غير الحكومية واللجان الشعبية والأهلية والفصائل الفلسطينية والمجتمع المحلي في الدول المستقبلة للنازحين، ولا سيما في لبنان وسورية.
- استمرار عملية التنسيق والضغط من قبل الأونروا على الأردن ولبنان للسماح بدخول الفلسطينيين النازحين من سورية إلى أراضيهما.
- تفعيل التنسيق والشراكة بين الأونروا والمفوضية العليا والاتحاد الأوروبي، وخاصة في الدول التي يلجأ إليها فلسطينيو سورية خارج مناطق عمليات الأونروا، من الإسراع في التسجيل وتقديم ما يلزم من احتياجات.

خامساً ـ الضحايا والجرحى والمعتقلون الفلسطينيون في سورية

يقدر عدد الضحايا الفلسطينيين السوريين منذ بداية الأحداث السورية في سورية وحتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣، وذلك حسب الإحصائيات الموثقة لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية (١٨٧٣) ضحية.

تشير الإحصائيات إلى أن معظم الضحايا هم من الذكور، حيث ارتقى (١٦٣٦) من الذكور و(٢٣٧) من الإناث.

(١٨٧٣) ضحية ارتقى منهم (١٢٧٠) ضحية إثر استهداف المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية استهدافاً مباشراً؛ فقد سجل ارتقاء ضحايا في جميع المخيمات ومعظم التجمعات الفلسطينية. والمخيمات التي سجل فيها سقوط ضحايا هي: مخيم اليرموك في دمشق، مخيم درعا، مخيم الحسينية بريف دمشق، مخيم خان الشيح في ريف دمشق، مخيم السيدة زينب في ريف دمشق، مخيم النيرب في حلب، مخيم حندرات في حلب، مخيم العائدين في حماة، مخيم العائدين في حمص، مخيم جرمانا في ريف دمشق، مخيم الرمل في اللاذقية، مخيم خان دنون في ريف دمشق، والتجمعات: تجمع الذيابية في ريف دمشق، تجمع المزيريب في درعا، تجمع ركن الدين في دمشق.

كذلك ارتقى (٥٧٢) فلسطينياً في أماكن متفرقة من المدن السورية خارج المخيمات والتجمعات الفلسطينية المذكورة سابقاً. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من الضحايا الذين سقطوا خارج التجمعات والمخيمات السورية سقطوا خلال عملهم، أو هم طلاب أو مجندون يؤدون خدمة العلم، إضافة إلى ارتقاء (٣١) فلسطينياً سورياً خارج سورية أثناء محاولتهم الوصول إلى الشواطئ الأوروبية.

كذلك ارتقى (٥٣٨) فلسطينياً في أماكن متفرقة من المدن السورية خارج المخيمات والتجمعات الفلسطينية المذكورة سابقاً. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من الضحايا الذين سقطوا خارج التجمعات والمخيمات السورية سقطوا

خلال عملهم، أو هم طلاب أو مجندون يؤدون خدمة العلم، إضافة إلى ارتقاء (٣١) فلسطينياً سورياً خارج سورية أثناء محاولتهم الوصول إلى الشواطئ الأوروبية.

عدد الضحايا حسب أماكن سقوطهم :

(١٨٧٣) ضحية فلسطينية سورية قضت حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، منهم (١٢٧٠) فلسطينياً قضوا إثر استهداف مخيماتهم وتجمعاتهم الفلسطينية مباشرة، و(٥٧٢) قضوا خارج التجمعات والمخيمات الفلسطينية في سورية، و(٣١) فلسطينياً قضوا خارج سورية أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا.

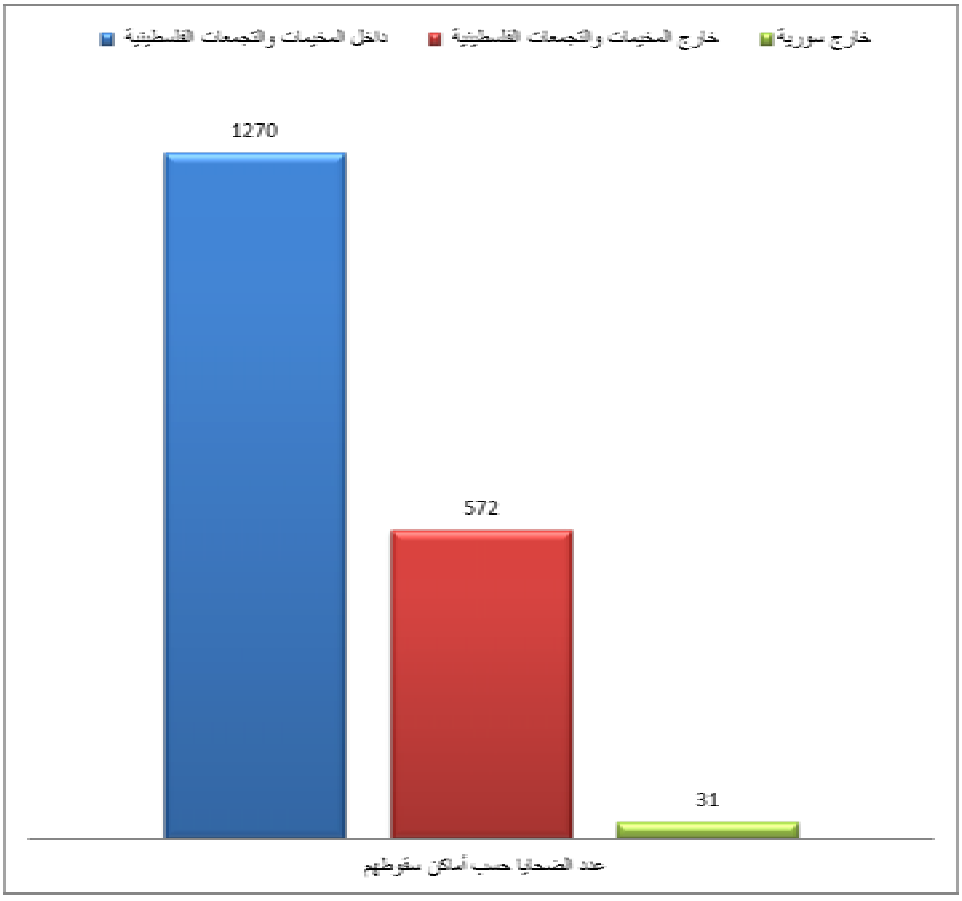

توزع الضحايا حسب المدن السورية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣:

(١٨٤٢) فلسطينياً سقطوا في سورية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، كان لدمشق النصيب الأكبر منهم؛ حيث قضى في دمشق وحدها (٩٥٦) فلسطينياً. كذلك قضى في ريفها (٤٣٣) فلسطينياً. أما في مدينة درعا، فقد قضى (١٩٦) فلسطينياً، وسجل في حلب (٨٧) فلسطينياً، وفي حمص (٥٨) فلسطينياً، وفي القنيطرة (٢٧) فلسطينياً، قضى معظمهم برصاص الاحتلال «الإسرائيلي» خلال مسيرتي النكبة والنكسة عند الحدود السورية في منطقة عين التينة. أما في حماه، فقد سقط (٢٤) فلسطينياً، و(٢٢) فلسطينياً قضوا في مدينة اللاذقية، و(١٩) فلسطينياً في مدينة إدلب، فيما سجل (٢٠) فلسطينياً قضوا بين المحافظات أو في مناطق حدودية.

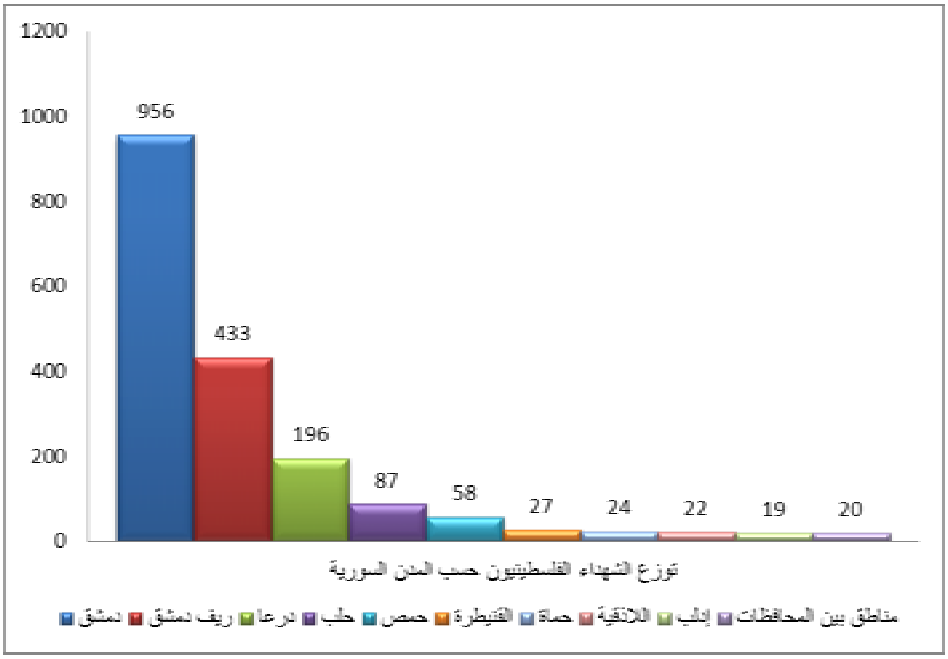

توزع الضحايا حسب المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية:

سُجِّل ارتقاء (١٢٧٠) فلسطينياً إثر استهداف مخيماتهم وتجمعاتهم مباشرة؛ فقد كان لمخيم اليرموك جنوبي العاصمة دمشق النصيب الأكبر من الضحايا، حيث قضى (٧١٩) فلسطينياً إثر الاستهداف المتكرر للمخيم بالقصف الجوي والمدفعي وقذائف الهاون والصواريخ، إضافة إلى عمليات القنص المكثفة.

كذلك سُجل ارتقاء (١٥١) لاجئاً فلسطينياً في مخيم درعا، فيما قضى إثر استهداف مخيم الحسينية بالقصف والاشتباكات (٩٥) فلسطينياً، وقضى في مخيم خان الشيح بريف دمشق (٥٨) فلسطينياً، حيث تشهد المناطق المحيطة به قصفاً واشتباكات شبه يومية بين الجيش النظامي ومجموعات تابعة للجيش الحر. أما مخيم السبينة في ريف دمشق، فقد ارتقى من أبنائه (٥٨) لاجئاً، وقضى في مخيم السيدة زينب (٣٩) لاجئاً فلسطينياً، وذلك بسبب الأعمال العسكرية الواسعة والمستمرة في محيطه.

أما في الشمال السوري، فقد قضى في مخيم النيرب (٣٦) لاجئاً، وقضى في مخيم حندرات (٢٧) لاجئاً. ويذكر أن مخيم حندرات قد شهد اشتباكات عنيفة بين الجيش النظامي ومجموعات من الجيش الحر انتهت بسيطرة تلك المجموعات على المخيم.

كذلك قضى في مخيم العائدين بحمص (٢٩) لاجئاً، وفي العائدين بحماه (١٦) لاجئاً. ويضم الجدول التالي معلومات عن توزع الضحايا الفلسطينيين حسب المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية.

المخيم / التجمع	عدد الضحايا
مخيم اليرموك	٧١٩
مخيم درعا	١٥١
مخيم الحسينية	٩٥
مخيم خان الشيح	٥٨
مخيم السبينة	٥٨
مخيم السيدة زينب	٣٩
مخيم النيرب	٣٦
مخيم حندرات	٢٩
مخيم العائدين بحمص	٢٧
مخيم العائدين بحماة	١٦
مخيم جرمانا	١٣
مخيم الرمل ـ اللاذقية	٩
تجمع الذيابية في ريف دمشق	٦
مخيم خان دنون	٧
تجمع المزيريب بدرعا	٤
تجمع ركن الدين بدمشق	٣
مجموع عدد الضحايا	١٢٧١ ضحية

الضحايا الفلسطينيون خارج المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية

لم يسلم الفلسطينيون السوريون المقيمون خارج المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية من الاستهداف، حيث سقط نتيجة عمليات القصف المتكرر التي تعرضت لها الأحياء السورية (٥٧٢) فلسطينياً، كانت الغالبية العظمى منهم في أحياء مدينة دمشق وريفها، حيث تركز سقوط الضحايا في مناطق الحجر الأسود، دوما، زملكا، جديدة عرطوز، عرطوز البلد، القابون، يلدا، جوبر، قدسيا، دمر، بيت سحم، المزة، قطنا، الميدان، الزاهرة، داريا وصحنايا. وسقط ضحايا في أحياء إدلب، حماه، حمص، ريف درعا، حماه واللاذقية.

سادساً ـ الضحايا الفلسطينيون السوريون خارج سورية

تجدر الإشارة إلى ارتقاء (٣١) فلسطينياً خارج سورية في إيطاليا، اليونان، مالطا، تركيا، مصر وليبيا، وذلك أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا، حيث سُجل لدى مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية (١٥) فلسطينياً قضوا في مصر، (٦) فلسطينيين قضوا في اليونان، (٦) فلسطينيين قضوا في مالطا، فلسطينيان قضيا في إيطاليا، وفلسطيني قضى في ليبيا، وآخر قضى في تركيا.

ويذكر أنه في ١٧ أيلول/ سبتمبر أطلق خفر السواحل المصري النار على مركب يقلّ لاجئين فلسطينيين سوريين كانوا يحاولون الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، فقضى إثر ذلك كل من الشاب «**عمر دلول**»، والسيدة «**فدوى طه**»، واعتُقل جميع ركاب ذلك المركب ووُضعوا في السجون المصرية.

وشهدت المياه الإقليمية الإيطالية والمالطية كارثة إنسانية، حيث غرق مركب يقل لاجئين فلسطينيين وسوريين مطلع شهر أكتوبر ٢٠١٣، تاركاً خلفه المئات من الضحايا الذين لا يزال نحو نصفهم في قعر البحر.

الأسباب التي أدت إلى ارتقاء الفلسطينيين السوريين:

(١٨٧٣) فلسطينياً قضوا منذ بداية الأحداث في سورية وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، حيث كان استهداف أماكن إقامتهم بالقصف هو السبب بارتقاء (٧٥٣) لاجئاً، فلم يسلم أي مخيم من المخيمات الفلسطينية من القصف، وقد سجل استخدام الدبابات والطائرات والقذائف المدفعية والهاون، وصواريخ أرض-أرض في بعض المخيمات وقد دمرت أجزاء واسعة من مخيمات درعا واليرموك والحسينية والسبينة، وتعرضت باقي المخيمات لأضرار كبيرة بسبب القصف.

الاشتباكات المسلحة كانت السبب بسقوط (٤٤١) لاجئاً فلسطينياً، فيما سقط (٢٢٢) فلسطينياً برصاص القناصة، ووُثّق ارتقاء (١٢٩) لاجئاً فلسطينياً

قضوا تحت التعذيب أو إعداماً في معتقلات الأمن السوري، بينهما اثنان أعدمتهما مجموعات من الجيش الحر. ويتضمن الجدول التالي إحصائيات الضحايا حسب الأسباب التي أدت إلى ارتقائهم.

أسباب الوفاة	العدد
قصف	٧٥٣
اشتباكات	٤٤١
قناص	٢٢٢
تحت التعذيب	١٢٩
مجهول (تم توثيقهم دون الإبلاغ عن تفاصيل الحالة)	٧٩
إعدام ميداني	٦٣
أسباب أخرى «مجزرة، ذبح، أزمات صحية، اغتيال»	٤٨
سلاح كيماوي	٣٣
تفجير	٣٣
رصاص الاحتلال (الإسرائيلي)	٢٧
غرق	٢٦
الموت جوعاً بسبب الحصار	١٩
عدد الضحايا الكلي	١٨٧٣ ضحية

ختاماً، لا يزال عدد الضحايا الفلسطينيين في سورية مستمراً بالارتفاع، وذلك بسبب الأعمال العسكرية من قصف واشتباكات بين طرفي النزاع في سورية. وما يزيد الأمر صعوبة وجود العديد من المخيمات الفلسطينية في مناطق متوترة، كمخيم درعا جنوب سورية، ومخيم اليرموك جنوب العاصمة

دمشق، ومخيم النيرب في حلب، ومخيم الحسينية في ريف دمشق، ومخيم خان الشيح في ريف دمشق، ما يستدعي تحركاً جدياً من منظمة التحرير الفلسطينية والسفارة الفلسطينية في دمشق، والسلطة الفلسطينية والمنظمات والفلسطينية حتى تعمل على تحييد المخيمات الفلسطينية.

تجدر الإشارة إلى واقع جيش التحرير الفلسطيني، حيث لا يزال أهالي المجندين فيه يدعون إلى تجنيب أبنائهم ويلات الصراع في سورية، ويدعون قيادات جيش التحرير إلى عدم الزج بأبنائهم في أتون ذلك الصراع، حيث سقط منذ بداية الأزمة وحتى ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣ نحو ستين (٦٠) عسكرياً من جيش التحرير.

*** معاناة الجرحى:**

إن الحالة التي آلت إليها المخيمات الفلسطينية، مثل اليرموك ودرعا والحسينية والسبينة، وانسحاب معظم المؤسسات الصحية العاملة فيها وإغلاق العيادات الخاصة والمستوصفات بعد ما تعرضت له من أحداث، والحصار المفروض عليها وتموضع الحواجز الأمنية على مداخلها ومخارجها وعمليات الإغلاق التي تقوم بها والاعتقالات التعسفية، جعلت من المتعذر والمجازفة في أغلب الأحيان الخروج بالمرضى أو الجرحى، ما فاقم معاناة المئات من الجرحى الفلسطينيين وأدى إلى صعوبات كبيرة في الحصول على العلاج والرعاية الطبية إلى خارج المخيم. ومن الشواهد الصارخة على هذه الممارسات وفاة الشاب معاوية الشنار في مخيم اليرموك بتاريخ ١ كانون الثاني ٢٠١٣، الذي أصيب برصاص قناص، حيث لم يستطع المستشفى إنقاذه بسبب نقص المواد الطبية والأوكسيجين، ووفاة طفل بتاريخ ١٦ حزيران ٢٠١٣ في مخيم اليرموك نتيجة الجفاف الذي حلَّ به عندما تعذر نقله ـ بسبب الحصار ـ إلى مستشفى أطفال

تتوافر فيه كافة المستلزمات الطبية اللازمة لعلاجه. كذلك قضى بسبب هذا الوضع الطبي المأسوي أسامة فرج بتاريخ ١٧/ ٢/ ٢٠١٣ نتيجة نقص العناية الطبية، والحاجة عزيزة محمد نعيمي قضت بتاريخ ١٥/ ١٠/ ٢٠١٣ بعد إصابتها بالجفاف، ومحمود أحمد علاء الدين بتاريخ ٢٦/ ١٠/ ٢٠١٣ لعدم توافر الترياق المضاد لسم الفئران، وذلك بعد تناوله لبعض حبوب القمح الملوثة بسم الفئران، والطفل عبد الحي يوسف، وعمره أربع سنوات، حيث قضى بسبب إصابته بالجفاف في ٢/ ١١/ ٢٠١٣، وكذلك الطفل عمر حسين الذي قضى لنفس السبب بتاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠١٣.

*** المعتقلون الفلسطينيون في السجون السورية:**

بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون السورية (٣٥٥)، بالإضافة إلى (٢٥٦) مفقوداً، و(٥٤) مختطفاً، بحسب الإحصائيات الموثقة لمجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية منذ بدء الأزمة السورية عام ٢٠١١ ولغاية ١٣ـ ديسمبر ـ ٢٠١٣. فعلى الرغم من أن اللاجئ الفلسطيني السوري اختار منذ بدء الأحداث في سورية الحياد الإيجابي، إلا أنه تعرض مثله مثل السوري لحملات الاعتقال والاختطاف، وتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي بكافة أشكاله وأنواعه.

وتتحدث المعلومات الموثقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ عن (١٢٧) ضحية من المدنيين الفلسطينيين قضوا في السجون السورية نتيجة التصفية المباشرة أو تحت التعذيب بعد تعرضهم لأقسى أنواع التعذيب. فقد رُصدت عمليات اعتقال مباشرة لأشخاص على حواجز التفتيش، أو أثناء الاقتحامات التي ينفذها الجيش داخل المدن والقرى السورية، أو أثناء حملات الاعتقال العشوائي لمنطقة ما. وبعد الاعتقال يتعذر على أي جهة التعرف إلى مصير

الشخص المعتقل. وفي حالات متعددة تتصل الجهات الأمنية بذوي المعتقل للحضور لتسلّم جثته من أحد المستشفيات العسكرية أو الحكومية العامة، كما حصل مع الضحية **محمود فهد خليل** الذي اعتقل في مدينة اللاذقية، وسلمت جثته لأهله بتاريخ ٢٣/ ٠٥/ ٢٠١٢، فيما جرت تصفية المعتقل **خميس الحريري** من مخيم الرمل في مدينة اللاذقية، وإبلاغ ذويه بمكان قبره بتاريخ ٢٥/ ٨/ ٢٠١١ أما في حالات تسليم الجثث، فقد لوحظت آثار رهيبة للتعذيب جراء الضرب والحرق واستخدام أدوات حادة على جسم الضحية، كما في حالة **محمد المصري** من المزيريب في مدينة درعا الذي اعتقل قبل أيام من تسليم جثته بتاريخ ١٢/ ٠٧/ ٢٠١٢.

ورصدت حالات اختطاف من داخل المستشفيات والمراكز الصحية لبعض الجرحى؛ إذ تعرض مستشفى فلسطين داخل مخيم اليرموك لأكثر من حالة اقتحام، اعتُقل خلالها عدد من الجرحى، وهم في وضع صحي خطر. ففي تاريخ ١٠/ ١١/ ٢٠١٢ أبلغت الأجهزة الأمنية رسمياً بوفاة المعتقل **سامح الخيال** في دمشق، بعدما كانت قوات الأمن قد اعتقلته من داخل مستشفى الرحمة في مخيم اليرموك. علماً بأنه كان مصاباً بشظية نتيجة القصف أدت إلى بتر قدمه، ولم تسلم جثته إلى ذويه.

كذلك رُصدت حالات اختفاء قسري على أيدي مجموعات تتبع المعارضة المسلحة. فقد جرت تصفية **باسل عبود** بعدما اختطفته مجموعة تتبع المعارضة المسلحة في منطقة الحجر الأسود المتاخم لمخيم اليرموك بتاريخ ٢٠/ ٠٣/ ٢٠١٣، ولوحظت آثار التعذيب على جثته.

كذلك عثر على جثة **مروان عوض** من مخيم خان الشيح غرب العاصمة دمشق، بعد أن اعتقلته إحدى مجموعات الجيش الحر بيومين في أحد

المستشفيات الحكومية في دمشق، بعد أن ظهرت آثار آله حادة على الرأس بتاريخ ٠٣/ ١١/ ٢٠١٢.

تثير ممارسات القائمين على السجون والمعتقلات في سورية بحق المعتقلين السوريين والفلسطينيين، مخاوف كبيرة على مصير الآلاف منهم؛ فأمام هذه الأرقام الموثقة لمن قضى تحت التعذيب من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سورية، لا بد من التحرك الفوري على كل المستويات الدولية والإقليمية والفلسطينية لاتخاذ خطوات جريئة باتجاه الضغط على السلطات السورية ومراقبتها في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان ووقف عمليات التعذيب الجسدي والمعنوي، والإفراج الفوري عن كل المعتقلين الفلسطينيين الموقوفين دون سند قانوني في السجون ومراكز التوقيف السورية، والتوقف عن ممارسة الاعتقال التعسفي، ومتابعة تلك الحالات بحق اللاجئين الفلسطينيين واحترام الحقوق الأساسية وحق الحياة والكرامة للفلسطينيين على الأراضي السورية.

ويجب على أطراف النزاع، وهي النظام السوري والمجموعات المسلحة المعارضة، الكشف عن مصير المعتقلين في السجون والمعتقلات، سواء السرية أو المعلنة، والإفصاح عن مصير جثث الذين جرت تصفيتهم.

سابعاً ـ قوارب الموت ورحلة اللجوء إلى أوروبا

لقد عمد جزء كبير من أبناء اللاجئين الفلسطينيين في سورية منذ بداية الأزمة، وتحديداً منذ بداية التحولات الدموية التي رسمت المشهد السوري، إلى السفر إلى الخارج، لتحقيق عدة أهداف كان أهمها الانصراف عن الأحداث الجارية على الأرض، وتوفير ملاذ آمن ومستقر، وهو ما أخذ صورة تهريب الأبناء، ولا سيما الشباب، إلى خارج سورية حتى لا ينخرطوا أو يكونوا جزءاً من المشكلة، ويصبحوا عرضةً للقتل أو الاعتقال؛ فمنهم من دفع أبناءه للسفر إلى ليبيا أو لبنان أو السويد أو أي دولة تقبل بهم، في خطوة أولى نحو هجرة تشعره بالأمن المفقود وتقيه عواقب اللجوء المتكرر، وكذلك للتخلص من عقدة وثيقة السفر التي يحملها اللاجئ والتي أصبحت تشكل عائقاً كبيراً أمام مستقبله ومستقبل أبنائه، ومانعاً رئيسياً له في الحصول على فرص عمل تمكنه من تحسين الظروف المعيشية القاسية التي يرزح تحتها.

ورغم الموقف الحيادي الذي اتخذه الفلسطينيون من النزاع المسلح الدائر بين النظام السوري والمعارضة المسلحة، إلا أن ذلك لم يعصم دماءهم في المخيمات والمدن السورية.

من دمشق إلى القاهرة... معاناة مستمرة:

تشير التقارير الصادرة عن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» إلى أن ٨٠٪ من اللاجئين الفلسطينيين في سورية قد هُجروا داخلياً إلى خارج مخيماتهم، وأن ١٥٪ منهم قد هُجِّروا إلى خارج سورية نحو لبنان ومصر والأردن وليبيا وغيرها من الدول العربية والغربية.

لقد شكلت مصر البوابة الخلفية للدخول إلى أوروبا، فتشير الإحصائيات الواردة من مصر عن لجوء أكثر من عشرة آلاف فلسطيني من سورية، توزعوا على المدن الرئيسية، واصطدم أغلبهم بالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني

منها المجتمع المصري؛ فلم تتوافر لهم فرص العمل، رغم امتلاكهم الكفاءات والقدرات العالية، فبدأ البعض بالهجرة "غير الشرعية" إلى أوروبا عبر سماسرة مصريين مرتبطين بشبكة مختصة بتهريب البشر مقابل مبالغ مالية راوحت بين ٣٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ دولار أمريكي، من طريق البحر من السواحل المصرية إلى إيطاليا، ومن هناك إلى أوروبا، في رحلة تستمر أكثر من عشرة أيام، بداياتها خطرة ونهايتها غير واضحة المعالم. وهي الرحلات التي ازدهر سوقها مع تدهور الأوضاع السياسية في مصر خاصة بعد أحداث ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣. وتبين شهادة السيدة (س. ع) اللاجئة الفلسطينية من سورية إلى لبنان كيف أنها عادت بولديها الوحيدين من بيروت إلى دمشق لتغادر بهما إلى القاهرة بعد تحفظ الأخيرة على دخول الفلسطيني السوري من غير مطار دمشق، ولتدفعهما إلى مراكب الموت عندما قالت: «لقد استوت الحياة والموت لدينا، فقررت أن أخرج بأبنائي بدايةً إلى لبنان بعد أن قصف بيتنا في مخيم اليرموك، ومن ثم إلى مصر ومنها إلى إيطاليا. لقد وصلنا إلى مطار القاهرة بعد رحلة عناء تخللها الكثير من الابتزاز في مطار دمشق».

وتضيف: «لقد تلقفنا سمسار بعد ثلاث ساعات من وصولنا إلى الإسكندرية وعرض خدماته في تأمين سفرنا عبر البحر، إلا أنه سرعان ما تبين لنا أنه يحتال علينا مثله في ذلك مثل كثيرين قاموا بالنصب على الراغبين في السفر؛ فمنهم من نسق مع الأمن المصري وسلم المسافرين، ومنهم من أعاد إليهم النقود المزورة، ومنهم من تركهم على شاطئ البحر ينتظرون».

لقد نجح البعض بتجاوز المياه الإقليمية المصرية، إلا أن البعض الآخر فشل بذلك وألقي القبض عليه وزجّ في السجون المصرية بظروف احتجاز سيئة جداً دون أي اعتبار لطفل أو امرأة أو شيخ، ورُحِّل في ما بعد بطريقة مذلة إلى

سورية، في مخالفةٍ صريحة للقانون الذي يمنع ردّ اللاجئ، في ظل استمرار الخطر الذي دفعه إلى اللجوء، وتجاهلٍ تام لنداءات الاستغاثة التي وجهها اللاجئون والجهات المعنية بحقوق الإنسان. فقد تعاملت السلطات المصرية بقوة مفرطة تجاه ركاب تلك القوارب، وبلغ الأمر إلى حد إطلاق خفر السواحل المصري الرصاص الحيّ عليها أكثر من مرة. ففي ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ أُطلق الرصاص على قارب يحمل قرابة ١٥٠ مهاجراً، ما أحدث رعباً بينهم وأدى إلى تشتيت العائلات. وقد روت سيدة كانت على أحد القوارب أن «هناك سيدة حاملاً سقطت في البحر أثناء تبادل النار. أما زوجها وأطفالها الأربعة، فقد هربوا عبر القارب الذي تابع طريقه في البحر». وبتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر قتل اللاجئان الفلسطينيان السوريين عمر دلول ٣٠ عاماً وفدوى طه ٥٥ عاماً برصاص الخفر المصري.

من القاهرة إلى إيطاليا عبر قوارب الموت:

تتابعت رحلات اللجوء إلى أوروبا عبر السواحل المصرية إلى إيطاليا، ومنها إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي، بعد نجاح بعض الرحلات في الوصول بسلام إلى الشواطئ الإيطالية. وتصف السيدة (س. ي)، وهي إحدى الواصلات، خريطة الطريق، فتقول: «في اليوم المقرر للرحلة ركبنا البحر في زوارق صغيرة وتكدسنا كأكياس الطحين بعضنا فوق بعض، وعبرنا البحر الإقليمي المصري بعد مسيرة اثنتي عشرة ساعة تقريباً، انتقلنا بعدها في عرض البحر إلى سفينة أكبر حجماً في البحر الدولي، ثم انتقلنا في عرض البحر من السفينة إلى المركب الذي سيقلنا إلى الشواطئ الإيطالية»، وتتابع السيدة: «عندما وصلنا إلى الشاطئ الإيطالي سلّمنا أنفسنا لأول نقطة بوليس إيطالية. لقد كنا منهكين جائعين تماماً

لا نقوى على الوقوف أو السير خطوات نحو الأمام، بعد رحلة رأينا الموت فيها مرات ومرات».

في المقابل، سُجلت العديد من حالات انقلاب القوارب قبالة السواحل الإيطالية؛ فقد أنقذ خفر السواحل الإيطالي في ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣ نحو ٨٠٠ لاجئ سوري وفلسطيني في ثلاثة مواقع مختلفة من السواحل، بعد أن رُصد القارب الذي كان يقلهم في عمق البحر في أجواء بحرية عاصفة، ونُقل هؤلاء المهاجرون إلى الساحل الجنوبي لإيطاليا. ويذكر أنه في ١٧ أيلول/ سبتمبر أطلق خفر السواحل المصري النار على مركب يقل لاجئين فلسطينيين سوريين كانوا يحاولون الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، فقضى إثر ذلك كل من الشاب **عمر دلول**، والسيدة السيدة **فدوى طه**، واعتُقل جميع ركاب ذلك المركب ووُضعوا في السجون المصرية، ورُحِّل بعضهم إلى سورية ولبنان، وما زال البعض الآخر يعاني ظروف اعتقال قاسية سجل فيها انتهاكات جسيمة جسدية ونفسية بحقهم كالتجويع والتحرش الجنسي.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حصلت حادثتا وفاة في أثناء تلك الرحلات؛ إذ توفيت السيدة سلمى محمود دوّاه من مخيم اليرموك بعد وصولها وزوجها وولديها إلى شواطئ إيطاليا، إثر ارتطام رأسها في القارب أثناء الرحلة. وكذلك توفيت السيدة نهاد محمد الشاعر من سكان مخيم العائدين، وذلك بسبب إصابتها بأزمة ربو حادة أثناء وجودها في المركب في عرض البحر، حيث لم يتمكن أحد من تقديم الإسعافات الأولية لها.

وقبيل غروب يوم ١١ تشرين الأول/ أكتوبر، وعلى بعد ٨٠ ميلاً عن شواطئ مالطا وشواطئ لامبيدوزا الإيطالية، انطلقت نداءات الاستغاثة من قارب يحمل أكثر من ٤٥٠ شخصاً، أغلبهم أطفال ونساء، كان قد بدأ يغرق

نتيجة توقف محركاته عن العمل بعد أن تابع سيره رغم تعرضه لإطلاق النار من زورق مجهول داخل المياه الإقليمية الليبية، والتي رجح عددٌ من الناجين أنه يتبع للسلطات الليبية، فيما يعتقد آخرون أنه يتبع لعصابات تهريب أخرى، وهو ما تسبب بانقلاب المركب على مسافة ١٠٠ كيلومتر تقريباً من شاطئ جزيرة لامبيدوزا الإيطالية.

إلا أن قوارب الإنقاذ المالطية والإيطالية وصلت بعد فوات الأوان لإنقاذ ١٤٦ شخصاً، وانتشال ٥ جثث نقلوا إلى جزيرة مالطا، فيما تمكنت طواقم الإنقاذ الإيطالية من إنقاذ ٦٦ شخصاً نقلوا إلى جزيرة لامبيدوزا الإيطالية (٩ أشخاص)، فيما نقلت (٥٧ شخصاً بينهم ٦ أطفال) إلى أجرجنتو في صقلية وانتشلت ٢١ جثة نُقلت إلى مشرحة أجرجنتو. وقدرت أعداد المفقودين بـ ٢٠٠ شخص يرجح أنهم غرقوا مع المركب في قاع البحر بحسب السلطات الإيطالية.

اللاجئون وعقدة البصمة:

نصت اتفاقية دبلن الخاصة بتبادل المعلومات بشأن طالبي اللجوء على أخذ بصماتهم وتسليمهم للبلدان التي بصموا فيها، إذ وفقاً للاتفاقية فإن البلد الأول الذي يصله اللاجئ يعتبر مسؤولاً عن دراسة ملف اللجوء الخاص به، وتؤخذ بصمة اللاجئ عادةً إن رغب الشخص بطلب اللجوء، أو تؤخذ عند إلقاء القبض عليه متسللاً وبدخول غير شرعي إلى أية دولة أوروبية. وتسمى هذه البصمة بصمة تثبيت، أي تظهر عند طلب الشخص ذاته اللجوء في دولة أخرى، فلا يحق له ذلك، بل يجب إرجاعه إلى الدولة التي قامت بتبصيمه بصمة التثبيت.

وأمام حالة اللجوء الفلسطيني إلى أوروبا عبر إيطاليا، ظهرت العديد من الانتهاكات الصارخة بحق اللاجئين عندما تعسفت السلطات الإيطالية باستخدام الحق، وقامت بالانتزاع القسري لبصمة اللاجئ. فرغم قانونية الإجراء، إلا أنه شاب تنفيذه الأسلوب الفظ والمهين لكرامة الإنسان، حيث سجلت العديد من حالات الاعتداء بالضرب على اللاجئين الذين رفضوا ترك بصمتهم؛ لأن إيطاليا لم تكن هي الوجهة المنشودة للكثير منهم؛ فبعض العائلات وصل نصف أفرادها إلى السويد أو ألمانيا أو الدنمارك، والنصف الآخر أصبح في معسكرات اللجوء في إيطاليا التي عائقاً أمام التحاقهم بأهلهم الذين سبقوهم.

وقد عبَّر محمد، اللاجئ الفلسطيني من سورية إلى إيطاليا، عن أسفه الشديد لما تعرض له من معاملة عنيفة وضرب على يد الشرطة الإيطالية، قائلاً: «لم نكن نتوقع أو نستوعب أننا في أوروبا، وشعرنا بأننا في بلاد لا رقيب فيها ولا حسيب. لقد وصلنا إلى شواطئ إيطاليا صباحاً يوم السبت ٢١/ ٩/ ٢٠١٣ الساعة الثامنة، فتلقانا خفر السواحل الإيطالي، واصطحبنا إلى مكان يسمى دورتابالو، حيث قدمت لنا وجبة الإفطار والشراب الساخن. وفي حدود الساعة العاشرة جرى اقتيادنا إلى مكان آخر يبعد عنه نحو ساعة يسمى دوتشيليو، بدا بوضوح كالمعتقل الكبير الذي تحيط به الأسوار الحديدية والبوابات الكهربائية. وعندما حضرت الشرطة الإيطالية لأخذ البيانات والبصمة الخاصة باللجوء، رفض الجميع بدايةً أن يعطوا البصمة؛ لأن وجهتهم لم تكن إيطاليا، بل السويد. إلا أن التعاطي معهم كان خارج التوقعات». ويضيف الشاب محمد: «لقد تعرضت للضرب الشديد عندما أحاط بي أربعة أو خمسة عناصر وقاموا بتكميم فمي ومحاولة خنقي وأخذ بصمتي عنوة مني».

ويتابع: «لم يكن هناك أي اعتبار لامرأة أو طفل أو شيخ، فقد قاموا بكشف غطاء الرأس الذي ترتديه خالتي (الحجاب) البالغة من العمر نحو خمسين عاماً، وحاولوا خنقها به، بالإضافة إلى ضربها ضرباً مبرحاً أدى إلى كسر أسنانها الأمامية السفلية».

ويضيف: «لقد تعرض كل من رفض أن يبصم للضرب والإهانة التي لم يتعرض لها سابقاً في حياته، رغم كل ما يقال عن البلاد التي أتى منها».

وفي رواية أخرى يروي اللاجئ أسامة كيف قامت الشرطة في ميناء بودزالو بمدينة داكوازا الإيطالية، بإجبار المهاجرين من الفلسطينيين السوريين الذين وصلوا إلى هناك بالبصم، واعتدت بالضرب على النساء والأطفال والرجال الذين رفضوا وضع بصمتهم. ويضيف: «لقد شاهدت بعيني كيف اعتدى الأمن الإيطالي بالضرب على الفلسطينية السورية السيدة (م. غ) من مخيم درعا، وهي حامل في الشهر السادس، وطرحها أرضاً، ومن ثم امتنع عن تقديم الإسعافات لها. كذلك فإنني شاهدت الطفل (عمر الشعار) كيف سقط من يد والده وأصيب بجرح في رأسه عندما حاولت السلطات الإيطالية أخذ بصمته عنوة عنه.

وتروي السيدة (أ. ع) تفاصيل قصة دخولها إلى مدينة كاتانيا الإيطالية، قائلة: «لقد وصلنا إلى ملعب بول كاليزارو بحدود الرابعة ليلاً، وجلسنا على كراسي الملعب بانتظار الفحص الطبي، رغم رجائنا لهم بتأجيله حتى الصباح، إلا أن السلطات الإيطالية أصرت على إجرائه. لقد قسمونا إلى مجموعات، وأجروا تحقيقاً مع المجموعة الأولى وأجبروها على وضع البصمة بعد ضرب الشباب وكسر أصابع النساء اللواتي رفضن البصم. إلا أن بقية المجموعات رفضت الدخول إلى التحقيق، وبدأت اعتصاماً داخل الملعب استمر لأكثر من

عشرة أيام، حاول الأمن الإيطالي فضه عدة مرات بالقوة، كذلك استفردوا بالبعض وأجبروهم على البصم. لقد تخللت فترة وجودنا العديد من حالات الفرار من داخل الملعب؛ فمنا من تمارض وهرب بواسطة سيارة الإسعاف، ومنا من قفز من مكان شاهق معرضاً نفسه للخطر».

إن تواتر هذه الروايات يمنحها صدقية عالية، ويتطلب من المعنيين وقفة جادة تجاه ما يُمارَس بحق اللاجئين. وهذا ما أكده المرصد الأورومتوسطي عندما اعتبر ما يجري تهرباً من المسؤولية وفشلاً في حماية اللاجئين. فقد ورد في التصريح الصحفي الصادر عنها في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣ أن دول حوض المتوسط وأوروبا «تتخلى عن مسؤولياتها الأخلاقية وتفشل في حماية المهاجرين المعرضين لخطر الحروب والموت في عرض البحر».

ثامناً ـ النتائج والتوصيات العامة للتقرير

أشارت الأوراق السابقة إلى كافة النواحي التي كانت تضبط حياة اللاجئ الفلسطيني في سورية قبل الأزمة السورية وخلالها، سواء داخل سورية أو خارجها في بعض البلدان التي لجأت إليها النسبة الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين، ونستخلص منها توصيات عامة كما يلي:

- ضرورة تحييد المخيمات الفلسطينية في سورية عن دائرة الصراع الدائر فيها، وتأمين العودة الآمنة للاجئين إلى المخيمات التي تشكل مرتكزاً أساسياً في قضية اللاجئين الفلسطينيين، واحترام الوجود الفلسطيني في سورية باعتباره وجوداً مؤقتاً مكفولاً بالعديد من المواثيق الدولية والتشريعات المحلية.
- تسهيل دخول المساعدات الطبية إلى المدنيين، وخاصة حليب الأطفال والأدوية للمصابين بأمراض مزمنة، وبخاصة المخيمات المحاصرة مثل مخيم اليرموك.
- دفع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني رسمياً، والفصائل الفلسطينية إلى تقديم الرعاية اللازمة للاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء الجديدة، لتعزيز صمودهم أمام محاولات شطب قضية اللاجئين وتصفيتها، من خلال تفعيل دور السفارات والممثليات الفلسطينية، فضلاً عن الوقوف على احتياجات اللاجئين داخل سورية.
- دعوة الدول العربية كافة إلى رفع القيود على حرية تنقل اللاجئين الفلسطينيين فيها، والحد من القرارات التعسفية بحقهم، وعدم اللجوء إلى الترحيل والإبعاد والاحتجاز القسري للاجئين الفلسطينيين، والعمل الجاد من خلال الأطر المعنية فلسطينياً.

- دعوة الأونروا إلى الاضطلاع بمهماتها وواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين من سورية، وتغطية احتياجاتهم، سواء الصحية أو التعليمية أو المعيشية أو ما يتعلق منها بالإيواء، على اعتبارها المسؤولة عن اللاجئين مباشرة.
- وجوب تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته في تقديم الحماية للاجئين الفلسطينيين، مطالبة حكومات دول اللجوء الجديد بمعالجة وتصحيح الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين فيها، وتسهيل عمل اللاجئين الفلسطينيين وحمايتهم من الابتزاز، مع توفير التأمين الصحي والاجتماعي والتعليمي، أسوة بنظرائهم من اللاجئين السوريين.
- المطالبة بتفعيل دور المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، خاصة خارج مناطق العمليات الخاصة بالأونروا، وإيجاد آلية واضحة للتنسيق بين الأونروا والمفوضية لفض الاشتباك الدائم بين المسؤوليات تجاه اللاجئين الفلسطينيين، مع ضرورة الإشارة الواضحة من قبل هيئات الأمم المتحدة المعنية إلى آليات حماية اللاجئ الفلسطيني.
- دعوة الجامعة العربية إلى اتخاذ خطوات فاعلة مع الدول الأعضاء، لاتخاذ إجراءات تساهم في حماية ورعاية اللاجئ الفلسطيني من سورية خلال محنته الحالية.
- تشكيل فريق عمل لمتابعة شؤون اللاجئين يُغطى ويُدعَم بالوسائل والإمكانات اللازمة.

الفهرس

مدخـــل ٧

أولاً ـ عرض عام **٩**

اللاجئون الفلسطينيون في سورية: ١١

خصائص المجتمع الفلسطيني في سورية: ١١

خريطة توزُّع المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية: ١٣

الواقع الحالي لفلسطينيي سورية ونتائجه وتحدياته الحالية والمتوقعة **١٧**

١) مخيم اليرموك: ١٩

٢) مخيم الحسينية: ٢٣

٣) مخيم جرمانا: ٢٣

٤) مخيم السبينة: ٢٤

٥) مخيم السيدة زينب: ٢٦

٦) مخيم خان الشيح: ٢٧

٧) مخيم خان دنون: ٢٨

٨) مخيم العائدين ـ حماه: ٢٩

٩) مخيم النيرب: ٣٠

١٠) مخيم حندرات (عين التل): ٣٠

١١) مخيم الرمل: ٣١

١٢) مخيم درعا ودرعا الطوارئ: ٣٢

التجمعات الفلسطينية: ٣٤

تسلسل الأحداث المؤثرة في تطورات أوضاع فلسطينيي سورية ـ «أبرز المحطات»: ٣٦

اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى لبنان ٤٣
توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان : ٤٦
اللاجئون الفلسطينيون من سورية إلى الأردن ٥١
مقدمة..... ٥٣
توزع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في المدن الأردنية:..... ٥٣
اللاجئون الفلسطينيون ـ السوريون في مصر ٥٧
اللاجئون الفلسطينيون السوريون في ليبيا ٦١
طرق الوصول إلى ليبيا:..... ٦٣
اللاجئون الفلسطينيون في تركيا ٦٥
الأعداد والتوزع: ٦٨
اللاجئون الفلسطينيون من سورية في السويد ٧١
ثانياً ـ الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين من سورية في دول اللجوء الجديد ٧٧
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في سورية «مساقات تاريخية وتحولات عميقة» ٧٩
اللاجئون الفلسطينيون في التشريعات السورية : ٨٠
أولاً ـ سياق تبلور الوضع القانوني للاجئين في سورية:..... ٨٠
ثانياً ـ تفاوت وضعية اللاجئين الفلسطينيين في القانون السوري:..... ٨٣
تداعيات المحنة السورية على أوضاع اللاجئين: ٨٦
أولاً ـ وقائع وحقائق المأساة الفلسطينية في سورية:..... ٨٧
ثانياً ـ التكييف القانوني للانتهاكات ومسؤولية الأطراف عنها:..... ٨٩
ثالثاً ـ آثار غياب الحماية الدولية على الوضعية القانونية للاجئين:..... ٩١
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان: ٩٥
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن:..... ٩٦

* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في ليبيا: ٩٨
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في مصر: ٩٩
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في تركيا: ٩٩
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في لبنان: ١٠٠
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في الأردن: ١٠١
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في ليبيا: ١٠٣
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في مصر: ١٠٤
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في تركيا: ١٠٥
* الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين من سورية في السويد: ١٠٦
الأخطار الفعلية التي تهدد اللاجئ حسب القانون العام للجوء في السويد: ١٠٦
ثالثاً ـ الواقع الإنساني لفلسطينيي سورية.. نكبة جديدة..... ١٠٩
* الواقع الإنساني والمعيشي للاجئين الفلسطينيين داخل سورية: ١١١
* الواقع الحالي ونتائجه وتحدياته الحالية والمتوقعة: ١١٢
*الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى لبنان: ١١٤
* الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى الأردن: ١١٩
الجهات الداعمة للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى الأردن: ١٢١
مقارنة بين اللاجئ السوري والفلسطيني: ١٢١
* الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى مصر: ١٢٢
الجهات الراعية للاجئين الفلسطينيين ـ السوريين في مصر: ١٢٤
* الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى ليبيا: ١٢٥
الجهات الراعية للاجئين الفلسطينيين ـ السوريين في ليبيا: ١٢٧
* الواقع المعيشي والإنساني للاجئين الفلسطينيين من سورية إلى تركيا: ١٢٨

رابعاً ـ مسؤولية الأونروا تجاه فلسطينيي سورية «تحديات وآفاق» ١٢٩
مقدمة:..... ١٣١
إحصاءات اللاجئين الفلسطينيين حسب «الأونروا» في ١/ ١/ ٢٠١٣: ١٣٢
التوزيع الجغرافي والديموغرافي للاجئين في سورية: ١٣٣
١ ـ الأونروا والأزمة في سورية: ١٣٤
٢ ـ نداءات الطوارئ: ١٣٨
٣ ـ توزيع اللاجئين المهجرين:..... ١٣٨
٤ ـ الخدمات: ١٤٠
٥ ـ الأونروا والمفوضية العليا: ١٤١
٦ ـ الأونروا والدول المانحة: ١٤٢
٧ ـ تمسك بالأونروا وانتقاد للأداء: ١٤٣
٨ ـ خلاصات وتوصيات على صعيد الأنروا وأدائها:..... ١٤٤
خامساً ـ الضحايا والجرحى والمعتقلون الفلسطينيون في سورية.....١٤٧
عدد الضحايا حسب أماكن سقوطهم :..... ١٥٠
توزع الضحايا حسب المدن السورية حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٣: ١٥١
توزع الضحايا حسب المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية: ١٥٢
الضحايا الفلسطينيون خارج المخيمات والتجمعات الفلسطينية في سورية ١٥٤
سادساً ـ الضحايا الفلسطينيون السوريون خارج سورية.....١٥٥
الأسباب التي أدت إلى ارتقاء الفلسطينيين السوريين: ١٥٧
* معاناة الجرحى: ١٥٩
* المعتقلون الفلسطينيون في السجون السورية: ١٦٠

سابعاً ـ قوارب الموت ورحلة اللجوء إلى أوروبا ١٦٣
من دمشق إلى القاهرة... معاناة مستمرة: ١٦٥
من القاهرة إلى إيطاليا عبر قوارب الموت: ١٦٧
اللاجئون وعقدة البصمة: ١٦٩
ثامناً ـ النتائج والتوصيات العامة للتقرير ١٧٣
الفهرس ١٧٧